د. محمود إسماعيل

سوسيولوجيا الفكر الإسلامي

طور الازدهار (١)

الخلفية السوسيو - تاريخية







د. محمود اسماعيل

سوسيولوجيا الفكر الاسلامي

طور الازدهار (١)

الخلفية السوسيو - تاريخية

سوسيولوجيا الفكر الاسلامي

طور الازدهار (١)

الخلفية السوسيو - تاريخية

د. محمود اسماعيل

Sociology of Arab Thoughts

The Formation Phase

BY
Dr. Mahmoud ISMAIL





LONDON - BEIRUT - CAIRO
Email: arabdiffusion@t-net.com.lb
P.o.box:113/5752- Beirut

الطبعة الثالثة ٢٠٠٠

ISBN For The Complete
1 841170 49 7

Vol. II ISBN 1 84117003 8

Third Edition in 2000

المحتويات

مقدمة الطبعة الثالثة

إذا كان العالم العربي حول منتصف التسعينات يعارك أزمة وجدت أصداءها على الصعيد المعرفي في تعاظم صوت الأصولية الإتباعية على حساب الاتجاه العقلاني العلمي ؛ فنحن نرى أنها جزء من أزمة عامة عالميـة وكونية ، خصوصا بعد انهيار المعسكر الإشتراكي وهيمنة القطب الواحد الإمبريالي وتطلعه إلى السيطرة الكونية .

ولقد تعالت الأصوات - على إثر تلك التحولات الدراماتيكية - تندد بالفكر الماركسي . وأحسب أنها قد تأخذ على الباحث إصراره في الاعتماد على المنهج المادي الجدلي التاريخي . لذلك وجب التنويه إلى أن «العلم الماركسي» عطاء إنساني وحضاري لايمكن التشكيك فيه ، وحسبنا أن النظريات والمناهج البديلة و«المستحدثة» أعجز من أن تنافس المادية التاريخية على صعيد دراسة العلوم الإجتماعية والإنسانيات .

لعل ذلك كان من وراء تشبث الباحث برؤيته ومنهجه ، طالما كان الفيصل في النهاية هو مصداقية الإنجاز المعرفي في الدراسات التراثية الإسلامية .

وقد أثبتت ردود الأفعال بصدد صدور المجلد الأول من الجزء الثالث الذي يستكمل به الباحث رصد منحنيات التطور التاريخي الاجتماعي للعالم الإسلامي الوسيط ؛ صدق ماذهب إليه .

والله أدعو أن يلهمني القدرة على إتمام إنجاز المشروع وفق ذات المنهج ونفس الرؤية .

محمود إسماعيل

مقدمة الطبعة الأولى

قدمنا للجزء الأول من هذا العمل بمقدمة مسهبة عرضت للمنهج الذي التزمنا به في إعادة درس وتقييم التراث الإسلامي . كما أثبتنا جدوى الرؤية السوسيو - تاريخية في تقديم منظومة شاملة ودقيقة تحوي كافة جوانب التراث ؛ وتضعه في سياقه التاريخي والحضاري الصحيح .

ولا يسع الباحث الا أن يعلن التزامه بنفس المنهج وذات الرؤية ؛ لا عن قناعة نظرية فحسب ، بل عن إيمان رسخه البحث الحقلي والممارسة العملية . فقد ثبت أن المادية التارخية - دون سواها - أداة بحث ناجحة ؛ سواء على مستوى الدرس «الميكروسكوبي» أو البحث «الماكروسكوبي» .

وقد آن الأوان لترسيخ هذا الاتجاه ، وغض الطرف عن المناهج والنظرات التراثية التقليدية و « البدع » الغربية المستحدثة ، بعد أن ثبت إفلاسها وعجزها عن تقديم حلول شافية لإشكاليات التاريخ العربي الإسلامي خصوصا في مجال التنظير . ولا غرو ؛ فقد ازدادت في السنوات الأخيرة أعداد الباحثين العرب ممن تبنوا هذا الاتجاه السوسيولوجي ، ولاقت نتائج جهودهم ترحيباً وإقبالا على الصعيدين الأكاديمي والثقافي[1] .

يتضمن هذا المجلد رصدا للواقع السوسيو - تاريخي للعالم الإسلامي في الفترة الممتدة ما بين منتصف القرن الثالث ومنتصف القرن الخامس الهجريين . ويعتبر خلفية لازمة لدرس تيارات الفكر

(١) نذكر في هذا الصدد ؛ بدراسات طيب تيزيني وحسين مروة وهادي العلوي ومهدي عامل والحبيب الجنحاني وأحمد صادق سعد وأحمد علبي ونجاة باشا .

الإسلامي في الحقبة ذاتها ؛ وهو ما خصص له المجلدان الثاني والثالث من هذا الجزء ، وكذا المجلد الرابع الذي كرس لاستقصاء الفكر التاريخي على وجه التحديد .

أما لماذا توسعنا في دراسة الخلفية التاريخية للفكر الإسلامي في طور الازدهار بحيث أفردنا لها السفر ؛ فلذلك أسبابه المنهجية والعلمية . من هذه الأسباب ما تكتسيه تلك الحقبة - على قصرها - من أهمية خاصة ؛ فإبان هذين القرنين تراكمت المعطيات التاريخية للعصور السالفة ؛ لتتفجر تناقضاتها بشكل صراعي مكثف ، أفضى في النهاية الى نوع من الحسم التاريخي ، انعكست نتائجه على مسيرة التاريخ الإسلامي لحد الآن .

وشهدت تلك الحقبة ذروة العطاء الحضاري الإسلامي ؛ حتى لقد اعتبرها مؤرخو الحضارة عصر النهضة الإسلامية . فإبان القرون السابقة كانت الحضارة الإسلامية تعارك مشكلات تكوينها ، على امتداد رقعة شاسعة زاخرة بأشكال حضارية تراثية متنوعة ؛ تفاعلت وامتزجت بالمعطيات العربية والإسلامية . وأسفر الجدل بين القديم والمحدث عن تأصيل روافد وتيارات متنوعة ، تتراوح بين النصية والليبرالية ، وتعكس أصولها التحتية في الواقع السوسيو - إقتصادي . وحيث بلغ الصراع التحتى ذروته إبان هذين القرنين ؛ فقد شهد كذلك صراعا موازيا على الأصعدة العلوية ، تمخض عن ازدهار الحضارة العربية الإسلامية .

وثمة سبب آخر يفسر استطرادنا في بحث الخلفية التاريخية لتلك الحقبة - وإجمالها في الحقب السابقة - يعزى إلى انجازنا دراسات سابقة جرت الإحالة إليها في الجزء الأول من العمل ؛ وهو مالم يتيسر عن الفترة موضوع البحث . لذلك اقتضت الضرورة العلمية والمنهجية لزوم استقصاء جزئيات الواقع التاريخي ؛ بحثا عن معالم أساسية للاسترشاد في هديها ببحث التيارات الفكرية انطلاقا من أصولها السوسيولوجية .

وفيما يتعلق بخطة البحث ؛ فقد تشكل هيكله على النحو التالى :

١ -الإقطاعية المرتجعة

تبدأ حول منتصف القرن الثالث لتنتهي قرابة منتصف القرن الرابع الهجرى . وقد جرى تناولها بتقصي العوامل الممهدة لعودة الإقطاع وسيادته كنمط إنتاج أساسي . وهي أسباب خارجية متعلقة بسيطرة قوى أجنبية على محاور حركة التجارة العالمية ، وأسباب داخلية كامنة في قصور البورجوازية الإسلامية في العصر السابق . وأسفر الجدل بين العوامل الخارجية والمعطيات الداخلية عن انتكاس . «الصحوة البورجوازية الأولى» ؛ وبروز ظاهرة العسكر المجلوب من المناطق «الطرفدارية» ؛ لينقض على «القلب» ويكرس الإقطاعية .

وتلي ذلك عرض الأساس الاقتصادي للنمط الإقطاعي ، من حيث وضعية الأرض وعلاقات

الإنتاج ووسائله . ثم درس مظاهر الإقطاعية في قوى الإنتاج ؛ من زراعة وصناعة وتجارة .

واستنادا إلى الأساس الاقتصادي ؛ جرى تأسيس البناء الاجتماعي ؛ الذي تطبع بطابع العصبية القبلية والإثنية . وأوضحنا لماذا تصدرت الأرستقراطية الإقطاعية قمة الهرم الطبقي ، وتقلصت الطبقة البورجوازية ، واتسعت قاعدة الطبقة العاملة .

وانطلاقا من الأساس السوسيو - إقتصادي ؛ عرضنا معالم التاريخ السياسي . وقد تمحور حول موضوعين أساسيين ؛ أولهما : العسكر والسياسة ، والثاني : حركات المعارضة . وبالنسبة للموضوع الأول ؛ جرى تناول ظاهرة تسلط العسكر واستبداده بالسلطة ، وما ترتب على ذلك من نتائج على الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية . وربطنا بين سيادة الإقطاعية وبين تفشي التجزئة السياسية الإقطاعية فيما بينها ، وكذلك إخفاقها في مواجهة الأخطار الخارجية .

أما عن حركات المعارضة ؛ فقد عرض الباحث تصدى الطبقة العاملة - بقيادة البورجوازية - للنظم العسكرية الإقطاعية ، وتتبع مظاهر التصدى في الريف ، ومراحله ؛ ابتداء بالمقاومة السلبية - كالهرب من الضياع - إلى قطع الطرق ، إلى الهبات الفلاحية ، إلى الثورات المنظمة ، وأخيرا إقامة كيانات سياسية مستقلة .

وبنفس المنهج جرى استقصاء مظاهر ومراحل تطور المعارضة في الحضر ؛ بدءاً بحركات العيارين والشطار والفتيان ، وموقف تنظيمات الأصناف والنقابات ، وانتهاء بالثورات الاجتماعية المدينية التي توجت نضالها بإقامة كيانات سياسية مستقلة أيضا .

وأخيراً ؛ تناول الباحث احتواء الإديولوجيات الثورية نشاط المعارضة في الريف والحضر ؛ بفضل تنظيماتها الدعائية السرية المحكمة ، لتقوض صرح الإقطاعية ، وتقضي على التجزئة السياسية وتقيم وحدات كبرى ؛ مستهلة حقبة جديدة في التاريخ الإسلامي .

٢- الصحوة البورجوازية الأخيرة

وتبدأ حول منتصف القرن الرابع الهجرى ، إلى قرابة منتصف القرن الخامس . وقد تعرض البحث لدراسة العوامل الممهدة لها ؛ سواء في تحلل البنية الإقطاعية ، أو استعادة السيطرة الإسلامية على منافذ وطرق التجارة العالمية برا وبحرا .

ثم أفردت دراسة للأساس الاقتصادي ؛ تحدد من خلالها الشكل السائد لوضعية الأرض ، وعلاقات الإنتاج ووسائله . وجرى مسح كافة جوانب النشاط الاقتصادي بما يبرز دور الدولة ، وحجم دور الجماعات المنتجة ، وتأثير ذلك - إيجابا أو سلبا - في تنامي المد البورجوازي .

وتأسيسا على ذلك ؛ جرى رصد البناء الاجتماعي ؛ بقواه الصاعدة والهابطة ، وتفسير تصدر

الأرستقراطية الحاكمة سلم الطبقات ، واتساع قاعدة الطبقة البورجوازية ، وتحسن أوضاع الطبقة العاملة .

ثم تطرق الباحث إلى عرض التاريخ السياسي ؛ استنادا إلى المسح السوسيو -اقتصادي ؛ فتناول ظاهرة قيام الكيانات السياسية الكبرى ، وعرض لأوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية في ضوء المد البورجوازي ، كما تناول سقوطها في ضوء انحساره وعودة الإقطاعية .

واختتم العمل بمحاولة الإجابة عن السؤال الهام ؛ لماذا فشلت البورجوازية الإسلامية في إنجاز تحول رأسمالى على غرار ما حققته البورجوازية الأوربية ؟

وينوه الباحث بأن منهجه يكمن في تقصي الظواهر التاريخية في كافة ربوع « دار الإسلام » مع تبيان وتفسير نسبية سيادتها في كل إقليم ، وقد جره هذا المنهج إلى التطرق لتواريخ « دار الحرب » قناعة منه بأن التاريخ العالمي وحدة لا تنفصم ، وأن العلاقة الجدلية بين « الدارين » مفتاح منهجي - جد هام - لفهم طبيعة التطور التاريخي داخل كل منهما .

وينوه أيضا بأن ما توصل إليه من نتائج ؛ قمينة بإسقاط التقسيمات والتصنيفات الكلاسيكية في تحقيب التاريخ الإسلامي ؛ تلك التي استندت إلى بعد الزملن وحده في ترتيب الأسرات الحاكمة المتعاقبة ، او ربطتها - قسرا - بعجلة تطور التاريخ الأوروبي . لذلك يثير الباحث من خلال هذا العمل قضية البحث عن معالم أساسية مستمدة من واقع التطور السوسيو - تاريخي الإسلامي ، ويأمل ان يكون حصاد عمله مشاركة مجدية في هذا السبيل .

والله أدعو أن يلهمني القدرة والمثابرة على إتمام هذا العمل ؛ فذاك جل طموحي ، وغاية مرادي .

يناير ١٩٨٠

محمود إسماعيل



المبحث الأول

الإقطاعيــة المرتجعــة

١

العوامل الممهدة

أنهينا الجزء الأول من العمل بأفول « الصحوة البورجوازية الأولى » في سائر بقاع «دار الإسلام » ، كما أبرزنا جوانب القصور في بنية الطبقة البورجوازية ؛ والتي كانت من أسباب إخفاقها في إنجاز تحول تاريخي حاسم .

ولعل من أهم كوامن الضعف في تلك الطبقة ؛ كونها بورجوازية تجارية في الأساس ، ومعلوم أن البورجوازية التجارية وإن كان لها دور تاريخي هام في خلخلة البنية الإقطاعية ؛ إلا أنها أعجز من أن تحدث تحولا رأسماليا . فإذا أضيف إلى ذلك طبيعة بنيتها «الهجينية» غير المتجانسة - يهود ونصارى ومسلمين - أدركنا سر هزالها ، وفشلها في اجتثاث الإقطاعية من جذورها .

لقد إرتهن تواجد البورجوازية الإسلامية بوفاقها مع الدولة ، وسيطرة الأخيرة على منافذ وطرق تجارة العبور العالمية . ومعلوم أن السلطة لم تكن بورجوازية أصلا ، وتجارة العبور كانت مرتبطة بموازين القوى الدولية ؛ لذلك ارتكنت البورجوازية على أساس عابر وهش . ذلك أن الدور التاريخي للبورجوازية يتأتى من خلال تناقض مصالحها مع مصالح السلطة ، التي تستحوذ على «فائض القيمة » . ولأن البورجوازية على هذا النحو وسيط بين إنتاج السلع وتسويقها ؛ فإن مصالحها تصبح مرتبطة بالقطاعات المنتجة بالدرجة الأولى

بهدف تقويض السلطة ، وتسلم زمام الحكم ، وبالتالى تستطيع قيادة التحول التاريخي من الإقطاع إلى الرأسمالية .

وعلى العكس ؛ كانت البورجوازية الإسلامية - بحكم طبيعة تكوينها - حريصة على تكريس « الوضع الراهن » . ولان هذا الوضع فقد مقوماته - تحت تأثير الثورات الاجتماعية وتغير الظروف الدولية - كان من الطبيعي أن تبرز معطيات جديدة لإسقاطه . وقد تمثلت تلك المعطيات في تزايد نفوذ العسكر المجلوب من الأطراف الذي استطاع أن يستولي على السلطة ، ويقضي على الصحوة البورجوازية الأولى ، ويكرس الإقطاعية .

إن «الصحوة البورجوازية » التي غمرت العالم الإسلامي في القرن السابق ؛ إنتكست حول منتصف القرن الثالث الهجرى ، لتبدأ حقبة جديدة ؛ أعيد خلالها النقيض الإقطاعي ؛ ليسود العالم الإسلامي قرنا من الزمان .

ففي الشرق ، تمثلت « الإقطاعية المرتجعة » في سيطرة العسكر التركي على العراق - قلب الإمبراطورية العباسية - وتجزئة الأطراف إلى كيانات سياسية إقطاعية عسكرية بدوية ؛ تركية وعربية . وفي بلاد المغرب سيطرت عناصر «هامشية» عسكرية زنجية وعربية وبربرية على مقدرات الحكم في القيروان وتاهرت وسجلماسةوفاس . وفي الأندلس ، برز دور العسكر من العرب والبربر والصقالبة في أواخر عصر الإمارة ، فانتزى زعماؤهم على أمراء قرطبة ، وأقاموا كيانات سياسية إقطاعية إقليمية وإثنية .

صفوة القول - إن العالم الاسلامي بأسره ، برغم احتفاظه بالنظم «المتبرجزة»الموروثة عن العصر السابق ؛ شهد تفريغ تلك النظم من مضامينها ؛ بفعل قوى بدوية هامشية عسكرية أحرزت السيادة الفعلية على مقدرات الحكم ، ومهدت لارتجاع الإقطاعية .

وقبل الاستطراد في تحليل تلك الظاهرة ، من المفيد أن نعرض للظروف الخارجية التي ساعدت على انتكاسة الصحوة البورجوازية ومهدت السبيل لتعاظم دور العسكر وعودة الإقطاعية .

ومن منظور «ماكروسكوبي» ؛ نلاحظ أن اندحار القوى البورجوازية وانهيار النظم «المتبرجزة» ؛ حل في وقت سيطرت فيه قوى خارجية على محاور وطرق التجارة العالمية برا وبحرا ؛ ومن ثم الهيمنة الكاملة على مقدرات التجارة بعيدة المدى وحرمان العالم الإسلامي من دوره - التقليدي - كوسيط في تجارة العبور بين الشرق و الغرب .

ففي الشرق ، أطل الخطر الصيني - الذي هرّ إبان الصحوة ليسيطرعلى مقدرات التجارة

الشرقية ، ويعصف بالنفوذ الإسلامي في المحيط الهندي [١] ، ويطرد التجار المسلمين من مراكزهم في بلاد الصين . ذكر المسعودي [٢] أن أسرة «تانج» - الموالية للمسلمين - سقطت ، وأن النظام الجديد طرد التجار المسلمين من موانئ الصين ، وتعقب فلولهم في البحار الشرقية ؛ بحيث لم يقوموا بنشاط في تلك الأنحاء حتى نهاية القرن العاشر الميلادي [٣] .

وفي غربي آسيا تفاقم الخطر البيزنطي بعد وصول الأسرة المقدونية العسكرية إلى الحكم ، فتم طرد المسلمين من الأقاليم التي اقتطعوها من آسيا الصغرى . وتوغل البيزنطيون في أعالي العراق والشام ؛ فاكتسحوا أرمينية ، واستولوا على الثغور الجزرية والشامية . وفي الميدان البحري استردوا جزيرتي قبرص وكريت ، وهيمنوا على الملاحة في شرقي البحر المتوسط [٤] .

إن ظهور الخطر الصيني في شرق آسيا ، والبيزنطي في غربها أفضى الى خنق البورجوازية في الشرق ؛ بعد أن حرمها من مقومات وجودها . فقد عوقت الظروف الجديدة النشاط التجاري بين شرقي العالم الإسلامي وغربيه ، فضلا عن إنهاء دور التجار المسلمين في الوساطة التجارية بين آسيا وأوروبا .

وتنطبق المقولة ذاتها على أحوال الغرب الإسلامي في تلك الحقبة . فمعلوم أن بلاد المغرب شهدت إبان الصحوة البورجوازية رخاء اقتصاديا متعاظما ، بفضل السيطرة الإسلامية على حوض البحر المتوسط ، وإحكام الصلات مع إفريقيا السوداء ، وإقرار الأمن على امتداد الطرق البرية والبحرية .

وبديهي أن يتغير الحال بعد تكاتف القوى المسيحية على إنهاء السيادة البحرية الإسلامية في البحر المتوسط . فقد تعاون اليزنطيون مع الفرنجة لطرد الأغالبة من جنوب إيطاليا [٥] ، وحرضت البابوية دوقات المدن الإيطالية على فصم علاقاتهم بالقوى الإسلامية ، وأثخنت إغارات أساطيل الفرنجة والبيزنطيين في الشواطىء المغربية ، مهددة الطريق البري

---

(١) كاهن : تايخ العرب والشعوب الإسلامية : ٢٠٩ ، دمشق ١٩٧٧ .

(٢) مروج الذهب ومعادن الجوهر : ٢ : ٣٠٢ : القاهرة ١٣٤٦ هـ .ذكر بلبايف أن أباطرة هذه الأسرة كانوا يستقبلون التجار المسلمين في بلاطهم ، ومنحوهم إمتيازات جمركية خاصة .أنظر : العرب والإسلام والخلافة العربية : ٢٩١ : بيروت ١٩٧٣ .

(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى : ٢ : ٤٤٤ : بيروت ١٩٦٧ .

(٤) Ostrogorsky : **History of the Byzantine state**, New Jersy, 1957, P.200.

(٥) Vasiliev : **A History of the Byzantine Empire**, Vol . I, Madison,1928, .370.

الساحلي[1] .وزاد الطين بلة بعد تفاقم الصراع بين القوى المغربية على طرق ومنافذ تجارة الذهب والرقيق مع السودان . وكان إنهاكها جميعا من أسباب سيطرة القبائل البدوية الزناتية عليها ؛ وبالتالى حرمانها من أهم الموارد الاقتصادية الناجمة عن تجارة العبور بين الشمال والجنوب . صفوة القول - أن هيمنة الأساطيل النصرانية على شرقي وموسطة البحر المتوسط ، وتهديد القبائل الزناتية منافذ التجارة مع إفريقيا السوداء ؛ أفضيا إلى اختناق النشاط التجاري في بلاد المغرب ؛ على صعيد التبادل بين المغرب والمشرق ، وبين بلاد المغرب والسودان ، وبين بلاد المغرب والأندلس . وكان ذلك من العوامل الممهدة لعودة الإقطاعية ؛ كما هو الحال بالنسبة للشرق الإسلامي .

ولم تشذ الأندلس عن القاعدة . ففي عصر الصحوة شهدت قيام دولة مركزية قوية إستعادت قبضتها على كافة الأقاليم ، وقهرت الخطر النصراني في الشمال ، وأسست أسطولا ضخما ضمن لها السيادة على غربي البحر المتوسط ومياه الأطلسي . ونجم عن ذلك توثيق عرى علاقات تجارية بين الإمارة الأموية في قرطبة وبين بلاد المغرب ، فضلا عن صلاتها بالعالم الإسلامي الشرقي ؛ حيث اشتهرت الأندلس بتصدير الرقيق الأبيض إلى سائر ديار الإسلام .

لكن تفاقم الأخطار الخارجية ، أدى إلى تقلص هذا النشاط التجاري ؛ حول منتصف القرن الثالث الهجرى . فقد تعظم نشاط الفرنجة البحري وسيطروا على غربي البحر المتوسط ؛ بعد طرد الأساطيل الأموية من البحر التيراني ، والاستيلاء على ثغر برشلونة[2] ، ودحر الأسطول الأندلسي في مياه الأطلسي[3] .

وليس أدل على ضعف البحرية الأندلسية من فشلها المتكرر في مجابهة إغارات النورمان على الشواطىء الغربية والجنوبية والشرقية . ففي سنة ٢٢٩ هـ استولى النورمان على قادس وإشبيلية ، وأضرموا النيران في السفن الأندلسية . وفي سنة ٢٤٥ هـ أثخنوا في السواحل قتلا ونهبا وتخريبا ، بعد دحر الأسطول الأندلسي في مياه الجزيرة الخضراء . وضاعت سدى كافة المحاولات الدبلوماسية التي بذلها الأمويون كي يكفوا عن إغاراتهم . وإذا كان لذلك من معنى ؛ فهو أن البحرية الأندلسية عجزت عن مواجهة النورمان ؛ فلم

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب : ١ :١٥٦ بيروت ١٩٥٠ .
(٢) لويس : القوى البحرية والتجارية : ١٨٨ : القاهرة .
(٣) ابن عذارى : ٢: ١٠٣، ١٠٤ .

يرتدعوا إلا بعد تصدى جماعات بحرية أندلسية مغامرة لغزواتهم .

وكان ظهور تلك الجماعات - في حد ذاته - مظهرا من مظاهر ضعف الأسطول الرسمي . وحسبنا أن بعضها استولت عنوة على جزيرة مينورقة بعد هزيمة أسطول الإمارة . وفي عام ٢٩٠ هـ تمكن مغامر بحري - عصام الخولاني - من الاستيلاء على جزيرة مينورقة دون أن تحرك الإمارة ساكنا [١] ؛ بل تعاونت تلك الجماعات مع فرق بحرية نصرانية مغامرة لتأسيس « مستعمرات » على سواحل المغرب مقابل المشاركة في الأرباح [٢] .

قصارى القول - أنه لايمكن تفسير انتكاسة الصحوة البورجوازية في العالم الإسلامي بأسره ، بمعزل عن الظروف الدولية . فليس جزافا حدوث الإنتكاسة في وقت فقد فيه المسلمون سيطرتهم على البحار الشرقية والغربية . ولم تكن الصدف وراء تداعى النظم «المتبرجزة » والتجزئة الإقليمية التي سادت العالم الاسلامي حول ذات التاريخ ، كما لم تكن سيادة الإقطاعية بسنان العسكر خبطة عشوائية قدرية .

وهذا لايعني أن أفول النمط البورجوازي وحلول الإقطاعية من معطيات حسم خارجي ؛ بمعزل عن التناقضات الداخلية الكامنة في النمط الآفل ، والجدل الصراعي بينه وبين النمط الجديد . فاستقراء طبيعة تكوين البورجوازية الإسلامية يثبت أن العامل الخارجي داخل ضمن مقوماتها البنيوية . وبالتالى فإن وقوع تغيير في الظروف التي تبدو خارجية تؤثر وبفاعلية في خلخلة النمط البورجوازي وتتيح الفرصة لنقيضه كي يظهر على حسابه ؛ ليحل محله تدرجيا

معنى ذلك أن عودة الإقطاعية مقترنة بسيطرة العسكر البدوي الوافد من الأطراف ؛ ليست مقولة « تبسيطية » تختزل قوانين الصراع الطبقي ، وتفسر حركة التاريخ تفسيرا جغرافيا كما يحلو للمؤرخين الذين يتلاعبون بخرائط الجغرافيا في تفسير التاريخ ، أو الذين يؤثرون العافية فيبدعون مقالات تأويلية هشة كالصراع بين البدو والحضر ، أو بين السلالات والإثنيات بعضها البعض ، أو يرصدون الصراع في أشكال حركته بمعزل عن جوهره ومضمونه ؛ كمقولة «التحدي والاستجابة » وظاهرة « الإنقلابات العسكرية » على غرار ماقام به الحرس البريتوري في التاريخ الروماني .

وأنوه بأن هذا التحفظ له مايبرره ؛ فتلك التفسيرات جميعا وردت عند المؤرخين

---

(١) ابن خلدون : العبر ٤ : ٢٥٣ : بولاق ١٢٨٤ هـ .

((٢) البكري : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب : ١١٢ ، باريس ١٩١١ .

المحدثين الذين عرضوا لظاهرة تطاول العسكر في التاريخ الإسلامي . وقبل الاستطراد في تفسير الظاهرة ؛ من المفيد أن نثبت سيادتها كافة أرجاء العالم الإسلامي ؛ حول منتصف القرن الثالث الهجرى . ففي الشرق ؛ برز دور العسكر البدوي التركي والعربي في التطاول على السلطة . وفي المغرب ؛ تحكم العسكر السوداني في مقاليد الحكم في إفريقية الأغلبية ، وشراذم العسكر العربي لعبت دورا مخربا في المغرب الأوسط إبان حكم الرستميين الأواخر . وقبائل البربر البدوية تطاولت على السلطة في سجلماسة المدرارية ، والجند العربي الوافد من إفريقية والأندلس هيمن على مقاليد الأمور في دولة الأدارسة ، والعسكر الصقلبي والبربري سلب السلطة الفعلية من أمراء قرطبة .

لم تكن ظاهرة «تطاول العسكر» معزولة عن ظاهرة تطاول «دار الحرب» على «دار الإسلام» ؛ فالظاهرتان متداخلتان ومتوازيتان في ذات الوقت ، والأهم تضافرهما على إنهاء المد البورجوازي والتمهيد للإقطاعية المرتجعة .

فالبورجوازية الإسلامية كانت هجينية وهشة كما سبق القول . والنظم المتبرجزة كان عليها أن تواجه المتغيرات الجديدة الناجمة عن تقلص مواردها من تجارة العبور . فقد تزايدت حاجتها للأموال ، للإنفاق على حياتها البذخة ورواتب الجهاز البيروقراطي المعقد وأعطيات الجند ؛ خاصة بعد توقف الفتوحات التي كانت مغانمها تفي برواتب العسكر . وكان الحل في تقليص النفقات الخاصة بالمشاريع الاقتصادية ، وزيادة المكوس والعشور والخراج .

وبديهي أن تؤدي تلك الإجراءات إلى مزيد من الكساد الاقتصادي ، وتؤلب الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة ضد الدولة . وهذا يفسر تعاظم الثورات الاجتماعية في أواخر عصر الصحوة ، وتحول البورجوازية من ولائها للسلطة إلى قيادة الطبقة العاملة في صراعها مع الدولة .

عندئذ اشتدت حاجة الدولة إلى العسكر حفاظا على وجودها ، ولما كانت الجيوش النظامية قد عمها السخط والتمرد ؛ نتيجة نقصان العطاء وتأخر صرفه ، عولت الدولة على الاستغناء عن معظم الفرق النظامية ، واستعاضت عنها بالعسكر المجلوب المأجور .

ومن الطبيعي أن يشجر الصراع بين العسكر القديم والعسكر الجديد ، وفي الغالب كانت نتائجه في صالح العسكر الجديد المدعم من قبل الدولة . عندئذ إنضم العسكر القديم إلى صفوف المعارضة ؛ فتعاظم ثقل الثورات ضد السلطة ، وبالتالى تزايدت حاجة السلطة إلى المال لضمان ولاء العسكر المأجور . ولما كانت خزائن الدولة خاوية ؛ لم يكن من حل إلا

إقطاع الأرض للعسكر الجديد في مقابل الخدمة العسكرية .

ومعلوم أن العسكر الجديد كان ينتمي إلى عناصر بدوية مهمشة تضرب في أطراف الدولة ، وتعيش «كبروليتاريا» خارج القلب ؛ - إن جاز استعارة مصطلحات توينبي - وكان استجلابها بأعداد وفيرة وإسكانها الحواضر القديمة أو المدن العسكرية الجديدة وإقطاعها الأرض ؛ يعني تغييرا في انتمائها الطبقي ؛ فتحولت من « بروليتاريا خارجية » مهمشة إلى «أرستقراطية عسكرية » وتحكمت في مقاليد الحكم من الناحية العملية ؛ وإن أبقت على التواجد الرمزي للسلطة القائمة .

تلك هي الملامح العامة لتكريس الإقطاعية على يد العسكر في العالم الإسلامي حول منتصف القرن الثالث الهجرى . فإذا تأملنا القسمات الدقيقة ؛ نلاحظ أن الشرق الإسلامي الذي شكل في عصر الصحوة البورجوازية وحدة متماسكة تتبع حكومة مركزية في بغداد ؛ شهد حول عام ٢٣٢ هـ تحولات هامة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

فالوحدة السياسية والرخاء الاقتصادي ، والسلام الاجتماعي ، وسيادة الفكر الليبرالى ؛ كل ذلك كان من معطيات الصحوة البورجوازية . وبانتكاسها كان انهيار «النظم الخلافي » وإنفراط الوحدة السياسية ، وتدهور الأحوال الاقتصادية ، وتخلخل البناء الاجتماعي ، وغلبة الفكر النصي الأثري ؛ وكلها معطيات أفرزتها «الإقطاعية المرتجعة» . ومن ثم تصدق مقولة بعض الدارسين [1] بأن « ضعف الدولة والانحطاط الاقتصادي ، والاستبداد التركي ، وفرض السنة على المجتمع ، كل هذه الأسباب مرتبطة ببعضها » ولا يمكن أن تفسر إلا من خلال سيادة الإقطاع .

وإذا كان الإقطاع الأوروبي قد ارتبط باجتياح القبائل الجرمانية الإمبراطورية الرومانية ؛ فإن « الإقطاعية المرتجعة » سادت الشرق الإسلامي في ظروف مشابهة . فكما كانت القبائل الجرمانية تضرب على هامش حدود إمبراطورية الرومان ؛ كان العنصر التركي الرعوي يضرب في منطقة التركستان الإستبيسة على هامش الإمبراطورية العباسية ، وكذلك العناصر العربية البدوية التي عاشت في المناطق الثغرية تحترف الارتزاق العسكري ؛ بعد إسقاط العرب من ديوان العطاء في خلافة المعتصم .

وإذا كان تدهور الإمبراطورية الرومانية نتيجة لتهديد الطرق التجارية ، وكان سقوطها على يد القبائل الجرمانية ؛ فنفس الشيء يقال عن تدهور الخلافة العباسية - كما أوضحنا في

---

(١) عبد الله العروي : العرب والفكر التاريخي : ٤٩ : بيروت ١٩٧٣ .

موضعه - التي وقعت فريسة للخطر التركي من الشرق ، وإغارات العرب البدو من الغرب . فالأتراك استبدوا بالسلطة في العراق ، واقتسم قادتهم الولايات إقطاعات . أما فلول العصبية العربية ، فنتيجة حرمانها من الجندية ، إنشطرت شطرين ؛ بعضها عاد إلى حياة البداوة الأولى ، والبعض الآخر إحترف الجندية الإرتزاقية في مناطق الثغور البيزنطية . ولما لم يكن بوسعها مزاحمة العسكر التركي في قلب الدولة ، إكتفت بتحقيق مكاسب في الأطراف . وفي كل الأحوال إستند النفوذ السياسي إلى القوة ، وبات امتشاق الحسام يمثل قانون الغلبة .

وليس من الغريب أن تسود نفس الظاهرة في ذات التوقيت بالغرب الإسلامي الأمر الذي يدحض مزاعم بعض الدارسين القائلين « بالقطيعة التاريخية » بين جناحي « دار الإسلام » ، وأن التطور التاريخي في الغرب اختط مسارا خاصا .

فنظرا لتقلص الموارد المالية من جراء السيطرة النصرانية على البحر المتوسط وهيمنتها على التجارة العالمية ، وكذا تهدد الأخطار منافذ التجارة السودانية ؛ تفشت الإضطرابات السياسية ، وتفاقمت الثورات الاجتماعية داخل الكيانات المغربية «المتبرجزة » . وحيث اتبع الأمراء سياسة جبائية مشتطة ، تفاقمت الثورات الداخلية ، وتطلب الأمر مواجهتها بالعسكر المجلوب .

ففي الإمارة الأغلبية ؛ تعاظم خطر العسكر الزنجي بعد أن شكل منهم الأمراء حرسهم الخاص ، واستغنوا عن الجند العربي . وهو ما حدث في الشرق حين استعان العباسيون بالأتراك لضرب العرب والفرس . وكما كان العسكر التركي الجديد جشعا في الحصول على الأموال ؛ كان الأمراء الأغالبة الأواخر « يغدقون الأموال جزافا بالصحاف كيلا بلا وزن » [١] على الحرس الزنجي . وما قيل عن تحكم العسكر التركي وتسلطه على مقاليد السياسة في بغداد وسامرا ؛يقال عن تطاول الحرس الزنجي في رقادة والقيروان . ففي الحالين ؛ كان قادة العسكر يتحكمون في تعيين وعزل الخلفاء والأمراء [٢] . وإذ أسفر تطاول العسكر التركي في قلب الدولة العباسية عن انفراط وحدتها وتجزئتها إلى كيانات إقطاعية عسكرية ؛ تمخض تطاول الحرس الزنجي في قلب الإمارة عن تجزئة إقليمية إثنية [٣] .

ونفس الشيء يقال عن كافة أقاليم المغرب والأندلس . ففي الدولة الرستمية قام الجند

---

(١) ابن عذاري : ١ : ١٨٨ .
(٢) المصدر نفسه : ١٨١ .
(٣) المصدر نفسه : ١٦٤ .

العربي الوافد بدور موجه في وقائع وأحداث العصر الرستمي الأخير [1] . وكذلك كان الجند السوداني في دولة بني مدرار . وفي دولة الأدارسة « تطاول الأولياء والحاشية والصنائع » على آل إدريس الأواخر [2] . وبرز الجند البربري والصقلبي في بلاد الأندلس ، ليطغى على نفوذ الأمراء الأمويين الأواخر .

خلاصة القول - أنه ما انتصف القرن الثالث الهجرى ؛ إلا وشهد العالم الإسلامي - بمشرقه ومغربه - إنعطافة تاريخية مأساوية ؛ تضافر على ظهورها تفاعل عوامل داخلية وخارجية ؛ تعزى - في التحليل الأخير - إلى تغيير طرأ على البنيات التحتية ؛ أفضى إلى سيادة نمط الإنتاج الإقطاعي على أنقاض الصحوة البورجوازية .

فلنحاول رصد الأساس الاقتصادي للإقطاعية في الحقبة ما بين منتصف القرن الثالث ومنتصف القرن الرابع الهجريين .

---

(١) أنظر : محمود إسماعيل : الخوارج في بلاد المغرب : ص ١٧١ ومابعدها : الدار البيضاء ١٩٧٦ .

(٢) محمود إسماعيل : مقالات في الفكر والتاريخ : ص ٥٩ : الدار البيضاء ١٩٧٩ .

٢

الأســـاس الاقتصـــادي

لاشك في أن دراسة الأساس الاقتصادي ، بمعرفة نمط الإنتاج السائد والأنماط الهامشية ، تعد حجر الزاوية في التعرف على كافة البنيات السياسية والاجتماعية والإديولوجية .

وقد بات مسلما - حتى من قبل المؤرخين والدارسين الغربيين - ما أنجزته المادية التاريخية من تحديدات معلمية لمسيرة التاريخ الأوربي ؛ ابتداء بالمشاعة البدائية وحتى المرحلة الرأسمالية ؛ استنادا إلى تعقب تطور الأساس الاقتصادي .

وعلى العكس ، إحتدم الجدل - ولا يزال - بين الدارسين عربا ومستشرقين حول معالم تطور التاريخ الإسلامي ؛ إنطلاقا من تطور أبنيته الاقتصادية . ولا نعدم إلى الآن من ينفي في إصرار كون العالم الإسلامي عاش مرحلة الإقطاعية . فكلود كاهن - على سبيل المثال - يقطع بأن الإقطاع - كمرحلة تاريخية - لا وجود له في المجتمع الإسلامي . ويفسر ورود مصطلح «الإقطاع» في الحوليات التاريخية الإسلامية تفسيرات لغوية متجاهلا ما تتضمنه تلك الحوليات - فضلا عن كتب المال والخراج والفقه - من نصوص وقرائن وشواهد تدلل على وجود الإقطاعية .

ومعظم الدارسين العرب يرفضون تداول اصطلاحات الإقطاع والبورجوازية . . .الخ في الدراسات التاريخية الإسلامية ؛ باعتبارها غريبة عن الواقع التاريخي الإسلامي . بينما

يرى الدارسون الماركسيون « الستالينيون » أن الإقطاعية شكلت النمط السائد طوال حقب التاريخ الإسلامي . في حين يذهب البعض الآخر - ويجاريهم بعض الدارسين العرب المحدثين - إلى أن النمط السائد هو « النمط الآسيوي للإنتاج » .

وقد فات هؤلاء وأولئك أن القول بوجود صيغة محددة وخصائص بعينها تميز الإقطاع مغالطة كبرى ، فالإقطاعية تباينت صيغها وأشكالها في أوربا الشرقية عنها في أوربا الغربية . والأستاذان كوبلاند وفينوجرادف - من كبار المتخصصين في دراسة الإقطاع الأروبي - وقفا على اختلافات بينة بين الإقطاعية في انجلترا وبينها في فرنسا . بل ذهبا الى أبعد من ذلك ، حين ميزا بين الإقطاع في شمال فرنسا وبينه في جنوبها .

ولاتزال الخلافات جارية - بين المنظرين الماركسيين المحدثين [1] - حول تعريف ثابت للإقطاع . والخلاف راجع إلى صعوبة توفيقهم بين النصوص النظرية الماركسية عن الإقطاع ، وبين الإقطاع كظاهرة تاريخية عيانية . ونعتقد أن هذا الجدل يغدو عقيما بتمعن جوهر النصوص الماركسية ، التي لم تحفل إلابالتعرف على جوهرالإقطاعية من حيث كونها « علاقة استغلالية بين ملاك الأرض وبين الفلاحين الخاضعين لهم ، حيث يتحول الفائض الذي يتجاوز مستوى كفاف الفلاحين إلى ملاك الأرض عبر قواعد قسرية ؛ سواء كان هذا التحول يتخذ شكل عمل مباشر أو ريعا عينيا أو نقديا » .

كما أن دراسة «المرحلة الإقطاعية » في التاريخ الأوروبي ، قمينة بالكشف عن أهم سماتها ؛ وتتلخص في الآتي :

(١) مستوى متدن من الفنون الإنتاجية ؛ حيث تكون أدوات الإنتاج بسيطة وغير مطلقة ، وعملية الإنتاج ذات طابع فردي في الغالب ، ومستوى بدائي في درجة تقسيم العمل .

(٢) إنتاج موجه لإشباع الحاجات المباشرة للجماعة أو العائلة ، لا للأسواق الأكثر اتساعا .

(٣) الزراعة المستندة إلى الضياع ؛ أي الاعتماد الواسع النطاق على خدمات العمل القسرية .

(٤) اللامركزية السياسية .

---

(١) مجموع من الدارسين : **الإنتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية** : الترجمة العربية : ٥٥، ٥٧ ، ٥٩ ، ٧٩ : بيروت ١٩٧٩ .

(٥) إحتفاظ السادة بالأرض على أساس نوع من الخدمة الإجبارية والتأجير الى الفلاحين .

(٦) إمتلاك السيد لسلطات قانونية أو شبه قانونية تجاه السكان التابعين .

(٧) غلبة الإديولجيات الغيبية واللاهوتية ، وطبع الثقافة بطابع المحافظة والسكونية .

إن مراعاة توافر معظم تلك السمات في شكل نمط إنتاج ما ، قمين بالحكم عليه - دون تردد - بأنه نمط إقطاعي .

فلنحاول الاسترشاد بها في دراسة الأساس الاقتصادي للفترة التي أطلقنا عليها «الإقطاعية المرتجعة » . ولنبدأ بأهم تلك الخصائص وهي شكل ملكية الأرض ؛ مدعمين القول بنصوص هامة من أمهات المصادر .

أولا : وضعية الأرض :

أثبتنا سلفا أن الصحوة البورجوازية كان مآلها للانتكلس ؛ بما يعني عودة نقيضها أي الإقطاع . وفسرنا أسباب الانتكاس ، وأهمها كون البورجوازية تجارية في الأساس ، وهو أساس هش لارتكازه على التجارة بعيدة المدى ، وهذا يعني أن التجارة في العالم الاسلامي لم تكن من قوى الإنتاج الثابتة .

كما أثبتنا أن افتقار العالم الإسلامي إلى المعادن والمواد الأولية كان من وراء عدم قيام ثورة صناعية . معنى ذلك أيضا أن الصناعة في العالم الإسلامي - شأنها شأن التجارة - لم تكن قوة إنتاج أساسية .

تبقى الزراعة - إذن - دعامة الإنتاج ، إلى جانب الرعي . ولسنا بحاجة لإثبات بديهيات جغرافية تؤكد الطبيعة النهرية الفيضية ، والصحاري الشاسعة في خريطة العالم الإسلامي . ولعل ذلك ماحدا بموريس لومبار إلى القول بأن الطبيعة الجغرافية في العالم الإسلامي مهيأة لاحتضان الإقطاعية . ومن ثم فتقصي أشكال ملكية الأرض تميط اللثام عن طبيعة الأساس الاقتصادي للإقطاعية المرتجعة .

من المتعارف عليه بين الباحثين أن دراسة تطور وضعية ملكية الأرض من ألغز معضلات التاريخ الإسلامي . فإذا كان بعض المشارقة [1] المحدثين أبلوا بعض البلاء في طرق الموضوع

(١) من اشهرهم الدكتور عبد العزيز الدوري ؛ الذي عكف على درس تاريخ العراق الاقتصادي في العصر العباسي ، واعترف بقصوره في الإلمام بالأوضاع الاقتصادية في الغرب الإسلامي .

فيما يتعلق ببعض الأقاليم الشرقية ، فلا يزال المغاربة [1] في طور التبشير بخطورته ، أو الولوج الحذر لبعض جوانبه في الغرب الإسلامي .

ولا أقل من الاستناد إلى النصوص الهامة التي يحويها كتاب «تجارب الأمم» لمسكويه ، وكتب الجغرافيا والرحلات ، وكتب الرجال ، فضلا عن الحوليات التاريخية العامة ؛ للتعرف على وضعية الملكية . كما أن دراسة «الأبنية الفوقية» من نظم وسياسة وفكر .. الخ تنير السبيل لاستكشاف الأساس التحتى الذي أفرزها . ويقدم علم «الظاهرات» في هذا الصدد أدوات بحث قيمة ؛ خصوصا إذا ماتعلق الأمر بواقع معقد عزت مصادره الأولية . وأخيرا نعول كثيرا على قاعدة «وحدة الظاهرة» في التاريخ الإسلامي ، فنسترشد بوضوح أبعادها في بعض الأقاليم – نظرا لوفرة المصادر ليس إلا – لإلقاء مزيد من الضوء على تواجدها في الأقاليم الأخرى ، التي نفتقر إلى معلومات كافية عنها .

تكشف المصادر المتاحة عن وجود الإقطاعية العسكرية – في الفترة موضوع البحث – بالأقاليم النهرية الفيضية ؛ خصوصا في الشرق وبلاد الأندلس ؛ فتتحدث عن «إقطاعات الجند» كظاهرة سائدة . كما لانعدم نصوصا مماثلة عن بلاد المغرب ، تشير إلى «الأقاليم المجندة» و «مدن الحصون» و «ضياع البستنة» . وكلها تدعم ما ذهبنا إليه من سيادة الإقطاعية في العالم الإسلامي شرقا وغربا .

ففي الشرق ، صنف مسكويه [2] الإقطاع تصنيفات ثلاثة ؛ «إقطاع الجند ، وإقطاع أصحاب الدرايع ، وإقطاع التجار» . وتصدير عبارته بإقطاع الجند لايخلو من مغزى ؛ فحواه أن الأرض المقطعة للعسكر تمثل معظم الأرض المقطعة وأجودها . أما إقطاع «أصحاب الدرايع» – الجهاز الإداري – وإقطاع التجار ، فيشكلان حيازات ضئيلة معظمها موروث عن العصر السابق .

وسيادة الإقطاع العسكري منوطة – كما أسلفنا القول – بانتكاسة الصحوة البورجوازية ، وحاجة الدولة إلى الجند لمواجهة المشكلات الداخلية المترتبة على الأزمة المالية ؛ فلم يكن ثمة حل إلا إقطاع الأرض للجند في مقابل الخدمة العسكرية [3] ؛ خاصة بعد

---

(١) راجع : الحبيب الجنحاني : تاريخ المغرب – الحياة الاقتصادية والاجتماعية : تونس ١٩٧٧

(٢) تجارب الأمم : ٢ : ٩٩ القاهرة : ١٩٢٠ : ٢١ .

(٣) ذكر كاهن أن أعطيات العسكر في الدولة العباسية بلغت نصف موارد بيت المال . أنظر : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ١٦٩ .

استنفاد الحلول الأخرى ؛ كبيع أراضي الدولة وممتلكات الخلفاء الخاصة[1] ، والاستدانة من التجار ، والمصادرات ، وزيادة الجبايات ؛ فتلك الإجراءات لم تقدم علاجا ناجعا ؛ بقدر ما أدت إلى مزيد من تفاقم الأزمة المالية ؛ وبالتالى مزيداً من الفوضى السياسية التي أسفرت - كما ذهب لاكوست [2] - «عن اضطرابات يستفيد منها الطامعون في السلطة والإقطاعيون» .

وإذا ما أدركنا أن العسكر شكلوا القوة الضاربة على الصعيدين السياسي والاجتماعي ؛ أمكن تفسير أيلولة معظم الأراضي الزراعية إليهم كإقطاعات ممنوحة من قبل الدولة ، أو اغتصبت قسرا من ملاكيها القدامى .

أما الإقطاعات الممنوحة ؛ فقد عرفت باسم « الأراضي السلطانية » وهي الأراضي التي كانت في حيازة الخلفاء والأمراء ، ثم وزعت على العسكر ؛ فصارت لهم إقطاعا يتصرفون فيه كيف شاءوا ؛ أي « إقطاع تمليك » . وقد يتضمن هذا الإقطاع كورة من الكور أو إقليما من الأقاليم أو ولاية برمتها - كأذربيجان التي أقطعت للقائد التركي ابن أبي الساج ، ومصر التي حازها أحمد بن طولون - فيصبح من حق المقطع توزيع الأرض بدوره على جنده كإقطاعات مقابل الخدمة العسكرية .

أما الأرض الخراجية التي انتزعت من ملاكيها وأقطعت للعسكر في مقابل دفع العشر من غلتها للدولة ؛ فعرفت باسم « إقطاع الاستغلال » . ويدخل في هذا الضرب ؛ « قبالة الأرض » لقواد العسكر ؛ أي احتكارهم حق تضمين جباية الخراج في إقليم من الأقاليم التي أبقي فيها على الأرض الخراجية .

وفي الحالين معا ؛ فرغت الملكية من مضمونها لصالح العسكر المقطع والمتضمن . فلم يلتزم العسكر بالواجبات المالية إزاء الدولة ، ولم يعترفوا بملكية الأفراد للأرض المتضمنة . لقد كان من المفروض أن يدفعوا عشر ما تغله الإقطاعات المستغلة للديوان ، وأن يتكفلوا بنفقات الري والصيانة والاستصلاح ؛ لكن شيئا من ذلك لم يحدث ؛ نظرا لنهم المقطعين وضعف سلطة الدولة . بل كثيرا ماخرب المقطعون إقطاعهم ، واستبدلوه بإقطاع آخر أكثر جودة [3] ، كما استلب المتضمنون الحد الأقصى من « فائض عمل » ملاك الأرض الخراجية

---

(١) نذكر على سبيل المثال ؛ كيف اضطر الخلفاء إلى بيع عقاراتهم خارج سور مدينة بغداد ؛ لتغطية نفقات الجند ، وكيف اضطر أحد أمراء الدولة الأغلبية الأواخر إلى صياغة حلي نسائه دنانير ودراهم لنفس الغرض .

(٢) العلامة ابن خلدون : ١٤٨ : بيروت ١٩٧٤ .

(٣) الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي : ٨٦ : بيروت ١٩٧٨ .

متي هجرها أصحابها .

سادت تلك الأوضاع في سواد العراق ، وكذلك في الولايات الشرقية والغربية التي منحت « طعمة » للقواد الأتراك ؛ ووزعوها بدورهم إقطاعات على أجنادهم .

فالإمارة الغزنوية - وهي إمارة تخوم - كانت طعمة لأسرة تركية عسكرية ؛ في مقابل القيام بالمهمة الثغرية . ولما كانت الفتوحات قد توقفت ؛ أصبح الجيش التركي الغزنوي - على حد تعبير كاهن [(١)] - « شراذم من الغزاة العاطلين » . وإذ يرى كاهن [(٢)] أن صيغة الملكية كانت « أشبه بإقطاعية الدولة » ؛ فذلك لا يغير في جوهرها ؛ طالما كانت علاقات الملكية السائدة علاقات إقطاعية عسكرية .

ونفس الشيء يقال عن الدولتين الطولونية والإخشيدية في مصر . فأمراؤها كانوا من قادة العسكر التركي ، أقطعوا إياها من قبل كبار القادة في سامرا ، ثم استقلوا بها - بفضل مواردها الاقتصادية الذاخرة - وأقاموا نظما عسكرية إقطاعية قحة ؛ وطبقوها في الشام التي امتدت سلطتهم إليها . ولا غرو ؛ فعاصمة الطولونيين عرفت باسم « القطائع » [(٣)] وعاصمة الإخشيديين أطلق عليها «العسكر» ؛ ولايخلو ذلك من دلالة « سميائية » على الطابع الإقطاعي العسكري .

فقد كان الأمراء يوزعون الأرض على كبار القادة ، وهؤلاء بدورهم يقطعونها لأجنادهم ، أو يديرونها عن طريق « الوكلاء » الذين يوزعونها « قبالات »على زعماء الأجناد[(٤)] .

هكذا أسهم العسكر البدوي التركي في إرساء الإقطاع العسكري في جل أقاليم الشرق الإسلامي . وبالمثل لعب العسكر العربي البدوي المرتزق دورا في هذا الصدد ؛ تمثل في نجاح زعامات مغامرة في تكوين إمارتين ثغريتين ؛ الأولى في الموصل حيث منطقة الثغور الجزرية ، والثانية مركزها حلب في منطقة الثغور الشامية ؛ وقد عرفتا بإمارتي الحمدانيين .

وقد سمحت العسكرية التركية في العراق والشام ومصر بتواجد هاتين الإمارتين ؛ نظرا لدورهما الثغري في الدفاع عن الحدود المشتركة مع البيزنطيين . وبديهي أن يتأصل فيهما

---

(١) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ٢٠٠ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٠١ .
(٣) وسميت كذلك لأن أحمد بن طولون حين اختطها اختطها سنة ٢٥٤ هـ أقطع خططها للعسكر .
أنظر : ابن دقماق : الإنتصار لواسطة عقد الأمصار : ٤ : ١٢١ ، ١٢٢ : القاهرة ١٨٣٩ .
(٤) البلوي : سيرة أحمد بن طولون : ٧٤ : دمشق ١٣٥٨ هـ .

نظام الإقطاع العسكري بصورة حادة [١] على حساب الأراضي الخراجية التي اختفت تماما [٢] .

أما الجزيرة العربية ، بصحاريها المجدبة ؛ فكانت في منأى عن معترك الصراع ؛ إذ فقدت ثقلها السياسي منذ أمد بعيد . لذلك ، تحولت الأراضي الزراعية المحدودة بها إلى إقطاعات حازتها زعامات الأشراف .

قصارى القول - أن ظاهرة الإقطاع العسكري سادت كافة ديار الشرق الإسلامي على إثر انتكاس الصحوة البورجوازية .

ولم تكن بلاد المغرب بمعزل عن التطورات في الشرق ؛ إذ شهدت ظاهرة إقطاع العسكر على حساب حيازات الأمراء ، وضياع التجار ، والأراضي الخراجية . وإذا كنا نفتقر إلى نصوص مباشرة في هذا الصدد ؛ فلا نعدم من الشواهد ما ينم عن إقطاع الأغالبة الأواخر الأرض للعسكر السوداني . يفهم ذلك من قول لابن عذاري [٣] بأن الجند ثاروا على الأمير إبراهيم بن أحمد وقتلوه حين حاول مصادرة إقطاعاتهم ، ومن إشارة للنويرى [٤] عن تذمر التجار لمصادرة ضياعهم والاشتطاط في فرض المكوس على الأسواق . هذا بالإضافة إلى نصوص تثبت تفشي نظام « القبالة » [٥] زمن الأغالبة الأواخر ، فضلا عن إشارات بصدد استقلال الجند ببعض «الكور» واقتطاعها عن نفوذ الإمارة . يقول ابن عذاري [٦] إن الأمير الأغلبي « ولي على الكور من أحب » ، ويقول النويرى [٧] إن ملاكيها السابقين تحولوا إلى «خول وعبيد» للعسكر الجديد . ولم يقنع العسكر بتلك الإقطاعات فانتزى وطالب بالأعطيات [٨] . ويمكن أن نضع الأراضي الموقوفة على جماعات المرابطين [٩] بالثغور في دائرة الإقطاع العسكري ؛ نظرا للدور المنوط بهم في الدفاع عن السواحل ضد الإغارات البيزنطية والكارولنجية .

---

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ٢ : ٣٥٧ .

(٢) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ٢ ٢١٢ .

(٣) البيان المغرب : ١ : ١٨٠ .

(٤) نهاية الأرب : ٢٢ : ٢٦ : مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٥) ذكر ابن عذاري أن إبراهيم بن أحمد الأغلبي « . . .رد المظالم وأسقط القبالات » فثار عليه العسكر وقتلوه . أنظر : البيان المغرب : ١ : ١٦٨ .

(٦) المصدر نفسه : ١٧٩ .

(٧) نهاية الأرب : ٢٢ : ٢٦ .

(٨) ابن عذاري البيان المغرب : ١ : ١٨٢ .

(٩) الدباغ : معالم الإيمان : ٢ : ٩٩ : القاهرة : ١٩٦٨ .

أما الأقاليم الصحراوية الخاضعة للإمارتين الرستمية والمدرارية ؛ فيعتقد الدارسون باستحالة التعرف على شكل الإقطاعية التي سادتها . يقول الجنحاني [1] « . . . . إننا لا نملك معلومات تذكر عن نظام ملكية الأرض ، ولا عن نوعية الإقطاع الذي عرفته هذه الأقاليم» . ومع ذلك يمكن حل الإشكالية ؛ إذا ما وضعنا في الحسبان حقيقة تداخل العصبية في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك الأقاليم التي اعتمدت الزراعة فيها على بعض الروافد الصغرى ، والآبار والينابيع في الواحات .

إرتكز قيام كل من الدولتين على ائتلافات وأحلاف قبلية وعنصرية . لذلك لم تحتفظ الدولة بجيش ثابت ، إنما استمدت قوتها من ولاء العصبيات التي كان رجالاتها بمثابة جند الدولة ؛ طالما كانت قبائلها موالية للأسرة الحاكمة . وارتبط هذا الولاء بقدرة الحكم على تحقيق التوازن بين العصبيات من ناحية ، وبين الدولة وتلك العصبيات من ناحية أخرى . لكنه مالبث أن اختل حين جدت معطيات خارجية وداخلية ؛ إقتصادية قحة . ففي البداية كانت الأرض الزراعية مشاعة بين القبائل تستزرعها في مقابل خراج معلوم يقدم للدولة التي تتولى الإنفاق على مشروعات الري والاستصلاح . يقول ابن الصغير [2] إن الرستميين الأوائل « شرعوا في إحياء الموات وغرس البساتين ، وإجراء الأنهر واتخاذ الرحاء والمستغلات » . وذكر ابن الخطيب أن مؤسس الدولة المدرارية استغل نهر ملوية . « فشق القنوات ، وصرف إلى كل ناحية قدرها من مائه » .

فالدولة من ثم تولت الإنفاق والإشراف على مشروعات الرى والاستصلاح ، بما كفل لكل قبيلة نصيبها من غلة الأرض المشاع . يقول ابن حوقل [3] « كان أمراء سجلماسة يبيحون البلاد للمراعي والزرع ، والمياه لورود الإبل والماشية » .

وبرغم سيادة المشاعة ؛ إختص الأمراء بملكيات خاصة عرفت باسم « جنان الأمير » [4] كما « تملك كبار التجار مزارع وضياع جمة في الواحات » [5] .

على أن هذه الملكيات الخاصة لم تحفز إلى الإخلال بالتوازن القائم بين الدولة

---

(١) تاريخ المغرب : ١٣٢ .

(٢) سيرة الأئمة الرستميين : في : Otylinski **Chronique d,Ibn Saghir sur les Imams Rostimides de Tahert** .Actes du 14 Congres internationales des orientalistes . Alger, 1905, Vol . 3, Part 2,P 12.

(٣) صورة الأرض : ٨٧ :ليدن : ١٩٣٨ .

(٤) الجنحاني : ١١٥ .

(٥) الإدريسي : صفة المغرب وأرض السودان ومصر : ٨٧ :ليدن ١٨٩٤ .

والعصبيات ؛ طالما اضطلعت بواجباتها في الإشراف والإنفاق على مشروعات الري والاستصلاح . إنما تطرق الخلل حين نضبت مواردها المالية ؛ من جراء الأخطار التي حلت بالتجارة السودانية . عندئذ لم تتورع الدولة عن مصادرة ضياع التجار [1] لتعويض العجز المالى . وترتب على هذا الإجراء اندلاع الثورات ، وحاجة الدولة إلى العسكر لإخمادها . ولما كانت الدولة عاجزة عن دفع رواتب وأعطيات العسكر لجأت إلى إلغاء نظام المشاعة ، وأقطعت الأرض للقبائل الموالية ، فضلا عن الجند المجلوب . يفهم ذلك من استعانة الرستميين الأواخر بجند من عرب إفريقية لمواجهة القبائل المتمردة . كما تنم اصطلاحات « الأقالم المجندة » و « المدن الحصون » - كتامدلت وتيلغمت وحصن نفوسة ، وحصن هوارة وحسن العجم - التي وردت في حوليات العصر ؛ عن اختصاص عصبيات بعينها بإقطاعات حازتها ؛ في مقابل إمداد الدولة بالعسكر . وفي ذلك برهان على سيادة الإقطاع العسكري في الدولتين الرستمية والمدرارية .

وبالمثل ؛ يمكن القطع بوجود إقطاع في المغرب الأقصى ؛ رغم الافتقار إلى معلومات عن الدولة الإدريسية والإمارة البورغواطية . فالتجزئة السياسية الإقليمية ودور « الحشم والأولياء » في توجيه الحكم والسياسة [2] بدولة الأدارسة ؛ بديهيتان تدلان على تواجد الإقطاع العسكري . وحيث خضعت بورغواطة - في ذات الحقبة - للأدارسة ، ولما كان إقليم تامسنا سهلا عرف بخصوبة أراضيه [3] ؛ لا نتردد في ترجيح سيادة الإقطاع العسكري بإمارة البورغواطيين .

وقد تضافرت معطيات شتى على تأصيل الإقطاع في الأندلس حول ذات التاريخ . منها الطبيعة الفيضية ، واحتدام النزعات الإثنية والقبلية والإقليمية ، وتفاقم الأخطار الخارجية ، واندلاع الثورات الاجتماعية ، وأخيرا تأصل جذور الإقطاع العسكري منذ عصر الولاة .

أخذت تلك المعطيات تعمل عملها بعد تقلص الموارد المالية التجارية . وأسفرت عن بروز دور العسكر في السياسة ، واقتطاع الأرض مقابل الخدمة العسكرية [4] . وهذا يفسر ملاحظات الرحالة [1] الذين زاروا الأندلس حول تفشي ظاهرة « الكور المجندة » .

---

(١) يقول محمد بن محمد اليماني - على لسان رجل من سجلماسة - «هذا البستان كان لأبي وجدي ، يتوارثونه عن أجدادنا . فلما كان هذا الوقت غصبنا عليه اليسع بن مدرار ، وأخذه منا . فنحن نعمل فيه بأجرة» .أنظر : سيرة جعفر الحاجب : **مجلة كلية الآداب** - جامعة القاهرة : مجلد ٤ : جـ ٢ : ١٢٠ .

(٢) محمود اسماعيل : **مقالات** : ٥٨ .

٣) المصدر نفسه : ٢١ .

(٤) مجهول : **أخبار مجموعة** : ١٥١ : مدريد ١٨٦٧ .

ففي التخوم الثغرية كانت الأراضي الزراعية برمتها إقطاعا عسكريا ؛ منحته الإمارة لبني ذي النون البربر وبني تجيب العرب ؛ مقابل إناطتهم بالدفاع عن الحدود ضد الممالك النصرانية [٢] . كما استقل قادة العسكر المتنزون - من العرب والبربر والمولدين - بمعظم الأقاليم قسرا ، ووزعوا أراضيها على أجنادهم [٣] .

وفي الحالين معا ؛ ترسخت أصول الإقطاع العسكري ؛ فكانت الأرض الزراعية كورا مجندة ؛ خصص لها ديوان عرف « بديوان القطع » [٤] . وكان الإقطاع يورث في الأعقاب [٥] ؛ أي « إقطاع رقبة » . وفي ذلك دلالة على مدى تعاظم « الإقطاعية المرتجعة » في الأندلس ؛ شأنها شأن بلاد المغرب والمشرق .

على أن سيادة الأقطاع العسكري لم تقض تماما على أشكال الملكية الأخرى . فقد وجدت أنماط إقطاعية غير عسكرية ؛ كإقطاع الخلفاء والأمراء ورجال الإدارة وكبار التجار ، فضلا عن نذر يسير من الحيازات المملوكة للأفراد عرفت باسم « الأراضي الخراجية »

وينم تواجد تلك الأنماط عن تواجد هزيل للقوى غير العسكرية في ظل سيادة العسكر . فنظاما الخلافة والإمارة استمرا استمرارا شكليا ؛ رغم استلاب العسكر كافة السلطات الفعلية . والجهاز البيروقراطي أبقي عليه كما هو ؛ وإن كرس لخدمة العسكر . وتجارة الكماليات لم تنقطع بضربة لازب ؛ لما جبل عليه العسكر من حياة الأبهة والترف . وبديهي أن تحتفظ تلك القوى بنصيب من الأرض على شكل « ضياع » خاصة ؛ انقرضت بالدريج لحساب الإقطاع العسكري .

وتشير المصادر إلى ضياع الخلفاء والوزراء والأمراء في أوائل سني تسلط الأتراك ، كما تشير كذلك إلى تقلصها ثم مصادرتها ، وتخصيص رواتب ثابتة لأصحابها ؛ حين بلغ التسلط التركي أوجه .

ونجد شواهد مماثلة عن احتياز الأمراء في الغرب الإسلامي ضياعا خاصة ؛ كانت مثارا

(١) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم : ٢٣٤ : لايدا ١٩٠٦ .
(٢) ابن حيان : المقتبس من أنباء أهل الأندلس : ١٦ : نشر ملشور أنطونيا : باريس : ١٩٣٧ .
(٣) ابن عذاري : ٢ : ١٨٩ .
(٤) ابن حيان : المرجع السابق : ٥٣ .
(٥) أحمد بدر : تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري : ١١ : دمشق : ١٩٧٤ .

للصراع بينهم وبين قواد الجند [١] . وكان الأمر ينتهي في الغالب بأيلولتها إلى العسكر .

ويخيل إلينا أن إقطاعات « أهل الدراريع » - الجهاز البيروقراطي - كانت أحسن حظا وديمومة ؛ نظرا لارتباط هذا الجهاز القديم بمصالح « النظام الجديد » . فقد احتفظ الكتاب والعمال بضياعهم التي اتسعت عن طريق «الإلجاء» و «التضمين» ، فكان صغار الملاك يلجأون إلى الكتاب لتسجيل أراضيهم بأسمائهم ، تخلصا من المغارم والجبايات المشتطة ، ويخدمون فيها مقابل الكفاف . وبمرور الوقت آلت تلك الأراضي إلى الكتاب ، وتحول الملاك السابقون إلى أجراء [٢] . كما كان قواد العسكر يعهدون إلى رجال الإدارة بمهام جباية الأرض الخراجية ؛ فيما عرف «بالتضمين» ، أو يوكلون إليهم إقطاعاتهم ، أو يؤجرونها لهم على أن يدفع الإيجار سلفا . وفي كل الأحوال تعاظم نفوذ الجهاز الإداري ، وتضخمت إقطاعاته على حساب الحيازات الصغيرة [٣] ، « فتملكوا البلاد ، واستعبدوا العباد » [٤] . ومع ذلك كان إقطاع أهل الدراريع عرضة للمصادرة ؛ وهذا يفسر هزاله بالقياس للإقطاع العسكري [٥] .

وقد عرفت أقاليم الشرق الإسلامي ظاهرة إقطاع الكتاب ؛ وخاصة في الولايات الفيضية كالعراق والشام ومصر . ولدينا معلومات ضافية عن هذا الضرب من الإقطاع في مصر الطولونية والإخشيدية [٦] . وحسبنا ما وصلت إليه الأسرة الماذرائية - التي احتكرت الكتابة في العصرين معا - من نفوذ وسلطان ؛ فكان خراج ضياع أبي بكر محمد بن على الماذرائي يزيد على أربعمائة ألف دينار في السنة . وبرغم مصادرتها في عهد الإخشيد ؛ فقد أعادها كافور إلى أسرته كسبا لخدماتها في الكتابة والإدارة [٧] .

ويمكن إلحاق إقطاع الفقهاء - وخاصة في الغرب الإسلامي - بإقطاع أهل الدراريع ؛ لأن الفقهاء شكلوا عصب الجهاز الإداري ؛ باعتبارهم من « أهل العلم » . ونعتهم - في حوليات العصر - « بأهل النعم » و « أهل الضياع » [١] مصداق احتفاظهم بامتيازاتهم

---

(١) ابن عذاري : ٢ : ١٨٩ .

(٢) قدامه بن جعفر : الخراج وصنعة الكتابة : ٩٧ : ليدن ١٨٨٩ .

(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ١ : ١٩٦ .

(٤) مسكويه : ٢ : ١٧٢ .

(٥) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ١٧١ : ٧٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٢١٥ .

(٧) ابن سعيد : المغرب في حلي المغرب : ١٤ - ١٦ : ليدن ١٨٩٨ .

السابقة في عصر تسلط العسكر . ذكر أبو العرب [٢] أن القاضي سحنون « كان له أملاك بسوسة تقدر باثني عشر ألف عود من الزيتون » ، كما ذكر المالكي [٣] أن القاضي عبد الرحمن بن زياد اقتنى الضياع والعبيد والغلمان . وكما حدث في الشرق كانت تلك الإقطاعات عرضة للغصب والمصادرة من قبل الأجناد [٤] .

أما «التجار المقطعون»[٥] ؛ فقد استثمروا أموالهم في اقتناء الأرض ، كما آلت إليهم معظم حيازات الخلفاء والأمراء . فكان التجار يقرضونهم المال لصرف أعطيات العسكر .[٦] ولما تراكمت الديون اضطر الخلفاء والأمراء إلى بيع « الضياع السلطانية » للتجار [٧] . يضاف إلى ذلك الأراضي التي استصلحها التجار على نفقتهم ، فصارت بحكم الشريعة ملكا لهم [٨] .

معنى ذلك أن البورجوازية التجارية في عصر « الصحوة البورجوازية » تحولت إلى شريحة من شرائح الطبقة الإقطاعية إبان عصر « الإقطاعية المرتجعة » . وهذا يفسر تعاظم إقطاع التجار في سواد العراق [٩] وريف مصر وواحات المغرب وسهول الأندلس [١٠] . . ويعزى ذلك إلى امدادهم النظم العسكرية بالقروض المالية ، فضلا عن السلع الكمالية . لذلك حملهم لاكوست [١١] - استنادا إلى ابن خلدون - مسؤولية « خراب العمران » ، وإخفاق « محاولات المركزة الملكية » .

وقد تبدل الحال في أواخر العصر ؛ إذ تعرضوا لعسف العسكر ؛ فانتهبت تجارتهم ، وصودرت أملاكهم . وهذا يفسر تحول موقفهم من مساندة السلطة إلى مناوأتها ؛ فتصدوا لقيادة الحركات الاجتماعية التي عصفت في النهاية بالإقطاعية .

---

(١) أبو العرب تميم : طبقات علماء إفريقية : ٢٢٢ :تونس ١٩٥١ .
(٢) المصدر نفسه : ٩٨ .
(٣) قال المالكي على لسان عبد الرحمن بن زياد « فلما أتاني غلامي وذكر لي أن أكفأ عبيدي وأقومهم بضيعتي توفي . . .الخ » . أنظر : رياض النفوس : ١ : ٢٦٥ :القاهرة ١٩٥١ .
(٤) الخشني : طبقات علماء إفريقية : ٢٨٣ : القاهرة ١٣٧٢ هـ .
(٥) مسكويه : ٢ : ٩٩ .
(٦) ميتز :الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ١ : ٢٠١
(٧) مسكويه : ٢ : ٥٠٥ .
(٨) الماوردي : الأحكام السلطانية : ١٢٧ ، القاهرة ١٩٦٠ .
(٩) الدوري : ٧٢ .
(١٠) ابن عذاري :البيان المغرب ١ : ١٦٨ .
(١١) العلامة ابن خلدون : ١٥٤ ، ٥٥ .

قصارى القول - إن الإقطاع العسكري شكل حجر الأساس في وضعية الأرض الزراعية ؛ من منتصف القرن الثالث إلى منتصف القرن الرابع الهجرى .

فلنحاول رصد مظاهر الإقطاعية في قوى الإنتاج .

ثانيا : الزراعة :

بديهي أن تتدهور الزراعة بعودة الإقطاعية ، وأن تنتكس الإصلاحات التي أنجزتها الصحوة البورجوازية . فقد أدى جهل العسكر البدو بأساليب الزراعة وتقنياتها ، وحرصهم على العائد المالي السريع إلى استنزاف الأرض . ناهيك بإهمالهم شئون الري - عصب الإنتاج الزراعي - وفي ذلك يقول مسكويه [1] « . . . فسدت المشارب ، وبطلت المصالح» «لأن المقطعين بقوا من غير تفتيش ، ومن غير إشراف على احتراس من الخراب» . ويضيف الدوري [2] أن المقطعين كانوا يعتمدون على الوكلاء والحشم في إدارة الإقطاعات ، و«وكان هؤلاء لا يضبطون ما تجرى على أيديهم ولا يهتدون وجه تثمير ومصلحة » . ولكون هؤلاء وأولئك « عجما جفاة » [3] كانوا يغيرون على الأراضي المملوكة لغير العسكر ، وغالبا ما يصادرونها [4] .

وترتب على ذلك هجرة المزارعين ، وتخريب المزارع [5] . يقول مسكويه [6] «أتت الجوائح على التناء (الزراع) ، ورقت أحوالهم ، وصاروا بين هارب حال وبين مظلوم لا ينصف ، وبين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن شره» .

ويقف لاكوست [7] على حقيقة تدهور الزراعة في هذا العصر بقوله « إن السلالات البدوية العسكرية التي بسطت سلطانها على المجتمعات الهيدروليكية - نظرا لعدم وجود

---

(١) تجارب الأمم : ٢ : ٩٩ .

(٢) مقدمة في التاريخ الاقتصادي : ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) الطبري : تاريخ الرسل والملوك : ١٠ : ٣١١ : القاهرة ١٩٣٩ ، الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية : ٤٧٢ : القاهرة ١٩٦١ .

(٤) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ١١ : ٨٦ .

(٥) الدوري : ٨٧ ، ٨٨ .

(٦) تجارب الأمم : ٢ : ٩٨ .

(٧) العلامة ابن خلدون : ١٥٠ .

قوى عسكرية مناوئة - وعلى شعوب عزلاء من السلاح ، قد أفضت إلى خراب اقتصادي» .

لذلك يسقط زعم أحد الدارسين [١] بأن «الخلافة العباسية في هذا العصر اهتدت بعد تجارب عديدة - خاصة أيام المتوكل - إلى سن سياسة تعايش بين الجماعات المتصارعة ، وذلك بإدماجها تدريجيا في حظيرة الدولة ، وبالمساهمة في استغلال الثروة» .

وإذ كفانا مسكويه مؤونة بحث تردي الأحوال الاقتصادية في الشرق ؛ فإن المقريزي [٢] صور هذا التدهور في مصر زمن الطولونيين والإخشيديين ؛ حين وصف إغارات الجند على المزارعين ، وغلاء الأسعار وتفشي المجاعات والأوبئة . وكذلك أغنانا ابن حوقل [٣] عن وصف تدهور أحوال المزارعين في ظل جور وعسف بني حمدان في أعالي العراق والشام .

وفي الغرب الإسلامي ، لم يختلف الحال . فإفريقية الأغلبية غصت بشغب العسكر ، ونهب المزارع ، وقتل الأمراء الذين تبنوا سياسات إصلاحية [٤] . ناهيك بالشطط في المغارم والجبايات في الأقاليم التي استقل بها الجند عن نفوذ الإمارة [٥] . ولا غرو ؛ فقد تفشت المجاعات وغلت الأسعار ، حتى أصبحت ظاهرة احتكار الحنطة وخزنها لبيعها في أيام الشدائد نازلة من النوازل [٦] .

والمراجع الخاصة بتواريخ الرستميين والمداريين الأواخر حافلة بأمثلة ضافية عن المجاعات والأوبئة ، وأكل الرمم والحيوان ؛ نتيجة إغارات العسكر على المزارع [٧] واغتصاب الأرض ، وتحويل الفلاحين إلى عبيد أو أجراء [٨] .

---

(١) أنظر : العروي : العرب والفكر التاريخي : ٤٨ .
(٢) خطط : ١ : ٣٣٠ : بولاق ١٢٧٠ هـ .
(٣) أنظره في : آدم ميتز : ٢ : ٣٥٧ .
(٤) التفصيلات في كتابنا : الأغالبة : ١٩٤ وما بعدها : الدار البيضاء ١٩٧٨ .
(٥) أنظر : ابن عذاري : ١ : ١٧٨ ، الخشني : ١٦١ ، Hopkins: **Medieval Moslem Government in Barbary**. London, 1958 P. 45, Brunschvig : **La Tunisie dans le haut moyen age**. Le Caire, 1948, P. 11.
(٦) قال أبو بكر اللباد يوما لأصحابه «أدركت رجالا بالقيروان افتقروا . إلا أنهم اتجروا في الحنطة في أيام الشدائد ، أي أنهم اشتروا الطعام في الرخاء ليبيعوه في أيام الشدائد . . . حتى قيل : ماأحتكر أحد طعاما إلا مات فقيرا . وسببه أنه يتمنى غلاء الطعام الذي فيه حياة الأنفس» . أنظر : الدباغ : معالم الإيمان : ٣ : ٢٦ .
(٧) ابن الصغير : ٥٦ .
(٨) اليماني : سيرة جعفر : : ١٢ .

وابن أبي زرع [1] يتحدث عن رخاء فاس بعد تأسيسها ويردف بقوله «وقد دام ذلك بها خمسين سنة» . وهذا يفسر تفشي المجاعات في السنوات ٢٦٠ ، ٢٨٥ ، ٣٣٩هـ حيث قضت الأوبئة على أعداد غفيرة من السكان [2] . ونفس الشيء يقال عن الأندلس ؛ فبرغم خصوبة أراضيها وسريان أنهارها ؛ شهدت الكثير من المجاعات ؛ الأمر الذي جعلها تستورد الحنطة من بلاد المغرب [3] .

صفوة القول - إن الزراعة تدهورت في سائر بقاع العالم الإسلامي ، في ظل «الإقطاعية المرتجعة» . ورصد طابع الإنتاج الزراعي يكشف عن بصمات الإقطاعية من حيث محلية الإنتاج ، ونقصانه ، وطابعه الاستهلاكي .

ولقد أشار المؤرخون إلى هذا الطابع ؛ إذ لاحظ ابن حوقل أن « بلد برغواطة مستقل بنفسه عن الحاجة » ، كما ألمح هنرى تيراس إلى أن اقتصاد الأدارسة - في هذا العصر - «اقتصاد محلي قار » . وأكد أرشيبالد لويس أن « دول المغرب والأندلس كانت تعيش على الاكتفاء الذاتي » .

وإذا كان الحال كذلك في الغرب الإسلامي ؛ فلا شك أن المشرق كان اقتصاده على نفس الوتيرة ؛ وهو ما يكشف عنه رصد الحاصلات الزراعية والإنتاج الحيواني في هذا العصر .

وأول ما نلاحظ في هذا الصدد ؛ تركيز الإنتاج على المواد الغذائية الاستهلاكية . فكان القمح أهم المحاصيل في الشرق والغرب ؛ ومع ذلك ارتفعت أسعاره ارتفاعا مذهلا [4] حتى لقد بلغ سعر القفيز مثقال ذهب في بعض الأقاليم المشهورة بزراعته [5] .

وجرى استزراع الذرة في الجزيرة العربية لكونها الغذاء الأساسي ، وكذلك في بلاد النوبة . وكان الشعير « قوتا للفقراء » [6] بينما ندرت في كثير من الأقاليم معرفة الأرز .

أما الفواكه والغروس المثمرة ، فكان استهلاكها قاصرا على « الأرستقراطية »

---

(١) الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس : ٣٩ : الرباط ١٩٣٦ .
(٢) إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ : ١ : ١٢٩ : الدار البيضاء ١٩٦٥ .
(٣) محمود اسماعيل : الخوارج : ١٤٢ .
(٤) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٠٢ .
(٥) الجنحاني : ٧٢ .
(٦) الإدريسي : صفة المغرب وأرض السودان ومصر : ٢٧٢ : ليدن ١٨٩٤ .

الحاكمة . ، ولدينا في هذا السبيل عدة أمثلة لا تخلو من مغزى . فقد تغزل أحد الشعراء بالنارنج[1] ، وتمنى آخر لو حصل على ليمونة[2] ، ويبلغ ثمن البطيخة سبعمائة درهم[3] والرمان كان يزرع ليصدر خصيصا إلى بغداد وسامرا[4] ، والتمر الذي كان يباع من قبل «وقر الجمل بدرهمين» أصبح عزيزا ؛ حتى إن امرأة كوفية كانت تقتفي أثر القوافل لتلتقط ما عساه يسقط من التمر في ردائها الرث[5] . وحتى الأترج والجزر والقرع كان « يهدى إلى حكام العراق وأشراف مكة»[6] ، والتين كان يزرع في نيسابور «ليتحف به الملوك والسادة»[7] . وخير شاهد على تدهور «البستنة» في ظل الإقطاعية ، قول ابن أبي زرع عن فواكه مدينة فاس «كانت لا تباع ولا تشترى لكثرتها . . . ودام بها ذلك خمسين سنة »[8] معنى ذلك أن الإنتاج الهائل في ظل الصحوة البورجوازية ، تقلص لحد الندرة إبان الإقطاعية المرتجعة .

وليس أدل على هذا التدهور في الأندلس - وهي من أخصب البقاع - من حكم أحد المتخصصين[9] على الفارق الهائل بين الإنتاج في هذا العصر وبينه في سابقه ؛ حيث قال «لا نجد مادة يهتم بها المؤرخون لرصد الحياة الاقتصادية في تلك الفترة ، على كثرة ما ذكروا عن الفترة السابقة واللاحقة » . ومعلوم أن الفترتين السابقة واللاحقة سادتهما صحوة البورجوازية .

وبديهي أن يجد التدهور طريقه إلى الإنتاج الحيواني ؛ وذلك لارتباطه بالزراعة ، فالحشائش في العالم الإسلامي لا تساعد على تربية الماشية ؛ نظرا لوقوعه خارج خطوط الطول الإسبتسية . ونكتفي لتوضيح التدهور بمقابلة تغني عن الاسترسال . فبلاد المغرب الأوسط المشهورة بكونها « أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين »[10] في

---

(١) يقول : كأنما النارنج لما بدت صفرته في صحوة كاللهب
وجنة معشوق رأى عاشقا فاصفر ثم احمر خوف الرقيب .

(٢) يقول : يا حبذا ليمونة تحدث للنفس الطرب
كأنها كافورة لها غشاء من ذهب

(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٠٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٠٩ .

(٥) الأصفهاني : مقاتل الطالبيين : ٣٤ : النجف الأشرف ١٣٥٣ هـ .

(٦) ابن حوقل : ٣٤٨ .

(٧) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣١٣ .

(٨) القرطاس : ٣٩ .

(٩) أحمد بدر : تاريخ الأندلس وحضارتها : ١٤٩ .

(١٠) ابن حوقل : ٨٦ .

عصر الصحوة البورجوازية ؛ أكل سكانها الكلاب والجيف [١] في ظل الإقطاعية المرتجعة .

صفوة القول - أن الإنتاج الزراعي الاكتفائي الهزيل في مجتمعات شكلت الزراعة فيها- ولا تزال - أهم قوى الإنتاج ؛ شاهد على غلبة الإقطاعية . وكونها إقطاعية عسكرية - في المحل الأول - تفسر لماذا تفاقمت المشكلات الاقتصادية إلى أقصى حد . ذلك أن الإقطاع «نظام للإنتاج موجه للاستعمال» [٢] يمتلك من المقومات ما يجعله يفي بالاكتفاء الذاتي . ولكن غلبة الطابع العسكري على النمط الإقطاعي في تلك الحقبة ، تعلل تدهور الزراعة ، وبالتالي الصناعة والتجارة .

ثالثا : الصناعة :

وجهت « الإقطاعية المرتجعة » النشاط الصناعي كشأنها في طبع كافة أوجه الاقتصاد بطابعها الاكتفائي الاستهلاكي المحلي . فمن البديهي - نظريا - أن تزدهر الصناعة بفعل «ثورة صناعية» . والثورة الصناعية لا تتم بمعزل عن استخدام الفحم والحديد ؛ لإنتاج سلع للسوق ؛ وفي مصانع كبرى تضم آلاف العمال .

أما الصناعة في المجتمعات الإقطاعية ، فترتكز على طاقة بدائية ؛ تنتج سلعا تحويلية للاستهلاك المحلي ، بواسطة الأفراد أو الجماعات الحرفية المحدودة . ولا وجود «للفابريكات» الكبرى ، إلا لإنتاج السلع الكمالية التي تتخذ في الغالب طابعا احتكاريا ، و «دور الصناعة» التابعة للدولة لإنتاج السلاح ، وضرب العملة ، وصناعة الطرز والأعلام والبنود والملابس الرسمية [٣] ويعزى تخلف الصناعة - في ظل الإقطاعية - إلى عدم توظيف الطاقة واستغلال المعادن الأولية استغلالا اقتصاديا مكثفاً ؛ نظراً لتخلف الأساليب والوسائل التقنية . فمن المحال تحقيق « ثورة صناعية » دون «نهضة علمية» . ولسوف نثبت - في القسم الثاني من هذا الجزء - أسباب ومظاهر التخلف ، وغلبة التقليد والنصية ، وذيوع الخرافات والغيبيات .

ومن الثابت أن العالم الإسلامي - حتى في عصري الصحوة البورجوازية السابق واللاحق - إفتقر إلى صناعات ثقيلة ، وأقصى ما وصل إليه لم يتعد إنتاج سلع نصف

(١) محمود اسماعيل : الخوارج : ٢٨٤ .
(٢) مجموعة من الدارسين : الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية : ١١١ .
(٣) الدوري : ٧٢ .

مصنعة ، كان يستورد موادها من الخارج . ومعلوم أن استيراد تلك المواد توقف في هذا العصر من جراء « الحصار الاقتصادي » الذي فرضته « دار الحرب » وانفراط الاتفاقيات والمعاهدات بينها وبين « دار الإسلام » .

يضاف إلى ذلك ؛ ما استجد من فوضى سياسية واضطرابات اجتماعية ؛ نتيجة الحروب بين الكيانات الإقطاعية « ودار الحرب » ، وبين تلك الكيانات وبعضها البعض ، وداخل تلك الكيانات نفسها ؛ بين السلطة وقوى المعارضة .

وأخيرا ، يعزى تخلف النشاط الصناعي إلى السياسة المالية الجائرة إزاء الجماعات الحرفية والمنتجة ؛ حتى غدت ظاهرة « هجرة الحرفيين » من الظواهر الشائعة في هذا العصر .

تلك إذن الصورة العامة لوضعية الصناعة . ورصد التفصيلات يقود إلى أن تخلفها يعزى – في الأساس – إلى عدم توظيف الفحم والحديد في عمليات الإنتاج . ونذكر في هذا الصدد عدة أمثلة بالغة الدلالة . فالفحم وجد بفرغانة وبخارى ، وقد وصفه ابن حوقل[1] بأنه « حجارة تحترق » ولكنها لم تستغل في إنتاج الطاقة ، حتى لقد اعتبرها المعاصرون [2] « من غرائب الطبيعة » . كما أن الغابات لم تستغل في إنتاج الفحم ؛ فظلت « طواحين الهواء » [3] المصدر الأساسي لتوليد طاقة بدائية لا تفي إلا بحاجة الصناعة « التحويلية » .

أما الحديد ، الذي وجدت مناجمه في فارس وكرمان وفرغانة وإفريقية وسجلماسة [4] – وجرى استغلاله إلى حد ما في العصر السابق [5] – توقفت عمليات استخراجه وتصنيعه في هذا العصر ؛ اللهم إلا بالقدر الذي يفي بإنتاج «الأدوات الحدادية» البسيطة والسيوف . وليس أدل على ذلك مما ذكره مسكويه[6] من أن سيف الدولة الحمداني لجأ إلى « قلع الأبواب الحديدية وسنجات الباعة » لاستخدامها في صنع السلاح .

---

(١) صورة الأرض : ٣٦٢ .
(٢) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٥٢ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٦٣ .
(٤) الإدريسي : ١١٦ ، ١١٧ ، البكري : ١٤٨ .
(٥) ابن خلدون : ٣ : ١٢٠ .
(٦) تجارب الأمم : ٦ : ٢٦٣ . نقلا عن ميتز .

إقتصرت جهود السلطات الإقطاعية في مجال التعدين على استخراج المعادن النفيسة والأحجار الكريمة ؛ من أجل الحصول على المال ، وتصنيع الكماليات والنفائس . وقد سبقت الإشارة إلى نضوب موارد الذهب نتيجة « الإستغلال اللاإقتصادي » من ناحية ، وتعرض مواطن وجوده للأخطار من ناحية أخرى . فذهب النوبة تعرض لإغارات قبائل البجة ، وكانت عملية استخراجه صعبة ومكلفة [1] . وهذا يفسر احتكار قبيلة ربيعة - في أواخر العصر - عمليات استخراجه بعد أن فقدت السلطة المركزية الهيمنة على الأطراف . وأما ذهب السودان فقد تعرضت موارده لأخطار مملكة غانة ، واحتكرت القبائل البدوية الملثمة عملية تسويقه ؛ كما أوضحنا سلفا .

وبالمثل ، أجدبت مناجم الفضة بفعل احتكار جماعات بدوية عمليات استخراجها . فمناجم بنجهير آلت إلى قوم « يغلب عليهم العبث والفساد » [2] ، ومناجم أصفهان « هجرت في القرن الثالث » [3] . كما تعطل العمل بمناجم بادغيس بسبب الافتقار إلى الطاقة[4] . وفي الغرب الإسلامي ؛ توقفت عمليات استخراج الفضة في مناجم مجانة والأريس وبونة بسبب الصراعات الإقليمية ، وظهور الخطر الشيعي [5] . ومناجم درعة في المغرب الأقصى كانت من أسباب الصراع بين الأدارسة وبني مدرار [6] .

والحال لا يختلف كثيرا بالنسبة لاستخراج وتصنيع الأحجار الكريمة ؛ كالفيروز والعقيق والمرجان واللؤلؤ . فقد هيمنت جماعات يهودية أو قبلية على أوجه الاستغلال . إذ كان اليهود يسخرون العمال بأجور زهيدة ، ويحظون بحماية السلطات التي كانت تسمح بالاحتكار في مقابل الحصول على قدر معلوم من الإنتاج . بينما كانت القبائل المحتكرة تعمل لحسابها غير عابئة بالسلطة [7] .

وظاهرة الاستغلال الاحتكاري سمة من سمات الإقطاعية ، وقرينة على ضعف

---

(١) الإدريسي : ٢٦ .
(٢) ابن حوقل : ٣٢٧ .
(٣) ابن رسته : **الأعلاق النفسية** : ١٥٦ : ليدن : ١٨٩١ .
(٤) الإصطخري : **المسالك والممالك** : ٢٦٨ : القاهرة ١٩٦١ .
(٥) الإدريسي : ١١٦ .
(٦) اليعقوبي : **البلدان** : ٣٠٩ : ليدن ١٨٩١ .
(٧) المسعودي : ٣ : ٣٣ : القاهرة ١٩٦٤ .

الحكومات المركزية ؛ فلم يبق لها إلا السيادة على دور صناعة الأسلحة والطرز والملابس الرسمية [١] .

وحتى صناعة السلاح حل بها التدهور ؛ بسبب توقف استيراد المواد الأساسية من الخارج . فعلى سبيل المثال لم تعد الصين تصدر ملح النوشادر [٢] ، وحظرت بيزنطة على البندقية توريد الأخشاب اللازمة لصناعة السفن [٣] . وهذا يفسر كساد « دور الصناعة » - الترسانات - واقتصار « الحدادة » على صناعة السيوف والمدى والأدوات المنزلية .

أما الصناعات الكمالية ، فقد اختصتها الدولة بالاهتمام والرعاية [٤] لأنها كانت تحتكر إنتاجها ، وتسخر العمال في مصانعها . كذلك كان الحال بالنسبة لصناعة الملابس الحريرية الفاخرة والبسط والروائح العطرية [٥] .

وبديهي أن يقتصر دور الأفراد والحرفيين على إنتاج السلع اللازمة للاستهلاك المحلي . وغالبا ما كانت عمليات الإنتاج تتم في الدور أو الحوانيت الصغيرة التي كانت تشيد بجانب أسواق المدن [٦] . ونظرة عابرة على نوعيات الحرف - كالرفاء والبناء والصباغة والحياكة والخياطة والزجاجة والطحن والخبازة والخزازة والقصارة والغربلة والسقاية والخرازة [٧] - قمينة بإبراز الطابع اليدوي الفردي البدائي الاستهلاكي . وغني عن القول أن العمل اليدوي كان محتقرا - حتى اعتبر البناء والحداد من سفلة القوم - [٨] بينما بجل في عصري الصحوة البورجوازية . تشهد على ذلك رسائل الجاحظ ورسائل إخوان الصفا عن العمل والعمال .

وكان أهل الحرف مثقلين بالضرائب والمكوس ، ناهيك بإغارات العسكر على أرباضهم ؛ حتى اضطروا إلى ممارسة أعمالهم في البيوت ، أو الهجرة خارج البلاد . ولدينا في هذا الصدد أمثلة بارزة ، فكبس العسكر التركي حوانيت وأسواق بغداد ؛ نغمة متواترة في حوليات العصر . وهجرة الحرفيين الأندلسيين إلى المغرب كانت نتيجة طغيان العسكر .

(١) الجنحاني : ٧٩ .

(٢) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري٢ : ٣١٣ .

(٣) Heyd: **Histoire du commerce du Levant au moyen age.** Paris, 1949 Vol. I. P .40.

(٤) ابن الأثير : الكامل في التاريخ : ٦ : ١٢٣ : القاهرة ١٣٥٣هـ .

(٥) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٦١ .

(٦) المالكي : ١ : ١٨٣ .

(٧) المصدر نفسه : ١٧٧ ، ١٣٩ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢٣٠ .

(٨) ابن خلدون : ٣/ ١٢٦ .

وحتى في المستوطنات الجديدة لم يسلموا من غائلة القبائل البدوية ؛ فكانت تبتز عوائد أعمالهم في نظير ما تقدمه من حماية [١] .

ونجم عن اضطهاد العسكر أهل الحرف ؛ تكوين الأصناف والنقابات التي لعبت دوراً مهما – أواخر العصر – في تقويض « الإقطاعية المرتجعة » بعد انخراطها في سلك الحركات السياسية الثورية [٢] .

الخلاصة – أن النشاط الصناعي في هذا العصر تطبع بطابع الإقطاعية ، شأنه شأن الزراعة والتجارة .

رابعا : التجارة

تضافرت عوامل عدة على كساد التجارة الداخلية وتقلص التجارة الخارجية وكلها مرتبطة بالإقطاعية المرتجعة ؛ بشكل مباشر أو غير مباشر . فتدهور الإنتاج الزراعي والصناعي أفضى إلى تضاؤل حجم المبادلات التجارية . والفوضى السياسية الضاربة أطنابها على امتداد الرقعة الإسلامية عوقت النشاط التجاري . وتطاول العسكر البدو ونظرته إلى التجارة كحرفة وضيعة ، وسيادة المذهب السني ، حدا من تنامي حركة التجارة ، وسيطرة « دار الحرب » على البحار والمحيطات خنقت التجارة الخارجية .

لذلك ، بصمت الإقطاعية النشاط التجاري بطابعها ؛ فاتسمت التجارة الداخلية بالطابع المحلي الاكتفائي [٣] والخارجية بالطابع الكمالي الترفي الاستهلاكي .

وتفصيل ذلك ، أن التجارة الداخلية تعثرت من جراء الصراعات الإقليمية ، وخراب الطرق ، وتفشي اللصوصية ، وسياسة التغريم ، والاحتكار وضآلة الإنتاج .

وتحفل حوليات العصر بكثرة الحروب ذات الطابع الإقطاعي التناحري بين الكيانات السياسية وداخلها ؛ نظرا للفشل في مواجهة الأخطار المنطلقة من « دار الحرب » ؛ وهو ما سنفصله في موضعه . وما يعنينا أن تلك الصراعات أسفرت – ضمن ما أسفرت – عن اتسام التجارة الداخلية بالطابع المحلي .

(١) أحمد بدر : تاريخ الأندلس وحضارتها : ٢٤١ .
(٢) محمود اسماعيل : الحركات السرية في الإسلام : ١١٨ : فاس ١٩٧٦ .
(٣) راجع: Braudel : **Civilisation materielle et Capitalisme**. Paris,. 1967:

ففي الشرق ، سادت « المحلية » نتيجة تسلط الأتراك في القلب واستقلالهم بالأطراف ، وشجور الصراع بين القلب والأطراف ، مما أدى إلى تهديد الطرق وخراب الأسواق وتطاول العسكر على التجار . ذكر ابن الجوزي [1] « أن تجار بغداد تقلص نشاطهم لاتصال الفتن ، وتوالي المحن عليهم من السلطان » ، كما هجر تجار الشام أسواقه إلى أسواق الشرق والجنوب هربا من المغارم [2] . وفشت اللصوصية وقطع الطرق في مناطق عبور القوافل [3] . إذ تعرض التجار للمغارم والإتاوات ، كما تعرضت الأسواق الداخلية لمغارم السلطة ونهب العسكر . وهذا يفسر خراب الأسواق وتحول عمليات التبادل إلى الدور ، وشيوع المقايضة العينية [4] .

تحدث ابن رستة [5] عن تلك الظاهرة في الشرق ، وكذلك ياقوت الحموي [6] الذي صور ما تعرض له التجار في أسواق أصفهان من مصادرات ونهب ؛ حتى ضجوا بالشكوى دون طائل . ونفس الشيء يقال عن أسواق الموصل وحلب إبان حكم الحمدانيين . وكان تجار مصر في عصر الإخشيديين في طليعة من رحبوا بالفتح الفاطمي ؛ لتخليصهم من المغارم [7] .

لم يكن تجار الغرب أحسن حالا ؛ فأسواق القيروان أثقلت بالمغارم والجبايات [8] والنهب ؛ حتى أغلق التجار حوانيتهم ، وغادروا المدينة [9] . ولغلبة المذهب المالكي ، اضطهد التجار الذميون واستذلوا حتى « ميزوا برقاع بيضاء وضعت على أكتافهم ؛ في كل رقعة منها قرد وخنزير ، وجعل على أبواب دورهم ألواحا مسمرة في الأبواب مصورة فيها قردة » [10] . وقد شاعت تلك الظاهرة في كافة الولايات العباسية منذ خلافة المتوكل [11] .

---

(١) المنتظم : ١٧١ ، نقلا عن ميتز .

(٢) المصدر نفسه : ٩٨ .

(٣) مسكويه : ٦ : ١٧١ : نقلا عن ميتز .

(٤) الدوري : ٧٠ .

(٥) الأعلاق النفيسة : ١٨٤ : ليدن ١٨٩١ .

(٦) الإرشاد : ١ : ١٢٩ ، نقلا عن ميتز .

(٧) ورد في كتاب جوهر إلى المصريين « . . . وما أمر به مولاي من إسقاط الرسوم الجائرة التي لا يرتضي صلوات الله عليه بإثباتها عليكم » . أنظر : المقريزي : إتعاظ الحنفا : ٧٦ - ٧٠ : القاهرة ١٩٤٨ .

(٨) الجنحاني : ٨٣ .

(٩) الدباغ : ٣ : ١٩٣ .

(١٠) المالكي : ١ : ٣٨١ ، أبو العرب : ١١٠ .

(١١) كتب المتوكل إلى جميع البلدان بأن « يختص النصارى بلباس مميز ، وأن يمنعوا من ركوب الخيل ، وأن تصور على دورهم الشياطين والخنازير والقرود » . أنظر : سعيد بن بطرق : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق : ٦٣ : بيروت ١٩٠٥ .

ومعلوم أن غالبية النظم العسكرية كانت على المذهب السني الذي « يحرم التجارة بالربا»[1] ؛ وهو أمر عرقل النشاط التجاري [2] . معنى ذلك ، وجود علاقة بين ازدياد نفوذ العسكر واضطهاد التجار من أهل الذمة ، وبين اعتناق المذهب السني وعرقلة نشاط التجار المسلمين ، وبين سيادة الإقطاعية وكساد التجارة على العموم .

وبرغم المحاذير الدينية ، لم يتورع الفقهاء في المغرب عن كسرها وتجاوزها . إذ نعلم أن بعضهم مارس تجارة « الاحتكار » [3] إلى جانب اقتناء الضياع ، وتولي وظائف القضاء والاحتساب في الأسواق [4] . ولعل شيوع هذا الفساد كان من وراء إقدام فقيه مثل يحيي بن عمر على تأليف كتابه المشهور « أحكام السوق » [5] .

ومن مظاهر تدهور التجارة الداخلية في الدولة الرستمية ؛ تفشي اللصوصية وقطع الطرق « على يد سفهاء زناتة » [6] وبطش السلطة بالتجار الفرس ، والإغارة على أسواق «الرهادنة » [7] . وحسبنا أن بعض المتغلبين أقاموا أسواقا خاصة لم يجرؤ عمال الدولة على دخولها [8] . كما احتكرت قبائل بعينها وظيفة الاحتساب في الأسواق [9] .

وفي الدولة المدرارية ، تقلصت التجارة الداخلية واضطربت ؛ بعد استئثار قبيلة مكناسة بكافة ضروب النشاط التجاري ، على حساب العناصر السودانية واليهودية . فقد تعرض اليهود في إقليم درعة لصنوف المغارم [10] ، كما هجر التجار المشارقة أسواق سجلماسة ، بينما كان التجار المغاربة يهربون أموالهم إلى بلادهم [11] .

وأفضت الإقطاعية المسيطرة في دولة الأدارسة إلى غلبة الطابع المحلي على النشاط

---

(١) المالكي : ١ ; ٣٧٧ .

(٢) ورد في كتاب رياض النفوس ، في ترجمة أبي الفضل أحمد بن على ؛ أنه ترك من ميراث أبيه أكثر من ألف دينار لم يرثها . فسئل عن ذلك فقال : « كان من تجارة العاج ، فكرهته لما جاء فيه عن أهل العلم » . أنظر : المالكي : ١ : ٢٨٨ .

(٣) الجنحاني : ٦٠ . ذكر المالكي أن القاضي سحنون « تاجر في صابة زيتون . فاشترى محصولا قبل جمعة ثم باعه في الموسم وبعد النضج ، فربح خمسين بالمائة » أنظر : المالكي : ١ : ٢٦٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٧٦ .

(٥) نشر الكتاب بتونس سنة ١٩٧٥ .

(٦) ابن الصغير : ٥٦ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٦ ، ٥٧ .

(٨) المصدر نفسه : ٣١ .

(٩) المصدر نفسه : ٢٦ .

(١٠) ابن حوقل : ٩٦ .

(١١) البرادي : **الجواهر المنتقاة** : ٢٣ : مخطوط بدار الكتاب المصرية .

التجاري . فكان كل أمير يضرب السكة باسمه [١] كما خربت أسواق فاس ، واختفت السلع البضائعية ، واقتصرت التجارة على « السوائم والزروع » [٢] وشاع التبادل العيني بدلا من التعامل النقدي ؛ نظرا لتلاعب الأمراء في العملة .

ونفس الظاهرة تنطبق على تجارة بورغواطة ؛ إذ غلبت عليها السمة المحلية ، يقول ابن حوقل [٣] إن « بلد بورغواطة مستقل بنفسه عن الحاجة » ، وكانت « الدية تدفع عينا من البقر» حسبما لاحظ البكري . وفي ذلك دلالة على توجيه الإقطاعية النشاط التجاري .

وفي الأندلس ، لم يختلف الحال . فقد تدهور النقد ، وزيدت المكوس وأغلقت المتاجر ، وتعرض التجار للمصادرات ؛ فهاجر كثيرون منهم إلى بلاد المغرب . غير أنهم تعرضوا لابتزاز قبائل البدو ؛ فكانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار . وقد أوضح البكري [٤] طبيعة العلاقات بين تجار الأندلس النازحين وبين قبائل البدو ؛ بما يفصح عن مظاهر الإقطاعية ، فيقول « وكان شيوخ القبائل يقترحون على من يدخل عندهم من التجار ، فمن أصابه قرعة الرحيل منهم ، كان تجرة على يده ، ولم يصنع شيئا إلا تحت نظره وإشرافه ؛ فيحميه عمن يريد ظلمه ، ويأخذ منه الأجر على ذلك ، كما يأخذ منه الهدية لنزوله » . وبديهي أن تؤثر هجرة التجار الأندلسيين على حركة التجارة في الأندلس ، فقد «تعطلت أسواق قرطبة وغلت فيها الأسعار » [٥] .

أوضح العرض السابق بصمات الإقطاعية في تجارة العالم الإسلامي داخليا ، فإلى أي مدى أثرت على التجارة الخارجية ؟

سبق تبيان تعاظم نفوذ « دار الحرب » على حساب « دار الإسلام » ، واستئثار دار الحرب بالسيادة على شرايين تجارة المسافات البعيدة . وبالمثل أوضحنا كيف كان الإنتاج الزراعي والصناعي للاستهلاك وليس للسوق . معنى ذلك أن العالم الإسلامي اختل «ميزانه التجاري » فأصبحت وارداته أكثر من صادراته . ذلك أن الأرستقراطية الإقطاعية أسرفت في استهلاك السلع الفاخرة ومواد الترف ؛ حتى قيل بأن « رأس المال والترف كانا مرتبطين في دار الإسلام ارتباطا وثيقا » . لذلك اقتصرت التجارة الخارجية على استيراد الكماليات

(١) إبراهيم حركات : ١٢٥ .
(٢) عبد العزيز بن عبد الله : تاريخ الحضارة المغربية : ١٢٢ .
(٣) صورة الأرض : ٨٣ .
(٤) المغرب : ١٣٨ .
(٥) Dozy: **Histoire des Musulmanes d' Espagne.** Vol. 2. P. 64, Leyde, 1932

كالرقيق والديباج والتوابل والعطور .

وقد تحكم الأجانب في مواد التجارة الكمالية ، وسلبوا العالم الإسلامي دوره في الوساطة بين الشرق والغرب . ولا غرو ؛ فقد اختفت الأساطيل الإسلامية من البحار على إثر هزائمها المتلاحقة ، وحظر بيزنطة توريد الأخشاب لإعادة بنائها (١) .

لذلك فشت القرصنة في البحار ، وتعرضت الملاحة التجارية الإسلامية لضروب المخاطر . فشواطىء البحر المتوسط أغار عليها البيزنطيون والفرنجة والنورمان ، والبحار الشرقية عجت « بمتلصصة البحر » . ذكر المقدسي (٢) أن التجار ما كان بإمكانهم الملاحة في البحر الأحمر بدون « مقاتلة ونفاطين » . وليس أدل على تلك المخاطر من عزوف الحجاج عن أداء الفريضة ؛ لعدم أمان الطرق (٣) .

والواقع أن اللصوصية لم تقتصر على الطرق البحرية وحدها ، إنما عمت الطرق البرية كذلك . كما تهدد الأمن من جراء الحروب الإقطاعية التي اندلعت بين السامانيين والصفاريين والغزنويين ، وبين الصفاريين والعباسيين ، وبين العباسيين والأتراك في العراق ، وبين الأتراك والحمدانيين ، وبين الحمدانيين والإخشيديين . وفي الغرب تفاقم الصراع بين الأغالبة والرستميين والأدارسة ، وبين الأدارسة والمدراريين والبورغواطيين ، وبين أموبي الأندلس والأدارسة . ناهيك بالصراعات داخل تلك الكيانات بين السلطة والمعارضة .

والملاحظ أن تلك الحروب جرت في الغالب نتيجة التنافس على الموارد الداخلية ، أو الهيمنة على المنافذ والطرق الاستراتيجية المؤدية إليها . وفي كل الأحوال لم تسفر إلا عن مزيد من الفوضى ، وتهديد موارد التجارة .

وهذا يفسر اقتصار التجارة الخارجية على الأقاليم « الطرفدارية » ، وموادها على السلع الكمالية . كما جرى التعامل فيها وفق سياسة الاحتكار ؛ فالسامانيون احتكروا تجارة الفراء

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٩ .

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم : ١٢ ليدن ١٩٠٩ .

(٣) يفهم ذلك من عهد جوهر الصقلي إلى أهل مصر ، حيث ورد به : « . . وآثر المعز إقامة الحج الذي تعطل ، وأهمل العباد فروضه وحقوقه ، لخوف المستولى عليهم . وإذ لا يؤمنون على أنفسهم ولا على أموالهم ، وإذ قد أوقع بهم مرة أخرى فسفكت دماؤهم وابتزت أموالهم . مع اعتماد ماجرت به عادته من إصلاح الطرقات وقطع عبث العابثين » .
راجع : المقريزي : إتعاظ : ٦٧ - ٧٠ .

والرقيق وما يجلب من بلاد الروس والبلغار [١] ، وهيمنت قبائل البدو على تجارة الرقيق الأسود المجلوب من السودان ، واحتكر المدراريون والرستميون تجارة الذهب ، كما احتكر أهل أودغشت تجارة الملح [٢] .

وكان تداول تلك السلع داخل العالم الإسلامي من الصعوبة بمكان ؛ لارتفاع أسعارها من ناحية ، وأخطار الطرق من ناحية أخرى . وحسبنا أن أحد أمراء تاهرت خرج على رأس جيش لاستقبال قافلة آتية من الشرق [٣] ، وأن تجارة الأندلس مع الشرق توقفت [٤] ، كما تقلصت تجارة بورغواطة مع جيرانها في فاس والبصرة [٥] ، واختفى ذهب السودان في أقاليم الشرق ؛ فتدهور التعامل النقدي .

وظاهرة إحلال « المقايضة » محل « المقابضة » ذات دلالة على تدهور النقد ؛ وبالتالى كساد النشاط التجاري . ففي الشرق حل الدرهم محل الدينار ، وفي مصر الإخشيدية جرى التلاعب في العملة ؛ لذلك بشر جوهر « بتجديد السكة ، وصرفها إلى العيار الذي عليه السكة الميمونة المنصورية المباركة ، وقطع الغش منها » [٦] .

وفي الغرب الإسلامي ؛ فقد الدينار الأغلبي صيته العالمي [٧] ، بعد تلاعب الدولة في عياره ، وهذا يفسر اندلاع « ثورة الدراهم » المشهورة . وينم ضرب سكة جديدة - ربع الدينار وربع الدرهم وثمن الدرهم [٨] - عن تدهور النشاط الاقتصادي وكساد التداول النقدي . كما تفصح مقاطعة أهل فاس للعملات المحلية [٩] ؛ عن ظاهرة تزييف النقد .

وترتب على ذلك إلحاق خسائر فادحة بالتجار ، وهذا يفسر ثوراتهم على السلطة في أواخر العصر ، وتخلي بعضهم عن الاشتغال بالتجارة الخارجية ؛ مما أتاح لأهل الذمة والأجانب - من الأرمن والروم والرهادنة - إحتكار تجارة الكماليات . فكانوا يحصلون على

---

(١) لومبار : الإسلام في عظمته الأولى : ٧٥ : بيروت ١٩٧٧ .
(٢) الجنحاني : ٢١٢ .
(٣) ابن الصغير : ٥٠ .
(٤) الإدريسي : ٣٨ .
(٥) ابن حوقل : ٣٨ .
(٦) المقريزي : اتعاظ : ٦٧ - ٧٠ .
(٧) Lavoix : **Catalogue de monnaies musulmanes de la bibliotheque nationale** . Vol p. 259 , Paris,1896 .
(٨) الجنحاني : ٧٦ .
(٩) نفس المصدر والصفحة .

أرباح طائلة ؛ استثمروها في الإقراض الفاحش - تجاوزت نسبة الفائدة أحيانا ١٠٠٠٪ [١] - مفيدين من إضعاف البورجوازية التجارية الإسلامية . وكان استنزاف رأس المال الإسلامي ونزوحه إلى الخارج من أسباب تخريب الاقتصاد الإسلامي عموما في ظل «الإقطاعية المرتجعة» .

وينم التدهور المديني في هذا العصر عن مفاسد الإقطاعية على الصعيد الاجتماعي والعمراني ، ولا غرو فابن خلدون يعزو «خراب العمران» إلى استلاب دور البورجوازية التجارية في ظل حكومات أرستقراطية . وإذا كانت المدن الأوروبية إنجازا عمرانيا للطبقة البورجوازية ؛ فالمقولة تنطبق على الحركة العمرانية في العالم الإسلامي .

فتأسيس بغداد والعباسية وتاهرت وسجلماسة وفاس وتنس ووهران وأصيلا في القرن السابق ، لم يحدث صدفة . كما أن إنشاء القاهرة والمهدية وصبرة والزهراء وقصر أبي دانس في القرن اللاحق لم يجر عفوا . ففي تلك المدن وغيرها ازداد العمران واقترن بالنمو الديموجرافي ، ناهيك بالتوسع في المدن القديمة ، وبعث الحياة في الموانىء الساحلية . كانت تلك النهضة المدينية إنجازا للصحوة البورجوازية السابقة واللاحقة .

فإذا رصدنا الظاهرة العمرانية في عصر الإقطاعية المرتجعة ؛ نلاحظ عدة حقائق :

أولا : تباطؤ حركة العمران بشكل يسترعي النظر ؛ فلم تشيد في هذا العصر إلا ثلاث مدن خاملة الذكر ؛ هي الجعفرية في العراق والقطائع في مصر ورقادة في إفريقية .

ثانيا : حلول النمط العسكري محل التجاري ، فكانت المدن الثلاث أشبه بالمعسكرات والحصون ، وكان معظم سكانها من الجند ؛ وخاصة الحرس الخاص [٢] . فمدينة القطائع وزعت خططها على الجند حسب أجناسهم ؛ فثمة خطط للترك وأخرى للسودان وثالثة للروم . . إلخ [٣] . ومدينة الجعفرية أسسها المتوكل - قرب سامرا - للخلاص من سطوة العسكر التركي . واختط الأغالبة مدينة رقادة لتكون معسكرا للجند السوداني ؛ خوفا من الجند العربي بالقيروان .

ثالثا : جرى تأسيس المدن الثلاث وعمرانها على حساب تخريب مدن مجاورة . وكان وجودها عرضيا وعابرا ؛ بحيث خربت بعد وفاة مؤسسيها أو بعد سقوط الأسرة الحاكمة .

---

(١) ميتز : ٢ : ٣٩١ ، الدوري : ٧١ ، رودنسون : **الإسلام والرأسمالية** : ٨٣ : بيروت ١٩٦٨ .

(٢) حسن إبراهيم : **تاريخ الإسلام السياسي** : ٣ : ٤٠٩ : القاهرة ١٩٦٥ .

(٣) المقريزي : **خطط** : ١ : ٣١٧ .

فلما شيد المتوكل الجعفرية ؛ هجر سامرا ، واستخدم أخشابها في تأسيس الجعفرية [١] . فلما مات المتوكل عاد خلفاؤه إلى سامرا ، فعمرت من جديد . وكان عمران سامرا يعني خراب بغداد [٢] ، كما ذوى شأن سامرا حين هجرتها الخلافة إلى بغداد في عهد المعتضد . ونفس الشيء يقال عن القطائع ؛ فقد أسسها أحمد بن طولون كمعسكر لجنده إلى جوار الفسطاط [٣] التي أهملت ؛ لتسترد مكانتها في عصر الإخشيديين ؛ وخاصة ربض العسكر الذي ألحق بها . فلما استولى الفاطميون على مصر ذوت الفسطاط والقطائع لحساب القاهرة . وبالمثل كان إنشاء رقادة مرادفا لخراب القيروان ، فلما سقط الأغالبة ؛ خرب القيروانيون رقادة [٤] . كل ذلك يفسر لماذا اندثرت المدن العسكرية الثلاث فصارت أثرا بعد عين ؛ بينما بقيت المدن التي أسست في عصري « الصحوة البورجوازية » .

رابعا : لم تسلم المدن القديمة من ويلات تسلط العسكر ؛ فكان خراب بعضها نتيجة الحروب بين الكيانات الإقطاعية ، والبعض الآخر من جراء شغب الجند . فعلى سبيل المثال أحرقت مدينة العباسية سنة ٣٣٩ هـ نتيجة صراع بين الأغالبة والرستميين [٥] ، كما تسبب النزاع بين عسكري ربضي القرويين والأندلسيين في تدهور فاس [٦] . وعم الخراب مدن الأندلس نتيجة التناحر بين أمراء قرطبة وأمراء الإقطاع المتنزين [٧] .

ومن مظاهر الطابع العسكري أيضا ؛ إحاطة المدن القديمة بالأسوار الضخمة ؛ فأسوار مدينتي سمرقند وبخارى لم تشيد إلا في هذا العصر ، برغم تأسيس المدينتين من قبل [٨] . وسور مدينة سجلماسة شيده خامس أمرائها [٩] . وفي كل الأحوال دججت المدن بالقلاع والحصون خارج الأسوار وشحنت بالمقاتلة ؛ مثال ذلك مدينة تاهرت التي أحيطت بحصون نفوسة وهوارة والعجم [١٠] .

خامسا : لعبت الأخطار الخارجية - إلى جانب مفاسد العسكر - دورا هاما في « خراب

---

(١) حسن إبراهيم : المرجع السابق ٤٠٧ .
(٢) لومبار : ١١٦ .
(٣) المصدر نفسه : ١٢٢ .
(٤) محمود إسماعيل : الأغالبة : ٦٠ .
(٥) Fournel : Les Berbers. Vol. I. p. 513 , Paris, 1895 .
(٦) محمود إسماعيل : الخوارج : ١٣٨ .
(٧) ابن عذاري : البيان المغرب ٢ : ١٨٩ .
(٨) لومبار : ١١٨ .
(٩) ابن عذاري : البيان المغرب ١ : ٢١٦ .
(١٠) محمود إسماعيل : الخوارج : ١٧٤ وما بعدها .

العمران » . فالموانىء الساحلية خملت وذوى شأنها ؛ نتيجة السيطرة الأجنبية على البحار . والمدن « التخومية » في أعالي العراق والشام هدمت وأحرقت نتيجة التوسع البيزنطي [1] . وكان استيلاء نصارى الأندلس على بعض المدن ، وتخريب المعاقل والحصون في المناطق الثغرية ؛ من أسباب انتكاس النهضة العمرانية في الأندلس . كما نجم عن طرد الأغالبة من جنوبي إيطاليا فقدان مناطق نفوذ إسلامية .

سادسا : لم يقتصر « خراب العمران » على الجوانب المادية فحسب ؛ فقد واكبه تناقص ديموغرافي . وتعزى ظاهرة نقص السكان في هذا العصر إلى الحروب الإقطاعية ، والأزمات الاقتصادية وما صاحبها من انتشار المجاعات والأوبئة ، فضلا عن الهجرة ، وتوقف موارد الرقيق .

صفوة القول - أن النمط الإقطاعي كان عصب الأساس الاقتصادي ؛ فطبع كافة قوى الإنتاج بطابعه الاستهلاكي المحلي ، وشكل بالتالي منظومة البناء الاجتماعي ؛ على أسس جديدة .

(١) لومبار : ١٢٠ .

٣

البناء الاجتماعي

من بديهيات العلم الحديث ، أن البناء الاجتماعي يتشكل وفقا للأساس الاقتصادي ، بنمطه الإنتاجي السائد والأنماط الأخرى الثانوية المتواجدة ، فحيازة الثروة هي حجر الزاوية في صياغة الهرم الطبقي .

وقد لاحظنا تصدر الطبقة البورجوازية السلم الاجتماعي - في العصر السابق - نتيجة سيادة النمط البورجوازي للإنتاج . وترتب على ذلك خفوت فعاليات النعرات العصبية الإثنية والقبلية ، وكذا النزعات الطائفية والإديولوجية ؛ بحيث تبلورت البنية الاجتماعية على أساس طبقي . وقد فطن بعض الرحالة القدامى إلى تلك الحقيقة التي أبرزها « العلم الاجتماعي » الحديث ؛ إذ لاحظ ابن حوقل [1] أن مجتمع سجلماسة الذي حوى عصبيات شتى عنصرية وقبلية وطائفية ؛ انصهرت - بفعل النشاط التجاري المتنامي - في عصر الصحوة البورجوازية . يقول في هذا الصدد « . . . فإن كانت بينهم الإحن والثأرات القديمة ، فقد تواضعوها عند الحاجة واطرحوها رئاسة وسماحة» .

---

(١) صورة الأرض : ٩٦ .

وبديهي أن يتبدل الحال في عصر « الإقطاعية المرتجعة » ؛ فقد أحييت السخائم العصبية والنزعات المذهبية لتمارس فعالياتها في البناء الاجتماعي . ومع ذلك فتحليل الظاهرة يكشف عن ارتباطها بإعادة صياغة الأساس الاقتصادي ؛ بما يبين رسوخ الإقطاعية كنمط إنتاجي سائد . وقد سبق تبيان تعاظم دور العناصر والقبائل البدوية في العالم الإسلامي ؛ استنادا إلى أسباب اقتصادية داخلية وخارجية .

لذلك ، يبقى الأساس الاقتصادي مفتاح فهم « التشكيلية » الاجتماعية على أساس طبقي ؛ برغم صعوبة رصد النظام الطبقي على صعيد رقعة ممتدة من حدود الصين شرقا إلى الأطلسي غربا ، وبرغم تداخل البنيات الطبقية وتغليفها بأغطية العصبية والإديولوجية .

ونظرة أولية تكشف عن تسنم الأرستقراطية الإقطاعية - بشرائحها العسكرية والسلطوية والبيروقراطية والتجارية - السلم الاجتماعي . بينما ضمرت الطبقة البورجوازية وتقلص حجمها ؛ نتيجة هبوط شرائح كثيرة منها إلى الطبقة العاملة . وهذا يعني اتساع قاعدة الطبقة الأخيرة كما وكيفا ؛ فقد تزايدت شرائحها لتضم البورجوازية الصغيرة - في العصر السابق- كما ازدادت أحوالها بؤسا ؛ نتيجة تفاقم المشكلات الاقتصادية .

وعلى ذلك يمكن رصد البناء الاجتماعي على النحو التالى :

أ - الأرستقراطية الإقطاعية :

يمكن تقسيم تلك الطبقة إلى شريحتين ؛ تضم الأولى قادة العسكر الذين هيمنوا على السلطة من الناحية الفعلية ؛ سواء في قلب الخلافة أو في الولايات الشرقية ، واقتطعوا زبد الأرض الزراعية وقسموها على أجنادهم حيازات إقطاعية . ويمثل هذه الشريحة في الغرب ؛ رؤساء القبائل الذين تحكموا في السلطة في معظم الكيانات السياسية بالشمال الإفريقي ، وزعماء العرب والمولدين والبربر المتنزين في الأندلس . والقاسم المشترك بين قطاعات تلك الشريحة ؛ حيازة الأرض بحد السيف والتحكم في مقاليد الحكم بعد إفراغ النظم الموجودة من صلاحياتها ؛ فصارت لذلك أرستقراطية إقطاعية عسكرية .

أما الشريحة الثانية ؛ فتضم الخلفاء والأمراء - من غير العسكر - ورجال الدواوين وكبار التجار والتكنوقراط والأجناد والأشراف [1] وكذا الفقهاء [2] الذين تولوا الوظائف الرسمية

(١) الدوري : ٩٤ .

(٢) عبد العزيز بن عبد الله : ٢ : ١٠٤ .

في الغرب الإسلامي . وكل أولئك حازوا إقطاعات تراوحت ضيقا واتساعا حسب تفاوت مواقفهم معارضة أو تأييدا من «الأوليجركية العسكرية» .

ومعلوم أن الشريحة العليا من الطبقة الإقطاعية عاشت حياة البذخ ؛ فاقتنت القصور والغلمان ، وسلبت النفوذ الفعلي من النظم « المتبرجزة » الموروثة عن العصر السابق .

وكان وضعها الاجتماعي أقرب إلى الثبات ؛ لاستنادها إلى العصبيات المسيطرة . ومعلوم أن العصبية المسيطرة اكتسبت قوتها من هيمنة القبيلة القوية على مجموع القبائل المتشعبة من أصل واحد ؛ سواء بالقوة أو بتكوين التحالفات والائتلافات ؛ كما يخبرنا ابن خلدون في نظريته عن العصبية . ولا تفل العصبية المسيطرة بالتالي إلا بظهور عصبية أخرى مجاورة ، ترث - بالقوة - مكانتها . لذلك ؛ وبرغم الصراعات المستمرة بين الكيانات الاقطاعية [1] ؛ ظلت « الأوليجركية العسكرية » قوة مسيطرة سادت العصر برمته .

على أن الطبقة الإقطاعية العسكرية حملت داخلها عوامل انهيارها . فوجودها- في حد ذاته - كان عابرا ، ونتيجة معطيات طارئة ، كما أن النظم التي أقامتها اتسمت بالهشاشة والفوضى . وهذا يفسر إفلاسها على الصعيدين السياسي والعسكري ؛ داخليا وخارجيا . وهنا يبرز مكمن الضعف في أساسها الاقتصادي ؛ فالإقطاع العسكري - برغم توريثه - كان دائم التداول والانتقال بين أفراد الطغمة العسكرية ؛ وفقا لمعيار القوة . يدل على ذلك التناحرات والصراعات بين الكيانات الإقطاعية بعضها البعض ، وداخل تلك الكيانات ذاتها ؛ بين قادة العسكر المتنافسين . وهذا يفسر استمرارية تواجد البورجوازية وتطلعها في بعض الأحيان إلى استعادة نفوذها ؛ مستعينة بالقوى الاجتماعية الأخرى المتضررة من سطوة العسكر . نتلمس ذلك في صحوة الخلافة العباسية على عهود المعتمد والمعتضد والمكتفي ، وكذا في تأليب أمراء قرطبة زعماء العسكر وقادة الثغور وأمراء الإقطاع المنتزين على بعضهم البعض ؛ لكسب مزيد من النفوذ .

أما الشريحة الإقطاعية اللاعسكرية ؛ فقد استمدت مكانتها من حاجة العسكر إليها في تسيير أمور الإدارة . وهذا يفسر نفوذ الوزراء والكتاب الذين كانوا يحركون - من وراء ستار - سير الأحداث في ظل النظم العسكرية المضطربة . والحوليات حافلة بذكر مؤامرات البلاط ونفوذ « الحشم » والخاصة و « الكبراء » في الشرق الإسلامي . كذلك كان

(١) ابن الداية : **سيرة أحمد بن طولون** : ٥٨ : برلين : ١٨٩٤ .

«الكتاب» في مصر الطولونية والإخشيدية من وراء الصراعات التي شجرت داخل الأسر العسكرية التركية الحاكمة . وفي بلاد المغرب برز دور « الحشم والأولياء » في بلاطات الأغالبة والمدراريين والرستميين والأدارسة ؛ وتلاعبوا بمقدرات السياسة في أواخر العصر[1] . وبالمثل تعاظم دور « الجهاز البيروقراطي » في الأندلس ؛ إذ استند إليه أمراء قرطبة في إثارة الخلافات بين زعماء « الطغمة » العسكرية .

ولعل ذلك يفسر لماذا تعرضت تلك الشريحة لبطش العسكر في أواخر سني العصر ؛ فصودرت ممتلكاتها العقارية والمالية ، ونحيت عن مكانتها السياسية . وليس أدل على ذلك من تداعى منصب الوزارة في العراق في عصر « إمرة الأمراء » ، واضطهاد الكتاب في مصر الإخشيدية ، وتنكيل الأمير الأغلبي الأخير بوزيره ابن حبشي ، واتخاذ الأدارسة الأواخر رجال البلاط من العناصر العربية الوافدة ، وسياسة الرستميين الأواخر في كسر احتكار بعض القبائل للمناصب العامة ؛ يجعلها قسمة بين شتى العصبيات .

نخلص من ذلك بأن الأرستقراطية الإقطاعية لم تشكل طبقة متجانسة ؛ بل داخلتها تناقضات عملت على إضعافها . لعل من أهم تلك التناقضات ؛ تضارب مصالح الشريحة العسكرية مع مصالح الشريحة البيروقراطية التجارية . وهذا يفسر تحول موقف الشريحة الأخيرة إلى مساندة « النظم المتبرجزة » حينا ، والتصدى لقيادة الحركات الاجتماعية الثورية أحيانا أخرى ، وأخيرا إنخراطها في سلك الدعوات السياسية الاجتماعية التي عصفت بالنظم « المتبرجزة » و «الأوليجركية العسكرية » معا ؛ مستهلة حقبة جديدة سادتها «الصحوة البورجوازية » .

ب - الطبقة البورجوازية :

إذا كان إخوان الصفا قد صنفوا البناء الاجتماعي على أساس طبقات ثلاث «الأغنياء ، ومتوسطي الحال ، والفقراء » ؛ فإن متوسطي الحال - فيما نرى - شكلوا قوام الطبقة البورجوازية .

وقد احتوت البورجوازية قطاعات التجار وأرباب الحرف والسماسرة والصيارف ، وأصحاب الحيازات الخراجية من الأرض الزراعية . والتجار - كما أوضحنا - كانوا صنفين ؛

---

(١) أنظر : أبو زكريا : **السيرة وأخبار الأئمة** : ٣٦ ، ابن الصغير : ٣٤ ، ٤٢ ، محمود إسماعيل : **الخوارج** : ٢٩٠ ، عبد العزيز بن عبد الله : ٢ : ١٠٤ .

المشتغلون في تجارة الترف بعيدة المدى ، والتجار المحليون في الأسواق الداخلية . ومعلوم أن الصنف الأول احتوى - إلى جانب التجار المسلمين - جماعات من أهل الذمة في « دار الإسلام » ، وعناصر أجنبية من الروم والأرمن واليهود ؛ احترفت - إلى جانب تجارة الكماليات - أعمال السمسرة [1] والصيرفة وشؤون المال [2] . وقد أوضحنا كيف حاز هؤلاء الأرض ، وآزروا الأرستقراطية الإقطاعية العسكرية في أوائل العصر ، ثم تحولوا عنها في أخرياته ليشكلوا شريحة من شرائح البورجوازية .

أما التجار المحليون أو « البورجزازية الصغيرة » فكانوا - في بداية العصر في وضعية طيبة موروثة عن العصر السابق ، ثم تعرضوا لمغارم السلطة وإغارات العسكر فساءت أحوالهم ؛ بحيث اندرج معظمهم ضمن شرائح الطبقة العاملة .

ونفس الشيء يقال عن « أرباب الحرف » وصغار الملاك الزراعيين ؛ فنتيجة كساد النشاط الاقتصادي ؛ تقلص حجم الصناعات وأغلقت « الفابريقات » وتحول أصحابها إلى العمل اليدوي البسيط . أما صغار الملاك ؛ فقد تحولوا إلى فلاحين بعد مصادرة أراضيهم وضمها إلى الإقطاعات العسكرية ، أو إلجائها لإقطاع «أهل الديوان» .

ويعزى خمول هذه الطبقة - حتى أواخر العصر - إلى تسلط الإقطاعية من ناحية ، وعدم التجانس والتكافؤ بين شرائحها من ناحية أخرى ، وأخيرا تذبذب وضعية بعض شرائحها اجتماعيا ؛ ومن ثم سياسيا .

إلا أن تردي أحوال كافة تلك الشرائح أواخر سني الإقطاعية ؛ وحد شملها ، « وخلق بينها نوعا من التضامن التلقائي » [3] ساعد عليه تواجد الأسواق وحوانيت أهل الحرف في خطط واحدة بالمدن . كذا هجرة صغار الملاك إلى المدن واستيطانها للاشتغال بالمهن الحرة ، وتعرض الجميع لمفاسد النظام السائد [4] . هذا فضلا عن انتماءاتها الإثنية ، وثقافاتها المستنيرة .

كل ذلك يفسر تعاظم دور « الأصناف » أواخر العصر ، وانخراطها في الدعوات السرية

---

(١) من القرائن المفيدة في هذا الصدد ؛ تأليف كتب في السمسرة ، لعل من أهمها كتاب « مسائل السمسرة » للأحياني المتوفى سنة ٣٥٢ هـ . وهو مخطوط في ثلاثة أجزاء توجد نسخة منه بالمكتبة العبدلية بتونس .

(٢) نجاة باشا : التجارة في المغرب الإسلامي : ٥٣ : تونس ١٩٧٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٤ .

(٤) ابن الصغير : ٥٦ ، مجهول : كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار : ٢٠٢ : الإسكندرية ١٩٥٨ .

لنظمة [١] ؛ لتقود الثورات الاجتماعية التي أضعفت الإقطاعية ثم أجهزت عليها في نهاية .

جـ - الطبقة الكادحة :

في قاعدة السلم الاجتماعي تقف تلك الطبقة العريضة . وتضم الفلاحين والحرفيين والرعاة وحراس القوافل ، فضلا عن البطالين أو الذين يمارسون أعمالا هامشية . وقد تسعت قاعدتها وازدادت أحوالها سوءا في أواخر العصر ، إذ حوت قوى البورجوازية الصغيرة من صغار الملاك ، وصغار التجار وأرباب المهن ؛ الذين احترفوا العمل اليدوي بعد نغريمهم ومصادرتهم . ويعزى سوء أحوالها إلى تدهور النشاط الاقتصادي وغلاء الأسعار وتفشي البطالة .

وكانت شرائح عريضة من هذه الطبقة عبيدا ، وكان الأحرار - من الناحية العملية - أشبه بالرقيق . فضياع الطبقة الإقطاعية أفلحها الأقنان ، وكان العمل في المناجم والمحاجر وصيد البحار عن طريق السخرة ، كما كانت الدولة تسخر العمال في معاملها الرسمية ، وكانت الحروب الداخلية بين الكيانات السياسية الإقطاعية تسفر - ضمن ما تسفر - عن استرقاق المهزوم وتسخيره في العمل اليدوي أو الخدمة المنزلية .

والحوليات المعاصرة تصف الكادحين « بباعة الطرق والعراة وأهل السجون والأوباش والرعاع والطرارين وأهل السوق » [٢] . كما تصور تردي أحوالهم - وخاصة إبان الضائقات الاقتصادية - إلى حد أكل الكلاب والجيف [٣] . وفي ذلك دلالة على تسلط الإقطاع العسكري في العالم الإسلامي ؛ إذا ما قورن بالإقطاع الأوروبي الذي كفل للأقنان حدا أدنى من لزوميات المعيشة ، وفق تقاليد وأعراف تنظم العلاقة بين السادة والأقنان .

وبرغم سطوة « الإقطاعية المرتجعة » ؛ لم تتقاعس الطبقة الكادحة عن المعارضة . وقد اتخذت صورا وأنماطا شتى ؛ كالهرب الجماعي من الضياع [٤] ، وهجرة التجار والحرفيين ، وقطع الطرق ، والانتفاضات التلقائية ، والعيارة والشطارة والثورات الاجتماعية المنظمة .

وكثيرا ما أسفرت تلك الحركات عن نتائج ذات بال ؛ كتحسين ظروف العمل ،

---

(١) محمود إسماعيل : الحركات السرية : ١١٨ .

(٢) الطبري : ١٠ : ١٠١ .

(٣) المالكي : ١ : ٢٦٢ .

(٤) كان أصحاب الضياع يعلقون شارة من الرصاص في رقاب عبيدهم ؛ حتى يمكن التعرف عليهم وإعادتهم قسرا لفلاحة إقطاعاتهم . أنظر : لومبار : ١٣٦ .

والتخفيف من المغارم . بل أحرزت نجاحات كبرى في بعض الأحيان ؛ تمثلت في الاستيلاء على الحكم - لفترات محدودة - وإقامة كيانات سياسية ذات طابع اشتراكي ، وهو ما سنوضحه مفصلا في الفصل التالي . خلاصة القول - أن البناء الاجتماعي في عصر الإقطاعية المرتجعة كان هشا ومتداخلا ؛ لهشاشة نمط الإنتاج الإقطاعي وعدم تجانس بنياته ؛ مما أفضى إلى سرعة تصدعه وانهياره .

٤

سوسيولوجيا التاريخ السياسي

أوضحنا كيف كان البناء الاجتماعي بمنظومته الطبقية الثلاثية إفرازا للأساس الاقتصادي بنمطه الإقطاعي السائد . والآن نعرض لمعالم التاريخ السياسي من خلال منظور صراعي سوسيولوجي . إذ ليس من المقبول سرد الوقائع السياسية بمعزل عن الواقع الاجتماعي ؛ كما فعل معظم الدارسين الذين اعتبروا التاريخ السياسي يحوي قوانين حركته الذاتية ، وفي وقائعه وأحداثه تكمن حوافز صيرورته . كما أن مقولة التفسير الشعوبي - الإثني والقبلي - عاجزة عن تقديم نسق منطقي يستوعب كافة ظواهر الواقع التاريخي ويعلل مسار تطورها .

صحيح أن عصر « الإقطاعية المرتجعة » شهد تحولات سياسية كبرى ، وتعاظمت خلاله نزعات العصبية لتغطي ظاهريا مكنونات الأحداث ؛ لكن هذه وتلك راجعة في التحليل الأخير إلى الأساس السوسيو - اقتصادي الذي أفرزها . وبالتالى يغدو استبطان حقيقة الواقع السياسي من « ظاهراته » مغالطة منهجية . حقيقة أن بحث « الظاهرات » يفيد في إلقاء أضواء على أسسها « التحتية » ؛ لكن يظل الإنطلاق من دراسة الأسس لفهم ظاهراتها صمام الأمن الوحيد من الشطط في إطلاق الأحكام النهائية .

لذلك ينفرد « المنظور السوسيولوجي » بالقدرة على استيعاب كافة الظواهر التاريخية ،

ووضعها في منظومة منطقية متسقة ؛ بوسعها أن تجيب عن كافة التساؤلات العلية التي يطرحها تعاقب الأحداث والوقائع .

أثبتنا في الفصلين السابقين أن النمط الإقطاعي ساد علاقات الإنتاج ، وشكل عصب الأساس الاقتصادي ، وأن الطبقة الإقطاعية العسكرية تصدرت السلم الاجتماعي على حساب البورجوازية الآفلة والقاعدة العريضة من المنتجين . وتأسيسا على هذا الواقع السوسيو - اقتصادي صيغ البناء السياسي بفعل الصراع الطبقي .

ليس من شك في أن « الأوليجركية العسكرية » تجاوزت دورها الحربي التقليدي لتحترف السياسة وتتطلع إلى السلطة . ونجحت - من الناحية العملية - في الهيمنة على مقدرات الحكم ، بعد « تفريغ » النظم القائمة من فعالياتها - وإن أبقت عليها - فضلا عن الاستقلال بحكم الولايات التابعة للحكومات المركزية ، وطبعها بالطابع العسكري .

والإبقاء على النظم الموجودة قرينة على استمرارية تواجد البورجوازية المهترئة في الساحة . إذ أن « النظم المتبرجزة » أنجزتها « الصحوة البورجوازية » الآفلة على الصعيد السياسي . وتنم استمراريتها - مع انتزاع صلاحياتها - على يد « الطغمة العسكرية » ؛ عن عجز الإقطاعية العسكرية - نتيجة تناقضاتها - عن إنجاز تحول تاريخي كامل من ناحية ، وضآلة حجم وفعالية القوى البورجوازية إبان تسلط الإقطاع العسكري من ناحية أخرى .

وقد أفضى هذا الوضع « المائع » إلى « ميوعة » موقف القوى البورجوازية من حيث الولاء أوالمعارضة للعسكر المسيطر والنظم « المتبرجزة » المهترئة . حتى إذا ما تفجرت التناقضات الأساسية بين العسكر والبورجوازية ؛ أسفرت الأخيرة عن موقفها المعارض للعسكر . ولما كانت « النظم المتبرجزة » عاجزة عن القيام بدور فعال في الصراع ؛ إنحازت القوى البورجوازية للقوى المنتجة ضد الأوليجركية العسكرية « والنظم المتبرجزة » في آن .

وهذا يفسر تعاظم دور القوى المنتجة - أواخر سني الإقطاعية - على الصعيد السياسي ؛ إذ تصدت للمعارضة السافرة ، واتخذت المعارضة أطوارا متلاحقة صاعدة في الريف والحضر .

ففي الريف ؛ كان من مظاهرها الهرب من الضياع وقطع الطرق والانتفاضات والهبات التلقائية والثورات الفلاحية ، حتى نجحت في إقامة كيانات مستقلة . وفي المدن ؛ اتخذت المعارضة صور هجرة الحرفيين وتنظيمات الأصناف وحركات الفتوة والعيارة والشطارة ، والثورات الاجتماعية المدينية ، حتى نجحت كذلك في إقامة كيانات مستقلة .

وأخيرا ؛ التأمت المعارضة في الريف والمدن ؛ بانخراطها في سلك الدعوات السرية الثورية ؛ لتجهز على النظم القائمة ، وتستهل حقبة جديدة ؛ سادتها البورجوازية .

تلك هي الملامح العامة لحركة التاريخ السياسي خلال عصر « الإقطاعية المرتجعة » ، ويقتضي ذكر التفصيلات معالجة الموضوع على نحو صراعي بين الطبقات من خلال تقسيمه إلى مبحثين ؛ يتمحور الأول حول «العسكر والسياسة» ، والثاني في « موقف المعارضة » .

أ - العسكر والسياسة :

من الحقائق الثابتة في علم السياسة - قديما وحديثا - أن اضطراب الأوضاع السياسية نتيجة منطقية لعدم حسم الصراع الطبقي ، وأن « ميوعة » الصراع تفتح الطريق لسيطرة «الطغمة العسكرية » ، وأن اشتغال العسكر بالسياسة يفضي إلى مزيد من الاضطرابات والقلاقل .

وقديما ؛ حذر أفلاطون في « جمهوريته » من تطاول « النفس الغضبية » - المؤهلة للقتال - على « النفس العاقلة » المختصة بالسياسة . وتجربة سيطرة « الحرس البريتوزي » على مقاليد الحكم ؛ أجهزت على الإمبراطورية الرومانية . وحديثا ، عانى « العالم الثالث » - ولا يزال - من « قفز » العسكر إلى السلطة .

وتبرز الظاهرة نفسها في الحقبة موضوع الدراسة بصورة جلية . فالقوى العسكرية التي تسنمت الحكم ؛ غلبت عليها البداوة والافتقار إلى الدربة السياسية . كانت في الأصل قوى هامشية «طرافدارية » ، ذات انتماءات إثنية بدوية متخلفة ، لا هم لها إلا القتال المأجور . فالأتراك شعب رعوي مقاتل ؛ هيمن على السلطة في الشرق الإسلامي . والقبائل العربية البدوية الهائمة في بادية الشام ؛ اشتغلت بالقتال « الإرتزاقي » وتمكنت من السيطرة على حكم المناطق الثغرية في أعالي العراق وأعالي الشام . وشراذم الجند العربي المطرود من القيروان لعب دورا مخربا في سياسات دول المغربين الأوسط والأقصى . والعسكر الزنجي المجلوب من السودان تحكم في سياسة الأغالبة الأواخر . والجند الصقلبي والبربري المأجور ؛ أجهز على الإمارة الأموية في الأندلس . ومغامرو الأندلس احترفوا القرصنة وقاموا بدور مخرب في سياسات الكيانات الغربية ؛ حين استعان بهم الأمراء كمرتزقة في أواخر عصر « الصحوة البورجوازية » .

ومن الطبيعي أن يرتبط تسلط « الطغمة العسكرية » بانتكاسة الصحوة البورجوازية ، التي أسفرت - ضمن ما أسفرت - عن تفاقم الأخطار الخارجية ، واضطراب الأوضاع الداخلية . وقد سبق أن أوضحنا كيف سيطر العسكر على قوى الإنتاج ، وكيف ترسخت «الإقطاعية المرتجعة » تحت سنانهم ، وكيف شكلوا طبقة إقطاعية عسكرية تصدرت السلم الاجتماعي .

وحسب قاعدة « من يملك يحكم » ، وقالة ابن خلدون « القوة تقود إلى السيطرة » والقانون الماركسي « الطبقة تخلق نظامها » ؛ أهل العسكر للسيطرة على السياسة في العالم الإسلامي بأسره ؛ طوال الحقبة الممتدة من قرابة منتصف القرن الثالث الهجرى إلى حول منتصف القرن الرابع .

ونجم عن تسلط العسكر نتائج سياسية بعيدة المدى ؛ من أهمها تداعى النظم القائمة بعد تجريدها من سلطاتها ، وإهدار رسومها التي اكتسبتها عبر تجارب سياسية طويلة . أعني نظام الخلافة الذي غدا - في ظل العسكر - رمزا عديم الفاعلية ، بل تعرض الخلفاء لضروب المهانة ؛ من عزل وحجر وسمل وقتل . واستأثرت « الأوليجركية العسكرية » بالسلطة الفعلية ، وابتدعت نظما «ديكتاتورية» لم تكن لها سابقة في تاريخ النظم الإسلامية . فنظام « إمرة الأمراء » كان يعني الاستحواز على كافة السلطات السياسية والتنفيذية ، فضلا عن العسكرية . كذلك أهدرت رسوم الوزارة ؛ ولم يعد للوزير من مهام سوى المشاركة الرمزية في الاحتفالات الرسمية .

ولعدم دراية العسكر بفنون الحكم ، وكنتيجة لارتباط «العصبة العسكرية » بالعصبية ، شغل العسكر بالتشاحن والتكالب على السلطة بين أفراد العصبة ، وعمدت الأطراف المتنازعة إلى التآمر والدس والاغتيال . وفي هذا الصدد برز دور البلاط ونساء القصر في حيك المؤامرات وتدبير المكائد ؛ لصالح الطغمة وضد خصومها من الخلفاء والوزراء والكتاب .

وقد أدى الاضطراب السياسي إلى كساد اقتصادي ؛ وتخلخل البناء الاجتماعي . وترتب على ذلك ردود فعل مضادة للعسكر . فبرغم تضارب وتداخل مواقف الطبقات ؛ أتيح للبيروقراطية والبورجوازية والعامة أن تقوم بدور موجه - في بعض الأحيان - في سياسة العصر .

وبديهي أن يسفر التناحر بين القوى في « قلب الدولة » عن انفراط وحدتها ، وتمزقها إلى كيانات سياسية معظمها إقطاعية عسكرية ، وبعضها ذو طابع بورجوازي . وفي كل

الأحوال كانت التجزئة السياسية مرادفا تلقائيًا لسيادة الإقطاعية على الصعيد السوسيو - اقتصادي . فإلى أي مدى تنطبق هذه الرؤية النظرية على تطور أوضاع العالم الإسلامي السياسية في عصر «الإقطاعية المرتجعة»؟

في الشرق ؛ بدأ التغلغل التركي في الجيش الخلافي منذ عهد المأمون . وفي خلافة المعتصم شكل الأتراك عصب الجيش ؛ حتى لقد أسس الخليفة لجنده الجديد مدينة عسكرية هي سامرا . والواقع أن الأتراك أنجزوا مهام عسكرية ضخمة في خلافتي المعتصم والواثق ؛ فكانوا سيف الخلافة في قمع الحركات المناوئة في الداخل وصد الأخطار الخارجية عن الحدود .

ومنذ خلافة المتوكل (٢٣٢ هـ) وحتى الغزو البويهي (٣٣٤ هـ) ؛ تغير الحال ؛ فاشرأبت أعناق العسكر إلى السلطة . ولم يقو الخلفاء على ردعها إلا في أحيان نادرة ؛ حتى لقد أطلق الدارسون [1] على العصر برمته « عصر تسلط الأتراك » .

ومن مظاهر التسلط ؛ تحكم العسكر في تولية الخلفاء وعزلهم . فالطغمة هي التي بايعت المتوكل بالخلافة ، وهي التي عزلته حين حاول الفكاك من قبضتها ، ثم عينت ابنه المنتصر ، وعادت فانقلبت عليه ، وأوعزت إلى طبيبه بسمه ، ونصبت المستعين خلفا له . وليس أدل على استكانة المستعين واستبداد العسكر من قول أحد الشعراء :

خليفة في قفص بين وصيف وبغا
يقول ما قالا له كما تقول الببغا

وبايع العسكر - بعد المستعين - المهتدي بالخلافة ، ثم عزلوه ، وظل الحال على هذا المنوال حتى نهاية العصر ؛ باستثناء الحقبة القصيرة التي انتعشت خلالها الخلافة ؛ زمن المعتمد والمعتضد والمكتفي . فكان العسكر يبقون على الخليفة طالما أشبع نهمهم في طلب المال ، وينقلبون عليه إذا ما حاول الخلاص من قبضتهم ؛ متوسلين في ذلك بأساليب التآمر ؛ وخاصة مع نساء البلاط . ولا غرو ؛ فقد برزت أسماء بعضهن - كقبيحة أم المعتز - في نسج الدسائس للتخلص من الخلفاء المغضوب عليهم ، وتنصيب غيرهم . ومعلوم أن بعض نساء البلاط العباسي كن من أصل تركي ؛ إذ شاع عقد « مصاهرات سياسية » بين الخلفاء وزعماء العسكر ؛ قصد منها إحكام الرقابة والتجسس على الخلفاء .

---

(١) حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام : ٣ : ١ .

تمركزت « العصبة العسكرية » في مدينة سامرا ، وحرصت على أن تكون مركز الخلافة بدلا من بغداد . ولم يجر هذا الإجراء جزافا ؛ إذ قصد منه عزل الخلفاء عن القوى البورجوازية الموالية ؛ ليظلوا تحت مراقبة العسكر ، وهذا يفسر هرب بعض الخلفاء من سامرا إلى بغداد ، كما حاول البعض الآخر الهرب من العراق إلى الشام . غير أن المحاولات كانت تنتهي إما باسترجاعهم قسرا ، أو عزلهم وتنصيب آخرين .

أما من أقام في بغداد من الخلفاء ، فكان نتيجة استرداد نفوذهم على إثر انتعاش البورجوازية ، خاصة في فترات تفاقم الخصومات بين أفراد « الطغمة العسكرية » .

وهذا يعني أن الصراع بين بغداد وسامرا ؛ عكس صراعا «سوسيو - سياسي» بين البورجوازية والإقطاع . فقد حاول المتوكل هجر سامرا إلى الشام دون جدوى ، كما عول المستعين على الإقامة ببغداد ؛ فعزل . أما المعتمد والمعتضد والمكتفي ؛ فقد اتخذوا بغداد مقرا للخلافة طوال الفترة التي اصطلح على تسميتها « صحوة الخلافة » . وفي الحقيقة كانت صحوة قوى المعارضة في مواجهة تسلط العسكر . من مظاهرها اندلاع ثورة الزنج ، وحركات الخوارج ، وتعاظم ثورات الشيعة . ومعلوم أن تلك الحركات قادتها البورجوازية وضمت الطبقات الكادحة في الريف والحضر .

ولدينا من القرائن ما ينهض على ارتباط « صحوة الخلافة » بانتعاش قوى المعارضة . فقد استعان الموفق - أخ الخليفة المعتمد - بعناصر غير تركية في جيش الخلافة ، بعد تخلصه من معظم القيادات التركية . وآزر العلويون المعتضد في صراعه مع العسكر التركي [1] . واتبع المعتضد سياسة لصالح التجار والحرفيين « . . فأسقط المكوس ، ونشر العدل ، ورفع الظلم عن الرعية » [2] . وليس أدل على تنامي نفوذ البورجوازية على حساب « الأوليجركية العسكرية » من تولي الكتاب والزعامات العباسية والعلوية تقليد الخلفاء الجدد [3] ، بدلا من زعامات العسكر .

لكن صحوة البورجوازية كانت قصيرة العمر ، فبعد موت المكتفي تطلع العسكر لاسترداد نفوذه ؛ فنصبوا المقتدر ؛ بينما بايعت قيادات البورجوازية عبد الله بن المعتز . واستطاع مؤنس الخادم - زعيم العسكر - ترجيح كفة ثلته ؛ فقتل ابن المعتز وقبض على

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء : ٢٤٥ : القاهرة ١٣٥١ هـ .
(٢) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ١٨ .
(٣) الطبري : ١١ : ٣٧٤ .

الفقهاء والأمراء الذين ناصروه[1] ، وصادر أملاكه ؛ وحتى جواهره ومتاعه . كما مثل العسكر بوزيره - العباس بن الحسن - وكبسوا الأسواق ، وأثخنوا في العامة .

وليس أدل على تعاظم سطوة العسكر ؛ من ابتداع نظام « إمرة الأمراء » ؛ الذي يجمع كافة السلطات السياسية والتنفيذية والإدارية والمالية - إلى جانب العسكرية - في يد زعماء العسكر ، والذي يعني تجريد الخلفاء والوزراء والكتاب من كافة صلاحياتهم .

فابن رائق « أمير الأمراء » آل إليه « تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون في جميع النواحي ، وفوض إليه تدبير المملكة ، وأمر بأن يخطب له على جميع المنابر »[2] . وعلى نهجه سار أمراء الأمراء من بعده ؛ « فصارت أموال النواحي تحمل إلى خزائن الأمراء . . . وبطلت بيوت الأموال »[3] .

ويمثل الصراع حول المنصب الجديد حلقة أخرى من حلقات الصراع بين « الأوليجركية العسكرية » الإقطاعية ، والقوى البورجوازية ؛ كانت الغلبة فيها للعسكر بطبيعة الحال . فبرغم انحياز الخلافة إلى البورجوازية ؛ خسرت السباق ، وهيمن العسكر على المنصب لعشر سنوات تلت . ويعزى الخسران إلى اهترائها و « هجينيتها » وتضارب مواقف شرائحها ، وفشلها في استقطاب القوى المنتجة . مصداق ذلك ؛ أن الخليفة قلد أبا عبد الله البريدي حاكم الأهواز - وكان تاجرا - أميرا للأمراء[4] ، ومعلوم أن الخليفة تولى الخلافة بمساعدة القوى البورجوازية ؛ فقد بايعه « الكتاب وأصحاب الدواوين والعلويون والفقهاء[5] » ، ويبدا أن فل شوكة العسكر أصبح وشيكا . لكن ثورة العامة على البريدي ، أتاحت للعسكر فرصة إقصائه ، والظفر بالمنصب[6] ، ورضخت الخلافة لحكم القوة ؛ فقلدت القائد التركي «بحكم» منصب أمير الأمراء .

وبديهي أن يمعن بجكم في التنكيل بالقوى البورجوازية والعامة سواء بسواء . وبديهي أيضا أن يحتذي خلفه كورتكين التركي حذوه في هذا السبيل .

أما وقد تداعى نفوذ البورجوازية ؛ فلم تجد الخلافة بدا من الاستعانة بالحمدانيين

(١) مسكويه : ١ : ٦ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٥١ .
(٣) نالمصدر نفسه : ١٨٨ .
(٤) الصولي : أخبار الراضي لله والمتقي لله : ٣٣٣ : القاهرة ١٩٣٥ .
(٥) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٢٩ .
(٦) الصولي : ٢٣٥ .

لحمايتها من تسلط العسكر التركي . ولما كان الحمدانيون - كالأتراك - عسكرا بدويا جافيا ؛ كانت الخلافة كالمستجير من الرمضاء بالنار . فخلال العام الذي قضاه ناصر الدولة الحمداني أمير اللأمراء ؛ اشتدت الوطأة على مياسير بغداد وعامتها ، نتيجة جوره وعسفه . يقول الصولي [1] « . . . . كثرت المتلصصة ببغداد ، وكبست دور المياسير ، وغلت الأسعار ، ومات الفقراء جوعا ، ووقع الوباء » .

عندئذ لجأ العامة إلى البريديين [2] دون طائل . وتمكن القائد التركي توزون من اغتصاب السلطة ؛ فبطش بالعامة ، وعزل الخليفة ، وحاك المؤامرات في بلاطه ، مستعينا بالنساء [3] . ثم نصب خليفة آخر - المستكفي - وفرض عليه حراسة مشددة من غلمانه [4] .

وآلت إمرة الأمراء إلى قائد تركي آخر يدعى ابن شيرزاد . وفي عهده جرى الإجهاز على نفوذ البورجوازية . « ففرض المكوس على الكتاب والعمال والتجار وزادت الضرائب في أيامه زيادة حملت التجار على الهرب من بغداد [5] » .

واستمر الحال على نفس المنوال حتى دخل البويهيون بغداد سنة ٣٣٤ هـ ؛ فأجهزوا على الإقطاعية العسكرية ، وبعثوا الصحوة البورجوازية مرة أخرى وأخيرة .

خلاصة القول ـ أن تسلط العسكر التركي في العراق ، وهيمنته على مقاليد السياسة ؛ نتيجة منطقية لسيادة الإقطاع العسكري .

وكما سيطر العسكر التركي على مقدرات العراق السياسية ؛ استقل كذلك بمعظم الأقاليم الشرقية ، وأسس كيانات سياسية إقطاعية عسكرية . فقد استقل السامانيون ببلاد ما وراء النهر ، وقامت دويلات إقليمية في غربي إيران حكمتها أسر تركية ، وتوارث الطولونيون ومن بعدهم الإخشيديون حكم مصر والشام ، وشهدت الأقاليم الثغرية في أعالي العراق والشام تأسيس إمارتي الحمدانيين في الموصل وحلب . وفي كل تلك الكيانات ، ساد الإقطاع العسكري على غرار ما كان بالعراق .

كانت « الثلة العسكرية » في سامرا ترغم الخلافة المتهاوية على منحها إقطاعات تشمل

---

(١) المصدر نفسه : ٢٤٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٣٥ .
(٣) مسكويه : ٢ : ٧٢ .
(٤) المسعودي : ٢ : ٥٤١ .
(٥) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٣٥ .

ولايات برمتها . وكان المقطعون يعهدون إلى وكلاء من مواليهم - من العسكر أيضا - بإدارتها ؛ مؤثرين الإقامة في سامرا . وكثيرا ما نجح الوكلاء في الإستقلال بالولايات وتوريث حكمها في الأعقاب ، أو ارتبطوا بعلاقة واهية شكلية بالخلافة ؛ حتى تضفي على حكمهم صفة الشرعية [1] . وكانت الخلافة تكتفي بهذا الشكل الرمزي من التبعية ، أو تضطر - تحت ضغوط « الطغمة العسكرية » - إلى إنفاذ الجيوش لنقل إقطاع الولاية إلى قائد عسكري آخر .

وبديهي أن يعكس صراع « الطغمة » في سامرا نفسه على أحوال الولايات المستقلة . فالزعماء الأقوياء كانوا يحظون بأعلى المناصب في العراق ؛ وبالتالي يرغمون الخلافة على استصدار أوامر بإسناد حكم الولايات إلى مواليهم .

وترتب على ذلك نتائج خطيرة ؛ إذ دب الصراع بين أفراد الأسر الحاكمة في الولايات ، وبين الولايات بعضها البعض ، أو بينها وبين « طغمة سامرا » . وهذا يفسر ظاهرة « الحروب الإقطاعية » التي أنهكت أطراف النزاع جميعا . وفي كل الأحوال كانت الغلبة للأقوى ، وصار الانصراف لتكوين الجيوش الشغل الشاغل . ولم يتقاعس العسكر المتنافس عن تجنيد أهل الولايات ، أو التعويل على المرتزقة ، أو استجلاب جند جديد من الروم والأرمن والزنج والبربر .

وفي الولايات المستقلة ؛ سيطر العسكر - كما كان الحال في قلب الدولة - على مقدرات السياسة . فكان المحرك الفعلي لسياسة الأمراء ، وآلت إليه إدارة الأقاليم ، كما وزعت الأرض على الأجناد « إقطاعات » مقابل الخدمة العسكرية .

ونجم عن ذلك اشتطاط حكومات العسكر في إرهاق الأهلين بالمغارم ؛ فأسرفوا في فرض الجبايات والمكوس ، وصادروا التجار والكتاب ، وبطشوا بالقوى المنتجة من الزراع والحرفيين .

ولا غرو ، فقد تفاقمت المشكلات الاقتصادية في الولايات . وإذا كان بعضها قد انتعش نسبيا ، فمرده إلى سيطرتها على أخرى مجاورة [2] ، أو استراتيجية موقعها بالنسبة لمعابر التجارة ؛ كما هو حال السامانيين والطولونيين . وكانت الأموال تنفق على مظاهر الترف ،

---

(١) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ١٩٨ .
(٢) المصدر نفسه : ١٩٩ .

ولم تستثمر في مشروعات إنمائية داخلية [١] . واستعراض أحوال الكيانات السياسية الإقطاعية العسكرية قمين بإثبات تلك الحقائق .

فقد تأسست الإمارة السامانية في بلاد ما وراء النهر سنة ٢٦١ هـ ؛ على أنقاض الإمارة الطاهرية . وارتبطت بعلاقة ود مع « طغمة » سامرا ؛ نظرا لدورها الثغري في الدفاع عن الحدود الشرقية والشمالية الشرقية ، وقمع القوى البورجوازية المتعاظمة في الأقاليم ذات النشاط التجاري [٢] ، فضلا عن قيامها بإمداد « الأرستقراطية العسكرية » في العراق بالسلع الكمالية ومواد الترف .

وتاريخ السامانيين سلسلة متصلة من الصراعات الأسرية على الحكم ؛ على غرار ما حدث بسامرا . كما لعبت القوى البورجوازية دورا واضحا في الأحداث بفضل « تنظيمها » في سلك الدعوة الإسماعلية . وحسبنا أن أحد أمراء السامانيين اعتنق المذهب الإسماعيلي وشايع البورجوازية . لكن العسكر تطاولوا عليه وعزلوه ونصبوا ابنه بدلا منه ؛ فأمعن في البطش بالإسماعيلية .

ويلغ تسلط العسكر مداه في عهد نوح الساماني (٣٣١ - ٣٣٤ هـ) [٣] فتحكموا في مقاليد السياسة وشئون الإدارة ، وكبحوا جماح « البيروقراطية » حين تصدت لتسلطهم . وكما كان الحال في العراق ؛ عمد العسكر إلى تنصيب أمراء صغار بمساعدة نساء البلاط ؛ حتى يستأثر بالنفوذ . وفي ذلك يقول أحد الشعراء :

شيئان يعجز ذو الرياضة عنهما   رأي النســاء وإمـرة الصبيان

أمـا النســاء فميلهن إلى الهوى   وأخو الصبا يجرى بغير عنان [٤]

وقد أنهك الصراع بين البورجوازية والعسكر كليهما ، وكان سقوط الدولة السامانية على يد قوى إقطاعية عسكرية تركية سنية مجاورة ؛ فقد اقتسمها الغرنويون والخانيون [٥] .

وتنسحب مقولة الصراع بين البورجوازية والإقطاع على الكيانات السياسية في غربي

---

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) قضى السامانيون على الدولتين الصفارية بسجستان ، والعلوية بطبرستان ، وكان قيامهما تعبيرا عن تنامي المد البورجوازي .

(٣) يلاحظ أن عهده كان موازيا لتاريخ بدء تسلط العسكر التركي في العراق .

(٤) مسكويه : ٣ : ٩٣ .

(٥) كاهن : ٢٠١، ٢٠٢ .

إيران . فقد شهدت المنطقة دويلات إقطاعية عسكرية إقليمية ؛ وصفها الدوري [(١)] بأن «إقطاعيتها تقوم على رؤساء العوائل» . وبالمثل قامت كيانات بورجوازية فارسية على المذهب الشيعي . ودب الصراع بين الطرفين لينتهي بابتلاع الكيانات الإقطاعية مثيلتها البورجوازية [(٢)] .

ونفس الشيء يقال عن أحوال مصر والشام في عصر «الإقطاعية المرتجعة» ؛ فقد سادتهما الإقطاعية العسكرية في ظل الطولونيين والإخشيديين . وساعدت طبيعة مصر - كسهل فيضي زراعي - على ترسيخ الإقطاعية منذ وقت سابق . فقد طمع في ولايتها قادة العسكر الأتراك منذ أواخر «الصحوة البورجوازية» ، وأسندت إلى مشاهير عسكر سامرا ؛ كأشناس وإيتاخ [(٣)] .

ودرج الولاة الترك على إرهاق المصريين بالمغارم [(٤)] وخاصة منذ خلافة المتوكل ؛ وهي بداية تسلط العسكر في العراق . وكان انتعاش القوى البورجوازية في قلب الخلافة ينعكس على أحوال الولاية ؛ فكان الخلفاء يوكلون إمرتها إلى ولاة على قدر من الاستنارة لا ينتمون إلى «الطغمة» العسكرية التركية . فالوالي العربي عنبسة بن إسحق «أمر برد المظالم . . . وظهر بالحوف من العدل ما لم يسمع بمثله في زمانه» [(٥)] . ومن مظاهر يقظة البورجوازرية آنذاك ؛ تقلد العلويون المناصب العليا وقبالة الضياع [(٦)] .

لكن يقظة البورجوازية كانت عابرة ، فما لبث نفوذ العسكر أن عاود أدراجه ؛ على غرار ما جرى في سامرا . فقد أنفذ القائد التركي بايكباك تابعه أحمد بن طولون لإدارة مصر نيابة عنه . واستطاع ابن طولون أن يستقل بالبلاد ؛ بفضل مواردها واستناده إلى عسكر جديد ؛ أهله لخوض صراع مظفر مع «طغمة سامرا» ومكنه من ضم الشام إلى نفوذه . ذكر المقريزي [(٧)] أن جيش ابن طولون بلغ «أربعة وعشرين ألف غلام تركي ، وأربعين ألف أسود

---

(١) مقدمة : ٨٦ .
(٢) التفصيلات في : كاهن : ٢٠٢ - ٢٠٤ .
(٣) الكندي : **الولاة والقضاة** : ١٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ : بيروت ١٩٠٨ .
(٤) عن استصفاء ولاة الترك أموال البورجوازية ؛ راجع : الكندي : ١٩٩ ، ٢٠٠ .
(٥) المصدر نفسه : ٢٠١ .
(٦) المصدر نفسه : ٢٠٤ .
(٧) **خطط** : ٢ : ١٦٨ .

، وسبعة آلاف حر مرتزق » . وأضاف البلوي [١] أن ابن طولون « اشترى العبيد روما وسودانا .»

واعتماد ابن طولون على عناصر غير تركية ، يفسر طبيعة صراعه مع « طغمة » سامرا التركية ، وأفصالها في بلاد الشام [٢] . ويعني أيضا ردع العسكر التركي في جيشه ؛ لما درج عليه من نهب الأسواق ، وابتزاز العامة [٣] .

وبعد وفاة ابن طولون استرد العسكر التركي مكانته بعد أن دب الخلاف على السلطة بين أفراد البيت الطولوني [٤] . وعبثا حاول بعض الأمراء كسر شوكته ؛ بالاستعانة بأجناد من عرب الحوف [٥] .

وبديهي أن يسفر الصراع بين العسكريين عن مزيد من الفوضى السياسية والضائقات الاقتصادية . وهذا يفسر اندلاع الثورات الاجتماعية ، بقيادة البورجوازية . واتخذت الثورات - بالحق أو بالباطل - مسوحا علويا . وكان من أهمها حركة ابن الصوفي بالصعيد [٦] سنة ٢٥٥ هـ ، وحركة ابن طباطبا بأحواز الإسكندرية في نفس العام . ويلاحظ قيامهما في إقليمين استراتيجيين بالنسبة لتجارة العبور ؛ فالحركة الأولى اندلعت حول طريق قنا - القصير ؛ منفذ تجارة العبور الوافدة من البحر الأحمر ، وتمركزت الثانية بين الإسكندرية وبرقة في منطقة مرور التجارة بحرا تجاه عالم المتوسط ، وبرا خلال الطريق الساحلي إلى بلاد المغرب . وهو أمر بالغ الدلالة على الطابع البورجوازي للحركتين معا .

كما جرت محاولات من جانب « الكتاب » للحد من تسلط العسكر [٧] ؛ بل وإسقاط النظام الطولوني برمته [٨] ؛ لكنها باءت بالفشل . ولم تسقط الأسرة الطولونية التركية الإقطاعية العسكرية ؛ إلا بعد صحوة القوى البورجوازية في العراق . فحين تخلص الخليفة

---

(١) سيرة أحمد بن طولون : ٥١ : دمشق ١٣٥٨ هـ .
(٢) الكندي : ٢١٧ ، ٢٤٠ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٤٧ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٤٢ . ٤٣ .
(٥) المقريزي : خطط : ٢ : ١٦٨ .
(٦) التفصيلات في : البلوي : ٦٢ وما بعدها .
(٧) من المعروف أن أحمد بن طولون كان يحتقر الكتاب ويضيق عليهم . ذكر البلوي قالة له في هذا الصدد « . إن أجهل الأمراء من أعطى مقادته للكتاب العقلاء ؛ لأنهم أفسد الناس رأيا وأقلهم دينا ، بل يقبل رأيهم من غير أن يظهر لهم فيه استصابة » أنظر : سيرة أحمد بن طولون : ٢٨٥ .
(٨) ابن الداية : ٥٨ .

المعتضد من زعماء « الأليجركية العسكرية » في سامرا ؛ لم يجد عناء في إعادة مصر والشام إلى حظيرة الخلافة .

لكن « صحوة الخلافة » والبورجوازية كانت - كما أسلفنا - قصيرة العمر ؛ فما لبث العسكر أن استرد مكانته في سامرا ، وأمعن في التسلط على مقدرات السياسة . وبديهي أن ينسحب الحال على مصر ؛ فكان القواد في سامرا يقلدون إمرتها لأفصالهم من الأتراك . وعاد الصراع الاجتماعي إلى سابق عهده ؛ وإن اقتصر على فصائل القوى العسكرية أو بينها وبين الشرائح البيروقراطية . وفي ذلك ما ينم عن تدهور نفوذ البورجوازية والكادحين . فقد غصت الحقبة بأشواط طويلة من الصراع بين الجند التركي وبين الجند العربي - من أهل الحوف المعروفين بالجند المغربي [1] - كانت الغلبة فيه للأتراك بطبيعة الحال . كما تطاول العسكر التركي على « الكتاب » - كما جرى في سامرا - للاستئثار بكافة السلطات من ناحية ، ومصادرة أموالهم من ناحية أخرى . ذكر الكندي [2] أن الأتراك « شغبوا على محمد بن على الماذرائي صاحب الخراج ؛ فاستتر منهم ؛ فأحرقوا داره ونهبوها ، ودور أهله» .

وقد بلغ نفوذ العسكر التركي مداه زمن الإخشيديين ؛ فكان جيشهم يزيد على أربعمائة ألف تركي [3] تشرذموا إلى « عصب » وطوائف متنافسة - كالإخشيدية والكافورية - تشايع زعاماتها ، وتتطاحن على السلطة وتتسابق في الحصول على الإقطاعات .

وعانى الأهلون من « مفاسد » طوائف العسكر ؛ وخاصة التجار الذين صودروا[4] . كما تفاقمت المشكلات الاقتصادية من جراء الصراع على الحكم ، وكثرة الحروب على الحدود من قبل الحمدانيين والقرامطة والفاطميين . ذكر الكندي[5] أن « الغلاء اشتد حتى أكل الناس الجيف والكلاب » ، وسجلت أسعار القمح ارتفاعا جنونيا [6] . وهذا يفسر اندلاع ثورات اجتماعية اتخذت لبوسا علويا [7] ، كما يفسر ترحيب المصريين بالفتح الفاطمي ؛ وخاصة التجار [8] .

---

(١) الكندي : ٢٣٨ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٨٢
(٣) المقريزي : خطط : ٢ : ١٦٨ .
(٤) الكندي : ٢٩٥ .
(٥) المصدر نفسه : ٢٩٧ .
(٦) المصدر نفسه : ٤٦٢ .
(٧) المصدر نفسه : ٢٩١ .
(٨) المقريزي . اتعاظ : : ٦٧ .

وشهدت أعالي العراق والشام حكما إقطاعيا عسكريا مماثلا ، تمثل في إمارتي الحمدانيين في الموصل وحلب . وينتمي الحمدانيون إلى قبيلة تغلب العربية التي أناخت بعض بطونها في أحواز الموصل محترفة حرب الإرتزاق ؛ فتارة تحارب القرامطة إلى جانب الخلافة ، وأخرى تحارب الخلافة إلى جانب الخوارج .

ومعلوم أن العرب أسقطوا من الجندية في عهد المعتصم ؛ ففقدوا مكانتهم في الجيوش النظامية . وعاد معظمهم إلى حياة البداوة الأولى وامتهن بعضهم الحرب « كمتطوعة » في الثغور ، أو مرتزقة في جيوش القوى المتصارعة ، والبعض الآخر تشرذم في « عصب » تقطع الطرق وتغير على المزارع .

ونظرا لاضطراب أحوال العراق - من جراء تسلط العسكر - وتطاول الخطر البيزنطي في مناطق الثغور ؛ أسندت الخلافة إمرة الموصل وحلب إلى أخوين من آل حمدان ؛ هما ناصر الدولة وسيف الدولة [١] .

أما إمارة الموصل ؛ فقد شاركت في الصراع على منصب « إمرة الأمراء » في العراق ؛ حين استنجدت الخلافة بناصر الدولة لتخليصها من تسلط الأتراك . غير أن « العسكري الجديد » لم يحظ بتأييد القوى البورجوازية والطبقة العاملة لسوء سياسته ؛ فقد أثقل التجار بالمكوس والمصادرات ، كما كبس جنده الأسواق وأسرف في السلب والنهب .

وبالمثل ؛ كانت سياسة الحمدانيين في الموصل . إذ اشتطوا في «فرض المغارم حتى سخط عليهم أهلها»[٢] وعملت الخلافات بين أفراد الأسرة عملها في إضعافهم ؛ فعجزوا عن صد إغارات الأكراد والقبائل العربية البدوية الضارية في أحواز الموصل . كما فشلوا في القيام بالمهمة الثغرية المناطة بهم ؛ فقد تعاظمت الإغارات البيزنطية على بلاد الجزيرة ؛ تثخن قتلا وتمعن سلبا ونهبا .

ولعل ذلك كان من أسباب إقصاء عضد الدولة البويهي الحمدانيين عن الموصل ، وإسناد إمرتها إلى أسرة عربية أخرى من بني عقيل .

وفي حلب ، استمر الوجود الحمداني رغم محاصرة إمارتهم بقوى عسكرية تركية مناهضة ، كذا تفاقم المشكلات السوسيو - اقتصادية في الداخل . ويعزى الإستمرار إلى جهودهم في الدفاع عن أعالي الشام ضد الخطر البيزنطي .

---

(١) مسكويه : ٢ : ٢٨ .

(٢) الصولي : ٢٤٠ .

لقد ظلت النزعة البدوية العسكرية [1] توجه علاقات الحمدانيين مع جيرانهم ، وكذا سياستهم الداخلية . فطالما أغاروا على بلاد الجزيرة بغية السلب والنهب ، كما أغاروا مرارا على مدن الشام التابعة للإخشيديين ؛ دون أن يفتحوا أيا منها . ونفس الطابع بصم سياستهم الداخلية ؛ فإغارات العسكر على الأهلين نغمة سائدة في تواريخ الحمدانيين ، ومصادرة التجار حقيقة وقف عليها ابن حوقل [2] . ومع ذلك صم الإخشيديون والبهويهيون آذانهم عن « حماقات » الإمارة « البينية » ؛ نظرا لدورها الثغري ؛ الذي سجل صفحة مشرقة في تاريخ الصراع البيزنطي - الإسلامي .

وبديهي أن يخمل شأن الحمدانيين بعد تخليهم عن هذا الدور ، فلم يستطع خلفاء سيف الدولة التصدى لجموح الأسرة المقدونية العسكرية ؛ التي طفقت جيوشها تنشر الخراب والدمار في مدن الشام ، وتمكنت أساطيلها من السيطرة التامة على شرقي المتوسط .

وبديهي أيضا أن تشهد الإمارة الحمدانية ما جرى في كافة الولايات الإقطاعية العسكرية من فوضى سياسية . فقد شجر التنافس بين أفراد الأسرة للاستئثار بالسلطة ، وبرز دور الغلمان والخصيان في ترجيح كفة أمير على آخر . ولم يجد بعض الأمراء غضاضة في الاستعانة بالبيزنطيين لتثبيت عروشهم ، كما استنجد الغلمان والخصيان بالفاطميين لدعم نفوذهم . وشهدت البلاد « حربا أهلية » طويلة ؛ انتهت بسقوط إمارة حلب في حوزة الفاطميين .

وفي شبه الجزيرة العربية - التي فقدت ثقلها السياسي منذ العصر الأموي - ارتدت القبائل العربية إلى حياة البداوة ؛ بينما ارتبط تطور الأحوال السياسية في المناطق الساحلية بالقوى الكبرى في العراق والشام ومصر . وبرغم غلبة الطابع «البطريركي» على نمط الحياة السياسية داخل شبه الجزيرة ؛ تمكنت القوى البورجوازية من إحراز نجاحات في منطقة الخليج . وليس أدل على ذلك من قيام إمارة خارجية بعمان ، وأخرى إسماعيلية بالبحرين ، وهو ما سنوضحه بعد مفصلا . أبرز هذا العرض مدى تسلط العسكر في العالم الإسلامي الشرقي ؛ كظاهرة سياسية وليدة « الإقطاعية المرتجعة » على الصعيد السوسيو - اقتصادي ، وكذا التجزئة السياسية كمرادف موضوعي لسيادة الإقطاعية .

وبديهي أن تتسم العلاقات بين الكيانات السياسية بطابع صراعي تناحري . فظاهرة «

---

(١) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ٢١٢ .
(٢) صورة الأرض : ١١٩ .

الحروب الإقطاعية » نغمة سادت العصر برمته . ونعتقد أن مبعثها كان اقتصاديا قحا . فالحروب التي جرت بين « أوليجركية » سامرا وبين منافسيها في الولايات ؛ ارتبطت بحظر تدفق أموال الولايات إلى بلاطات « الطغمة » . وخير شاهد على ذلك حروب الشام بين الطولونيين وعسكر سامرا .

كما حفزت أطماع أمراء الإقطاع في إقطاعات جيرانهم إلى اندلاع حروب ذات طابع توسعي . مصداق ذلك ؛ توسع السامانيين على حساب الصفاريين ، وابتلاع الزياريين الكيانات الإقطاعية والبورجوازية في فارس ، واقتسام الغزنويين والخانيين إمارة السامانيين ، وإغارات الحمدانيين على بلاد الجزيرة والمدن الشامية .

وأخيرا ؛ كانت محاولات السيطرة على منافذ وطرق التجارة الآسيوية من وراء تفاقم الصراع العسكري بين الكيانات الإقطاعية ، كذا بينها وبين الكيانات البورجوازية «المحاصرة» ؛ وهو ما سنعرض له في حينه .

صفوة القول – أن تاريخ الشرق الإسلامي إبان عصر « الإقطاعية المرتجعة » ؛ شهد هيمنة « الأوليجركية العسكرية » على مقدراته السياسية . فلنحاول رصد الظاهرة عينها على صعيد الغرب الإسلامي ؛ مبتدئين ببلاد المغرب .

معلوم أن « الصحوة البورجوازية » أفضت إلى تكوين كيانات سياسية ؛ وفق إديولوجيات ثورية في الغالب . وفي ظلها ؛ انتعشت الأحوال الاقتصادية نتيجة الاستغلال المنظم لقوى الإنتاج .

على أن النظم « المتبرجزة » حملت في طياتها كوامن انهيارها ؛ فلم تحتو الواقع المحلي بتناقضاته المعقدة ، بقدر ما كانت « مجلوبة » ووافدة . فالأمراء – في الغالب – كانوا مشارقة ، والإديولوجيات ذات أصول شرقية . وارتبط « تواجد » تلك النظم واستمرارها بموارد تجارة « الترانزيت » بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب . فلما تصدع هذا « الأساس الاقتصادي » برزت التناقضات الداخلية لتعمل عملها في إثارة الاضطرابات السياسية .

وكما حدث في الشرق ؛ لجأت النظم القائمة إلى العسكر «المجلوب» . وبدوره تطلع إلى السلطة ؛ فاصطدم بالعسكر « القديم » والقوى البورجوازية ، والنظم المتبرجزة في آن . وأسفر الصراع عن تسلط العسكر « الجديد » وسيطرته على السياسة . مصداق ذلك ؛ وصايته على الأمراء ، والتحكم في توليتهم وعزلهم بالتآمر مع نساء البلاط . كما أثقل

القوى البورجوازية بالمغارم ، وفل شوكة «البيروقراطية» وانتزع صلاحياتها التنفيذية . وأسفر الصراع بين «العسكر الجديد» و «العسكر القديم» عن خزلان الأخير ؛ فلفظ إلى الأطراف ، وتمكن من الاستقلال بها . وكان حصاد تلك الصراعات جميعا تداعى « النظم المتبرجزة » ، وفتح الباب أمام قوى بورجوازية خارجية لتحسم الموقف لصالحها .

وقد سبق لنا دراسة الموضوع مفصلا في دراسات سابقة (١) . ومن ثم نكتفي بإبراز الملامح الأساسية المعبرة عن تطاول العسكر وسيطرته على السياسة ، وأثر «الإقطاعية» في تداعى « النظم المتبرجزة » وتجزئتها إلى كيانات إقليمية إثنية ، وأخيرا إنفراط « التعايش السلمي » الذي ساد بلاد المغرب في العصر السابق ؛ لتحل « الحروب الإقطاعية » لأسباب اقتصادية .

ففي إفريقية ؛ تداعى نفوذ الأغالبة الأواخر بعد سيطرة البيزنطيين على البحر المتوسط ، وتحكم القبائل البدوية في طرق تجارة السودان ؛ وما ترتب على ذلك من فقدان دور الوساطة في التجارة الدولية . وحاول الأمراء تعويض العجز المالي ، بفرض ضرائب باهظة ، حفزت البورجوازية إلى الثورة . كما تمرد الجند الرسمي لتأخر الرواتب والأعطيات ونقصانها . لذلك عول الأغالبة على الاستعانة بالجند السوداني المجلوب ؛ لمواجهة الثورات الاجتماعية وشغب الجند العربي .

ونجم عن قمع الثورات الاجتماعية ؛ تخلي البورجوازية عن مؤازرة النظام «المتبرجز» ، كما أدى البطش بالجند العربي إلى فل عصبية الأسرة الحاكمة ؛ «فكان ذلك من أسباب انقطاع دولة بني الأغلب» (٢) ، إذا جاز الأخذ بنظرية ابن خلدون عن العصبية والدولة .

وحاول الأمراء - عبثا - الحد من تطاول العسكر السوداني . فبرغم المذابح التي أجراها إبراهيم بن أحمد وزيادة الله الثالث في رؤسائهم (٣) ؛ لم يتمكنا من استئصال شأفتهم . بل ازداد خطرهم إلى حد التآمر مع نساء البلاط على عزل الأمراء وقتلهم أحياناً (٤) .

وبطبيعة الحال ؛ لم تسلم القوى البورجوازية والبيروقراطية - الوزراء والكتاب - (٥) من تسلط الجند الجديد ؛ فقد صادر ممتلكاتهم وبطش بزعاماتهم .

---

(١) راجع : للمؤلف : سياسة الأغالبة الخارجية ، الخوارج في بلاد المغرب ، مغربيات ، مقالات في الفكر والتاريخ .
(٢) ابن عذاري : ١ : ١٦٣ .
(٣) المصدر نفسه : ١٨٣ .
(٤) محمود إسماعيل : الأغالبة : ١٩٣ .
(٥) المصدر نفسه : ١٩٥ .

أما الجند العربي ؛ فقد آثر العافية ، وانسحب من قلب الإمارة ليستقل بالأطراف . وهذا يفسر انسلاخ مدن تونس والجزيرة والأربس وباجة وقمودة عن سلطان الأغالبة الأواخر ، وتحولها إلى « مدن حصون » ، كما يفسر أيضا إفادة الدعوة الفاطمية من كافة المعطيات السابقة ؛ لتتخذ من إقليم كتامة مقرا ؛ ما لبثت أن انطلقت منه لتقضي على الحكم الأغلبي سنة ٢٩٧ هـ[١] .

وفي المغرب الأوسط ؛ تداعى النظام الرستمي حول منتصف القرن الثالث الهجرى ، وصار « مطمعا للطامعين والظاعنين »[٢] . وتلك العبارة تبرز طبيعة الصراع في أواخر سني الرستميين ؛ فتوضح كيف اشرأبت أعناق القبائل البدوية إلى السلطة ، بعد اختلال موازين القوى الاجتماعية في تاهرت .

ويرجع الخلل إلى تهديد موارد التجارة السودانية ، وعجز الإمارة عن السيطرة على الطرق المؤدية إليها ؛ بعد هزيمة مانو ؛ حيث أثخن الأغالبة في قبيلة نفوسة التي كانت تمد الإمارة بالجند في أوقات الشدة .

وبديهي أن يتمحور الصراع حول الأراضي الزراعية بعد تقلص النشاط التجاري ؛ وحسبنا أن السواد الأعظم من البورجوازية هجر تاهرت التي فقدت أهميتها التجارية . لذلك لعبت القبائل البدوية خارج تاهرت وعامة المدينة الدور الموجه للأحداث . وارتبط «تواجد» السلطة بنجاحها في تكوين التحالفات القبلية واسترضاء العامة . كذلك برز نفوذ البلاط – وخاصة نساءه – في تعيين الأمراء وعزلهم[٣] . وهذا يفسر نجاح قبيلة هوارة في اغتصاب السلطة لعدة أعوام[٤] ويفسر أيضا إقصاءها بعد استعانة الإمارة بعامة المدينة . ولم يعد للإمارة ثمة نفوذ خارج تاهرت ؛ فقد استقلت القبائل بمضاربها وفرضت حصارا دائما حول العاصمة ؛ فأقامت القلاع والحصون وشحنتها بالأجناد مترقبة مواتاة الفرصة للاستيلاء على السلطة .

وأدى الصراع الدائم إلى إنهاك كافة أطرافه . واستنجدت فلول البورجوازية بداعية الفاطميين – أبي عبد الله الشيعي – « لتبييت خبر الإباضية »[٥] . وبالفعل سقطت إمارة

---

(١) ابن عذاري : ١ : ١٦٤ .
(٢) التفصيلات : في : محمود إسماعيل : الخوارج : ١٧٠ وما بعدها .
(٣) المصدر نفسه : ١٧٧ وما بعدها .
(٤) المصدر نفسه : ١٧٥ .
(٥) أبو زكريا : ٣٦ .

الرستميين دون مقاومة سنة ٢٩٧ هـ .

ونفس الشيء يقال عن أوضاع الدولة المدرارية في المغرب الأقصى . فقد عمها الاضطراب نتيجة تسلط قبيلة مكناسة على حساب العصبيات الأخرى . وتعوزنا المعلومات لإلقاء أضواء حول دور العسكر في إضعاف الإمارة وانهيارها . وإذا جاز اعتماد آراء إيف لاكوست [١] التي تفسر التاريخ المغربي الوسيط في إطار مقولة « الديمقراطية العسكرية » ، فنرى أنها لا تنطبق إلا على الكيانات السياسية الصحراوية ؛ كدولتي الرستميين والمدراريين .

وقد سبق تبيان تداخل دور العسكر في البنية القبلية للمجتمع الرستمي ، ونرجح وجود ذات الظاهرة في الإمارة المدرارية . فمنظومة «الديموقراطية العسكرية» تعني ارتباط قيام وتطور الدول الصحراوية بالتحالفات والائتلافات بين العصبيات لمصالح مشتركة ، تتمثل في الإفادة - على قدم المساواة - من موارد التجارة الخارجية . وتتحدد وظيفة الدولة في تنظيم مناشطها ، ومراقبة عدالة توزيع عوائدها بين سائر العصبيات ، والحيلولة دون تطاول إحداها على حساب بقيتها . وهذا يفسر لماذا لم تحتفظ السلطة بجيش رسمي قار ؛ إنما أسهمت القبائل المتحالفة في إمداد « النظام » بالدعم العسكري ليباشر مهامه .

وتمعن قيام دولتي المدراريين والرستميين يثبت عزوف العصبيات عن ترشيح إحداها للحكم ، وإيثارها أن يكون في عصبية خارجية « محايدة » لضمان عدم استبدادها . فمؤسس دولة الرستميين فارسي وافد ، وأول أمراء سجلماسة كان مولى زنجيا .

وكما أدى نضوب موارد تجارة السودان إلى انفراط الحلف القبلي ، واختلال موازين القوى في الدولة الرستمية ، وقع نفس الشيء في الدولة المدرارية فيما نرجح . ومن القرائن الدالة ؛ أن قبيلة مكناسة صارت أقوى العصبيات في سجلماسة بعد أن هجرت سائر بطونها مواطنها الأولى واستقرت في إقليم تافيلالت [٢] . وتأهلت بذلك للاستيلاء على الحكم ، وتوريثه في الأسرة المدرارية ؛ بعد صراعات مظفرة مع العصبيات الأخرى . وهذا يفسر حرص زعيمها على طرد العصبيات من سجلماسة ، وإعادة اختطاطها وبناء سورها «من ماله الخاص » [٣] .

بديهي - والحال كذلك - أن ينفرط الإئتلاف ، وتتحول العصبيات إلى قوى مناوئة

---

(١) العلامة ابن خلدون : ٩ وما بعدها .

(٢) محمود إسماعيل : الخوارج : ١١٧ .

(٣) ابن عذاري : ١ : ٢١٦ .

للسلطة « البلوتوقراطية » الاحتكارية الجديدة . واندلاع الحروب في الأقاليم الجنوبية المطلة على تجارة السودان يبرز الطابع السوسيو - اقتصادي - وإن غلف بالعصبية - للصراع . وخروج الإمارة مظفرة منه واستمرازية سيطرتها سياسيا ؛ يعني نجاحها - إلى حين - في احتكار موارد التجارة السودانية .

ومن الطبيعي أن يفضي احتكار الدولة للنشاط التجاري إلى مزيد من استجاشة العصبيات المحلية ، فضلا عن الأقليات البورجوازية التي استوطنت سجلماسة واشتغلت بالتجارة والحرف ؛ كالأندلسيين والمشارقة واليهود [1] وإذ عجزت الأقليات عن القيام بدور فعال في الصراع بحكم «هشاشتها »و «هجينيتها» ؛ إنفردت العصبيات المحلية بالتصدى للمعارضة العسكرية .

والمصادر تبخل بمعلومات في هذا الصدد . ونرجح عجز السلطة في الحفاظ على سيطرتها على طرق ومنافذ تجارة السودان ؛ الممتدة على رقعة صحراوية شاسعة ، وكذلك عجز القوى المناوئة عن حسم الصراع لصالحها .

دليلنا على ذلك ؛ استيلاء الأدارسة على بعض القرى والحصون في طريق سجلماسة - السودان [2] ، واتصال « الجاليات » التجارية في سجلماسة بالداعية الشيعي لفتح المدينة . وكما حدث في كافة دول المغرب ؛ كان سقوط الأسرة المدرارية على يد الفاطميين سنة ٢٩٧هـ .

وفي دولة الأدارسة ، اقترنت الإقطاعية بالتجزئة السياسية ؛ على إثر انقطاع موارد تجارة السودان . فقد استردت بورغواطة سيادتها على إقليم تامسنا وحالت دون وصول الأدارسة إلى السودان عن طريق تارودانت - أودغشت .

وعبثا ، حاول الأدارسة استعادة وحدة البلاد ؛ إعتماداً على الجند العربي الوافد من القيروان وقرطبة . بل أدت الخصومة بين العسكر الجديد والقديم إلى مزيد من الفوضى السياسية .

وقدر للعسكر الجديد أن يتحكم في مقدرات السياسة ، ويسلب الأمراء سلطاتهم ، وهو ما أشار إليه ابن خلدون بتطاول « الأولياء والحاشية » [3] . فقد تدخل قادة العسكر في

---

(١) ابن الخطيب : ٣ : ١٤٤ .
(٢) محمود إسماعيل : الخوارج : ١٣٧ .
(٣) محمود إسماعيل : مقالات : ٥٦ .

تنصيب الأمراء وعزلهم ، وحرصوا على أن يكونوا ضعافا خاملي الشأن . ولا غرو فقد كانوا بين « عابد متبتل وماجن سكير »[1] .

وترتب على تسلط العسكر في فاس ؛ استقلال الأطراف تحت رئاسات إدريسية ضعيفة ، تخضع كذلك لتسلط « الطغمة العسكرية » . وكانت الطغمة داخل الأقاليم تستند إلى العصبية القبلية ؛ مما يؤكد الطابع الإقطاعي في التجزئة السياسية . فأمير فاس - على هذا النحو - إقطاعي متفوق بين أقرانه Primus inter Paris إستمد نفوذه الإسمي من إثارة الخصومات بين الأمراء المتناحرين . فكان يعهد إلى بعضهم بإقطاع الآخرين - إذا ما انتزوا - ليكفوه مؤونة ردعهم ؛ شأنه في ذلك شأن خلفاء بغداد وأمراء قرطبة .

وسواء في القصبة أو في الأقاليم ؛ تحكم العسكر في مقدرات السياسة ، وأثخنوا في الأهلين مصادرة وتغريما « فانتشر القحط ، وعدمت الأقوات ، وغلت الأسعار »[2] . وهذا يفسر ثورات العامة ، واتخاذها إديولوجية خارجية ثورية[3] . كما يكشف عن غياب القوى البورجوازية عن ساحة الصراع .

واستقراء أسماء قادة العسكر - كعبد الرحمن بن أبي سهل والربيع بن سليمان - يفصح عن أصولهم العربية[4] ، ويؤكد غلبة الجند العربي .

ومع ذلك كانت « الطغمة العسكرية » العربية تحمل داخلها عوامل ضعفها ؛ فبعضها قدم من القيروان ، والبعض الآخر من قرطبة . ولا غرو فمدينة فاس كانت من ربضين ؛ ربض القرويين ، وربض الأندلسيين . وأدى الصراع بين الطائفتين إلى اضعاف الدولة ، ووقوعها فريسة سهلة للغزو الفاطمي .

وظل الانقسام بين القرويين والأندلسيين يعمل عمله في إذكاء التنافس الفاطمي الأندلسي على المغرب الأقصى ، وكان من أسباب استمرار الأسرة الإدريسية ؛ فلم تسقط كما سقط الأغالبة والرستميون والمداريون ، بل ظلت « تحت نظر المتغلب على بلاد المغرب ، إما من الشيعة أصحاب إفريقية ، وإما من المروانيين أصحاب الأندلس »[5] .

---

(١) المصدر نفسه : ٥٩ .

(٢) حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي : ٣ : ١٦٣ .

(٣) محمود إسماعيل : الخوارج : ١٣٨ .

(٤) السلاوي : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى : ١ : ٧٨ : القاهرة ١٣١٠ هـ .

(٥) ابن خلدون : ٦ : ١٣٥ .

وفي إقليم تامسنا ؛ تمكنت قبائل بورغواطة من الاستقلال عن دولة الأدارسة في هذا العصر . وبرغم افتقارنا إلى معلومات تكشف عن دور العسكر في تاريخها السياسي ؛ نرجح أنها أضحت على درجة من القوة ؛ بحيث استطاعت صد الأخطار الخارجية التي طوقتها ، وبالذات الخطر الفاطمي . ومرد ذلك إلى سيطرتها الكاملة على طريق تارودانت - أو دغشت ، وتدفق موارد التجارة السودانية في خزائن أمرائها ، والإفادة من هذه الأموال في إعداد الجيوش ، لمواجهة كافة الأخطار [1] .

أما الأندلس ؛ فقد ظهرت بصمات الإقطاع العسكري واضحة في تاريخها السياسي ؛ سواء في ازدياد سطوة العسكر ، أو في تمزق وحدتها السياسية منذ نهاية حكم محمد بن عبد الرحمن الأوسط [2] .

وقد ساعد على ذلك عدة عوامل ؛ منها الطبيعة الجغرافية ؛ باعتبار الأندلس هضبة تقطعها سلسلة من الجبال تحصر بينها وديان وأنهار تجرى من الشرق إلى الغرب ؛ بما يساعد على تفاقم التجزئة الإقليمية . كما أن خصوبة أراضيها الزراعية الفيضية تكرس الإقطاعية ؛ وبالتالي التجزئة السياسية . يضاف إلى ذلك تنوع الإثنيات وتوزيعها على أساس إقليمي ، واحتدام الثأرات بينها نتيجة التناحر طوال العصور السابقة ؛ فأدت تلك العوامل إلى تزكية الإقطاعية العسكرية بعد ضعف الحكومة المركزية .

كانت وحدة الأندلس في العصر السابق ظاهرة ملازمة للصحوة البورجوازية ، التي أفرزت حكومة مركزية قوية قادرة على تعبئة الجيوش النظامية ، وردع محاولات الانتزاء . فلما انتكست الصحوة وفقدت الحكومة مواردها التجارية ، برزت التناقضات السابقة لترسخ الإقطاعية العسكرية ، وتطبع التطور السياسي بطابعها . واستعراض معالم التطور ، يكشف عن مقولتي تسلط العسكر والتجزئة السياسية .

ومن مظاهر تسلط العسكر ؛ اختلال نظام الإمارة ، وفقدان هيبتها وتبدل رسومها وتقاليدها . إذ درج أمراء قرطبة - في العصر السابق - على توريث الإمارة في الأعقاب . وفي هذا العصر ؛ أصبحت رهينة التنافس والغلبة بين أفراد البيت الأموي الحاكم . فنلاحظ - على سبيل المثال - أيلولتها بعد وفاة المنذر إلى أخيه عبد الله - وليس إلى أحد أبناء المنذر -

(١) محمود إسماعيل : مغربيات : ٢٨ ، ٢٩ .
(٢) ابن عذاري : البيان المغرب ٢ : ٨٠ ، ٨١ .

بعد مؤامرة دبرها عبد الله لاغتيال أخيه ؛ بل لم يتورع عبد الله عن اغتيال أبنائه [١] . وهذا يفسر أيلولة الإمارة إلى أخيه عبد الرحمن - الناصر - بعد وفاته . وفي ذلك دليل على اختلال نظام الإمارة في عصر «الإقطاعية المرتجعة» كمظهر من مظاهر تسلط العسكر وسيطرته على رسوم البلاط .

ومن القرائن الدالة على ضعف نفوذ الأمراء في هذا العصر ؛ اعتمادهم على الجند المرتزق - وخاصة الصقالبة - للحفاظ على سلطتهم في قرطبة [٢] . وبديهي أن يتطاول العسكر ويشتط في طلب المال [٣] .

ولما كانت «الخزينة» خاوية ؛ لم يجد الأمراء مناصا من تسريح «الحرس الخاص» وتجنيد عامة قرطبة [٤] في محاولة لفل شوكة العسكر من جهة ، والحد من ثورات العامة من جهة أخرى . ذكر أحد المؤرخين [٥] أن الأمير عبد الله أقام سردابا تحت قصره ؛ للاتصال بزعماء العامة ؛ في مأمن من غائلة العسكر . وهذا يفسر ترضياته لعامة قرطبة ، «فأسقط عنهم عشر العام ، وما يلزمهم من جميع المغارم» [٦] .

وبديهي أن يفضي إقصاء العسكر عن النفوذ في قرطبة ، إلى نزوحه إلى الأقاليم والاستقلال بها ، وتكوين «كور مجندة» على أساس إثني . فزعماء العسكر العربي اقتطعوا المناطق الثغرية ، ولم يتورعوا عن الاستعانة بالنصارى لضمان استقلالهم عن قرطبة [٧] . كما استقل آل ذي النون - البربر - بكثير من الكور المجندة في غربي الأندلس ، وهيمن المولدون على الأقاليم الشرقية . وأصبحت الأندلس - على حد تعبير أحد الدارسين [٨] - «ممزقة الأشلاء ، منبتة الأواصر ، تبعثرت فيها المقاطعات المستقلة ، التي صارت أشبه بالضياع منها بالولايات التي تكون دولة قوية» .

وظل الحال كذلك حتى تمكن عبد الرحمن الناصر - في ظل صحوة بورجوازية أخيرة -

---

(١) ابن حيان : المقتبس : ملشور : ٢٣٢ : ٤١ .
(٢) حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي : ٣ : ١٧٠ .
(٣) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٢٨ .
(٤) ابن عذاري : ٢ : ١١٣ . ١٤ .
(٥) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٩٢ .
(٦) المصدر نفسه : ٢٥٤ .
(٧) ابن القوطية : تاريخ افتتاح الأندلس : ١٠٧ : بيروت ١٩٥٧ .
(٨) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ١٧١ .

من القضاء على التجزئة الإقطاعية ، واستعادة وحدة الأندلس .

صفوة القول - أن الغرب الإسلامي - شأنه شأن الشرق - ساده تسلط العسكر إبان عصر « الإقطاعية المرتجعة » ، ففرضت « الطغمة العسكرية » وصايتها على السلطة في قلب الدولة ، وجزأت أطرافها إلى كيانات إقليمية إثنية عسكرية .

وهذا يقود إلى تتبع طبيعة العلاقات السياسية بين تلك الكيانات ، في ضوء سيادة النمط الإقطاعي للإنتاج .

إذا كان التنافس والصراع بين الكيانات السياسية الشرقية شكل الطابع الغلاب في علاقاتها ، فنفس الظاهرة تنطبق على الغرب الإسلامي ؛ فقد تصدع « التعايش السلمي وحسن الجوار » . وهو وليد التعاون المشترك بين كافة القوى للإسهام والإفادة من النشاط التجاري ، في عصر الصحوة البورجوازية .

فلما سيطرت « دار الحرب » على تجارة البحر المتوسط ، وانفصمت التجارة بين الشمال والجنوب ؛ إنفرط عقد العلاقات الودية بين الكيانات الساسية في العالم الإسلامي الغربي . وتفجرت الصراعات بين بعضها البعض ؛ لأسباب اقتصادية في المحل الأول .

ونكتفي - في هذا الصدد - بذكر بعض أمثلة توضح طبيعة « الحروب الإقطاعية » التي زخرت الحوليات التاريخية المعاصرة بأخبارها ووقائعها [١] .

فالصراع بين الأغالبة والرستميين ، جرى بسبب التنافس على منافذ تجارة الجنوب وطرقها . إذ دأب الرستمويون على إثارة القلاقل في بلاد الجريد - التابعة للأغالبة - لعرقلة نشاطهم التجاري في إفريقيا السوداء . ورد الأغالبة على هذا التحدي بإنشاء مدينة العباسية ؛ لتستقطب نشاط تاهرت التجاري . لكن الرستميين أضرموا فيها النيران وأحرقوها [٢] .

عندئذ عول الأغالبة على قطع طريق تجارة الرستميين مع الشرق ، فجندوا حملة أثخنت في عسكر نفوسة الرستمي ، وانفردوا بالسيطرة على الطريق الساحلي إلى الشرق [٣] .

وبالمثل كان العامل الاقتصادي وراء العداء بين الأغالبة والأدارسة . مصداق ذلك ،

---

(١) سبق لنا دراسة الموضوع في المؤلفات التالية : الأغالبة ، الخوارج في بلاد المغرب ، مغربيات ، مقالات في الفكر والتاريخ .
(٢) النفوسي : الأزهار الرياضية : ٢ : ١٨٩ .
(٣) التفصيلات في كتابنا : الخوارج : ١٩٣ . ٩٤ .

استيلاء الأدارسة على مدينة تلمسان ذات الشهرة التجارية في المغرب الأوسط ، ورد الأغالبة بتدبير المؤامرات داخل الدولة الأدريسية ؛ فنجحوا في اغتيال مواليها ، واستمالة وزرائها ، وإثارة الشقاق بين قبائلها . فلما استقلت تلمسان عن نفوذ الأدارسة ، كف الأغالبة عن سياستهم العدائية [١] .

وكان « الوفاق » الرستمي - المدراري ، نتيجة اتفاق على تقسيم مناطق النفوذ المؤدية إلى تجارة السودان ؛ لكنه تصدع حين أزمع المدراريون احتكارها . وهذا يفسر اندلاع ثورات إباضية - بتحريض من الرستميين - جنوبي سجلماسة في المنطقة المطلة على منافذ التجارة مع السودان [٢] .

وتمركز الصراع الإدريسي الرستمي حول الموانىء الشمالية في المغرب الأوسط [٣] . ولما نجح الأدارسة في الاستيلاء على بعضها ؛ استعان الرستميون بجماعات « البحريين الأندلسيين » لتأسيس موانىء بديلة - كتنس ووهران - حفاظا على البقية الباقية من النشاط التجاري مع الأندلس [٤] .

وكان التنافس بين الأدارسة والمدراريين والبورغواطيين من أجل السيطرة على طرق تجارة السودان . وقد تمكن الأدارسة من التحكم إلى حين - في طريق تارودانت - أودغشت ، ثم فقدوه بعد أن استردت بورغواطة استقلالها [٥] . كما ناجزوا المدراريين حول طريق سجلماسة ؛ فاستولوا على بعض القرى والحصون واتخذوها معاقل لحماية قوافلهم إلى السودان .

صفوة القول - أن « الحروب الإقطاعية » في بلاد المغرب تمخضت عن فصم تجارة العبور بين الجنوب والشمال ، كما أسفرت السيطرة البيزنطية الكاررولنجية على البحر المتوسط عن انفصام العلاقات التجارية بين الشرق والغرب .

وكما تأثر الغرب الإسلامي بانقطاع تجارة الذهب والرقيق المجلوب من إفريقيا السوداء ؛ عانى العالم الإسلامي الشرقي من وقف تدفق هاتين السلعتين . فقد لعب الذهب والرقيق

---

(١) Provencal : OP. Cit. vol I. P. 174 .
(٢) التفصيلات في : الخوارج : ١٣٨ وما بعدها .
(٣) محمود إسماعيل : مقالات : ٦٣ .
(٤) المصدر نفسه : ٦٢ مغربيات . ٣١ ، ٣٢ .
(٥) محمود إسماعيل : مغربيات : ٢٩ .

دورا مهما في اقتصاد العالم الإسلامي الوسيط . إذا اشتدت الحاجة إلى الذهب لتغطية العجز المالي الناجم عن سيادة النمط الإقطاعي في الإنتاج . كما ازداد الطلب على الرقيق لاستخدامه في تجنيد الجيوش [1] لشغب العسكر النظامي من جهة ، وكثرة « الحروب الإقطاعية » من جهة أخرى ، فضلا عن تسخيره في فلاحة الإقطاعات [2] بعد أن هجرها الفلاحون ونزحوا إلى المدن .

وفي هذا الصدد ذكر أحد الباحثين [3] « إذا كان للصبغة القبلية والمذهبية دور واضح في الصراع السياسي والعسكري ؛ فإن ذلك لم يكن إلا غطاء لأسباب أعمق ؛ وهي السيطرة على الطرق التجارية ، ولا سيما الموصلة إلى ذهب السودان ورقيقة » .

ونضيف بأن أهمية هاتين السلعتين تجاوزت الغرب الإسلامي إلى الشرق ؛ فضلا عن تأثير توقف المتاجرة فيهما على بلاد السودان نفسها . وقد سبق تبيان تكالب التجار المشارقة على الذهب والرقيق ؛ بحيث استقرت جالياتهم في مدن المغرب كتاهرت وفاس وسجلماسة . ذكرا ابن حوقل [4] أن مدينة سجلماسة « سكنها أهل العراق وتجار البصرة والكوفة والبغداديون ؛ الذين كانوا يقطعون ذلك الطريق (إلى السودان) . . . وقوافلهم غير منقطعة إلى أرباح عظيمة وفوائد جسيمة ونعمة سابغة قلما يدانيها التجار في بلاد الإسلام » .

ونعلم من نص لابن حيان [5] أن تجار الشرق والأندلس - فضلا عن المغاربة - كان لهم وكلاء في المدن المغربية الموصلة إلى أودغشت . وكان معظم سكانها من التجار المغاربة ؛ عربا وبربرا ، إباضية وصفرية وزيدية . ولما دب الصراع بين الكيانات المغربية - إبان عصر « الإقطاعية المرتجعة » - انتقل بدوره إلى أودغشت . وأدى تهديد الطرق وتوقف حركة التجارة إلى هجرة التجار من المدينة . وترتب على ذلك خراب أودغشت ؛ فتحولت من مدينة مزدهرة إلى قرية خاملة [6] ؛ غلبت عليها الإقطاعية . وليس أدل على ذلك من تحول اقتصادها النقدي إلى اقتصاد زراعي رعوي ، يعتمد نظام المقايضة العينية [7] .

الخلاصة ؛ أن العالم الإسلامي بأسره شهد سيادة « الإقطاعية المرتجعة » التي وجهت

---

(١) ابن عذاري : ١ :١١٨ .
(٢) الجنحاني : ٢٩ .
(٣) المصدر نفسه :٣٤ .
(٤) صورة الأرض : ٦٥ .
(٥) المقتبس : نشر مكي : ٢٦٦ : بيروت ١٩٧٣ .
(٦) الجنحاني : ١٩٣ .
(٧) المصدر نفسه : ٢١٤ ، ٢١٥ .

تاريخه السياسي . وقد تمحور هذا التاريخ حول ظاهرتين رئيسيتين ؛ تسلط العسكر في قلب الدولة ، وتجزئة الأطراف إلى كيانات سياسية متصارعة .

وبديهي أن يترتب على سيطرة الطبقة الإقطاعية ، ردود فعل من قبل المعارضة التي شكلت الطبقة المنتجة قاعدتها ، والطبقة البورجوازية قيادتها ؛ وهو ما نوضحه مفصلا .

ب - حركات المعارضة

أوضح العرض السابق هيمنة العسكر على مقدرات السياسة ، وأبرز التناقضات داخل الطبقة الإقطاعية بين شريحتيها العسكرية واللاعسكرية . ومعلوم أن الشريحة الأخيرة التي ضمت كبار التجار المقطعين والكتاب المقطعين ؛ تحولت إلى شريحة بورجوازية نتيجة ما حل بها من غرم ومصادرة على يد العسكر .

لذلك ؛ تزايد ثقل الطبقة البورجوازية حول منتصف العصر ؛ فتصدت لقيادة المنتجين ، ودخلت الطبقتان في صراع مع السلطة العسكرية . واتخذت المعارضة صورا شتى في الريف والحضر . ففي الريف بدأت بهرب الفلاحين من الضياع ، وتحولت إلى قطع الطرق والصعلكة ، ثم تطورت إلى ثورات فلاحية اتخذت أحيانا إديولوجيات ثورية خارجية أو علوية . ونجحت أخيرا في تأسيس دول مستقلة .

وفي المدن ؛ كانت حركات المعارضة أكثر تنظيما وفاعلية ؛ نتيجة تنامي الوعي الطبقي ؛ إلى حد تكوين أصناف ونقابات انتظمت التجار وأهل الحرف . ومنها انبثقت تنظيمات العيارين والفتيان ؛ التي تصدت لتسلط العسكر ؛ فكانت تغتال القادة ، وتقطع الطرق على قوافل كبار التجار ، وتثير المتاعب في وجه البيروقراطية المتعاونة مع السلطة ، وتشكل فرقا « ميليشيات » لحماية الأسواق من عبث العسكر . ثم تطورت إلى حركات ثورية استهدفت الحد من المغارم ، ومؤازرة المصلحين من المتنافسين على الحكم ضد خصومهم . وكثيرا ما حققت تلك الثورات أهدافها ، ونجحت أحيانا في المشاركة في الحكم ، أو أقامت دولا مستقلة عن النظم القائمة .

وأخيرا التأمت الحركات الثورية الفلاحية والمدينية في الدعوات السياسية الكبرى - وخاصة الدعوة الإسماعيلية - لتقضي على النظم العسكرية ، وتضع حدا للتجزئة السياسية الإثنية والإقليمية ، وتؤسس وحدات سياسية كبرى ؛ كالدولة البويهية والدولة الفاطمية والخلافة الأموية بالأندلس . وهاك ذاك مفصلا .

اتخذت المعارضة في الريف - باديء الأمر - صورة المقاومة السلبية ، فكان الفلاحون والأقنان يهجرون الضياع ، ويهربون إلى المدن ؛ حتى إن بعض الأراضي بقيت دون فلاحة في كثير من الأحيان . كما كان العسكر المقطع يلجأ إلى توزيع ضياعه إقطاعات على الأجناد لفلاحتها ؛ خاصة بعد تقلص تجارة الرقيق وارتفاع أسعاره . وتفسر ظاهرة الهجرة أسباب تقلص الإنتاج الزراعي ، وتفشي المجاعات وارتفاع أسعار الحنطة .

وانتقلت المعارضة في الريف من طور المقاومة السلبية إلى طور أكثر إيجابية ؛ تمثل في الصعلكة وقطع الطرق ونهب القوافل . فلم يتورع الصعاليك عن الإغارة على الضياع وإلزام أصحابها بدفع الإتاوات . وكثيرا ما رضخت السلطات المحلية لضمان عبور تجارتها في نظير فردة كانت تقسم بالتساوي بين الصعاليك ، مع تخصيص قدر منها للمعدمين .

ومن أشهر جماعات الصعاليك ، جماعة ابن حمدون التي كانت تقطع الطرق بين واسط وبغداد . ويرى آدم ميتز [1] أن ابن حمدون « . . فيه شهامة الفرسان ؛ فكان يعطف على الفقراء . . . وكان فيه فتوة وظرف ، فكان لا يتعرض لأصحاب البضائع القليلة » . وبين واسط والبصره اشتهرت جماعة عمران بن شاهين «بتجرئها على جند السلطان» . ومعلوم أن عمران تولى حكم البطائح من قبل البويهيين ؛ وفي ذلك دليل على الطابع الاجتماعي للصعلكة وارتباطها بالطبقات الكادحة ومناهضتها الطبقة الإقطاعية العسكرية . ولا غرو ، ؛ فقد لقي بجكم أمير الأمراء التركي حتفه على يد عصبة من صعاليك الأكراد[2] ، كما تعرضت «البيروقراطية» - الموالية للعسكر - للسلب والنهب والأذى على يد جماعات مماثلة [3] .

وفي آسيا الوسطى تعاظم نفوذ الصعاليك ؛ فكانوا يعترضون طرق القوافل المحملة بالسلع الكمالية إلى العراق . ونجح أحد زعمائهم في إقامة دولة سادتها تقاليد الفروسية « بما لم يسمع بمثلها فيمن سلف من الملوك من الأمم الغابرة [4] » .

(١) الحضارة الإسلامية . ٢ : ٤٠١ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٠٠ .

(٣) ذكر متز - نقلا عن التنوخي - أن الفتيان اعترضوا سفينة كان تحمل بعض « الكبراء » من الوزراء وقواد العسكر وكبار الكتاب ، وكانوا يسبونهم بالقول « ادخلوا يا أولاد القحاب » . المصدر نفسه : ٤٠٢ .

(٤) المسعودي : ٢ . ٤٤٣ .

وفي بلاد الجزيرة وأعالي الشام تزخر المصادر [1] بمعلومات ضافية عن جماعات « الشراة » من الخوارج ؛ الذين أقلقوا مضاجع « طغمة سامرا » وبثوا الهلع في نفوس الطبقات الموسرة ؛ فكانوا ينهبون أموالها ويوزعونها على الفقراء والمعدمين .

ونفس الشيء يقال عن نشاط الصعاليك في مصر والشام زمن الطولونيين والإخشيديين . ذكر البلوي [2] قصة قاطع طريق يكنى أبا روح ؛ أثار الهلع في صعيد مصر ، وهزم الجيوش الطولونية ؛ حتى اضطر ابن طولون إلى إعطائه الأمان . كما تعاظم خطر قطاع الطرق في العصر الإخشيدي ، ردا على تسلط العسكر التركي وخاصة في الأقاليم [3] .

وشاعت الصعلكة في الغرب الإسلامي ؛ فغصت الطرق بالمناسر ، وفقد ولاة القيروان وتاهرت وسجلماسة وفاس ؛ السيطرة على المسالك الداخلية . مصداق ذلك ؛ وصول دعاة الإسماعيلية إلى بلاد المغرب في مأمن من الجواسيس والعيون التي بثها الولاة على طول الطرق . وتكشف رحلة المهدي من الشام إلى سجلماسة عن تعرضه لأخطار « قطاع الطرق» [4] ؛ فكان يشتري سلامته بالأموال والهبات .

لم يكن الصعاليك - كما ذهب المؤرخون - من « سفهاء البدو » [5] بقدر ما كانوا ينتمون إلى قطاعات اجتماعية مضطهدة . فالتأمت جماعاتهم في حركات منظمة لها حصونها [6] ومناطق نفوذها ، والتزمت بتقاليد وعهود تحدد علاقاتها فيما بينها .

وتمخض نشاط الصعاليك عن ردع النظم القائمة ؛ فاضطرت للتخفيف من المغارم والجبايات . كما شاركوا بقدر في تحسين أوضاع المعدمين ، بما قدموه إليهم من الأموال المنهوبة من الموسرين . ذكر ابن الصغير [7] أن أحد أمراء تاهرت استعان برؤساء زناتة لتأمين قافلة آتية من الشرق ، بعد أن وهبهم أموالا جمة . كما أخبرنا البكري [8] أن أحد أمراء بورغواطة بذل أموالا طائلة لإرشاء تلك الجماعات كي تحد من نشاطها . ومعلوم أن تلك الأموال كانت تقسم بين الصعاليك وغيرهم من المعدمين .

---

(١) ابن الأثير : ٧ : ١٢٩ .
(٢) سيرة احمد بن طولون : ٦٧ .
(٣) الكندي : ٢٩٥ .
(٤) ابن خلدون : ٣ : ٣٦٣ .
(٥) ابن الصغير : ٤٩ .
(٦) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم : ٢١٩ : ليدن ١٩٠٩ .
(٧) سيرة الأئمة الرستميين : ٥٠ .
(٨) المغرب : ١٤١ .

وفي الأندلس كان « قطع السبل » ظاهرة سائدة ، وأسلوبا من أساليب الصراع ضد السلطة القائمة [١] . وحسبنا أن الثائر عمر بن حفصون بدأ حياته قاطع طريق ، واستهدفت حركته إرغام الإمارة على التخفيف من المغارم [٢] . ولا غرو فقد قال عنه أحد الدارسين [٣] . « . . . . برغم أنه وصحبه من أهل البغي والشر ، فقد كان الأمن يسود المناطق التي سيطر عليها . وكان صارما في أحكامه وعقوباته ، شديدا على كل مخالف ومستهتر . . وكان متوددا لأصحابه ، متواضعا يكرم الشجعان ويثيبهم » ، « . . . وكانت المرأة في أيامه تجيء بالمال والمتاع من بلد إلى بلد منفردة لا يتعرضها أحد من خلق الله » على حد قول ابن عذاري [٤] .

لذلك ؛ فمن التجني وصم الصعلكة « باللصوصية » ودمغ زعمائها بأنهم « قطاع طرق » [٥] « من أهل البغي والشر » . فتلك التهم وغيرها من نسج خيال المؤرخين . والتقويم السوى للصعلكة لا يتأتى بعزلها عن الواقع الاجتماعي الذي أفرزها . فقد كانت ضربا من ضروب المقاومة اليائسة ؛ في مواجهة خصوم جبابرة . وانطوت على مثل وفضائل كالفروسية والنجدة وغوث المظلوم .

وكانت تنظيمات الفتيان في المدن موازية لحركات الصعاليك في الريف . فالظاهرتان من معطيات مجتمع طبقي ؛ أمعنت فيه الأرستقراطية في استغلال المستضعفين والمعدمين . والظاهرتان مؤشر على عجز « الأوليجركية » الحاكمة عن إقرار نظامها ، وكذا خذلان المعارضة في النضال الثوري المنظم .

وقد شاعت حركة الفتيان في العالم الإسلامي بأسره ؛ وإن اختلفت تسمياتهم باختلاف الأقاليم ؛ فعرفوا بالفتيان والأحداث والعيارين والشطار والزعر والعوام . واحتوت تنظيماتهم شرائح اجتماعية متعددة ؛ ففضلا عن الكادحين ؛ اندرج في سلكها أفراد من البورجوازية ، وأحيانا من الأرستقراطية [٦] . وفي ذلك دليل على تفاقم الأحوال الاقتصادية ، وتداخل البنيات الطبقية ، وتفشي الفوضى السياسية .

---

(١) عنان : دولة الإسلام في الأندلس : ٣٢٨ : القاهرة ١٩٦٠ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٠٤ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٠٥ .
(٤) البيان المغرب : ٢ : ١١٥ .
(٥) ابن القوطية : ١٠٩ .
(٦) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ١٨٤ .

ونعتقد أن « الفتوة »[1] إفراز إيجابي لتنظيمات الحرف المعروفة بالأصناف ، وإن ذهب كلود كاهن إلى أنها وليدة الطرق الصوفية . فلم يفطن إلى أن الطرق الصوفية تغلغلت في أوساط الحرفيين وأن « الطرقية » أفادت في صياغة هيكلها التنظيمي من تنظيمات الأصناف ، واكتسى التصوف - بسبب ذلك - مسحة اجتماعية نضالية .

ربما صاغ كاهن رأيه استنادا إلى إغارات الفتيان على الأسواق ونهبها . وننوه بأن تلك الإغارات استهدفت كبار التجار والبيروقراطية الذيلية . أما صغار التجار ممن عرفوا « بأهل السوق والأوباش والرعاع وأهل الزعارة »[2] فقد احتوتهم تنظيمات الفتوة ، وشكلوا فرقا خاصة - ميليشيات - لحماية الأسواق من كبس العسكر .

وكانت فرق الفتيان على درجة من التنظيم ؛ فالتزموا بطاعة رؤسائهم من «النقباء» و « المقدمين » . وأشعار الفتوة والقصص الشعبي زاخر بفضائل الفتوة ؛ من أهمها الشجاعة والنبل والنجدة وإغاثة المظلوم وحماية النساء . ناهيك بالطابع « الإشتراكي » التضامني الذي ساد علاقات الفتيان إزاء بعضهم البعض .

وقد تجاوز نشاطهم حماية مصالح الأصناف إلى الدفاع عن المدن والثغور . فقاموا بدور هام في إقرار الأمن في عصر سادته الفوضى ، وشكلوا « حكومات شعبية » - إن صح التعبير - لعجز السلطات الرسمية عن إقرار النظام . وحسبنا تصدى الفتيان للدفاع عن المدن حين تفاقمت « الحروب الإقطاعية » وتفجرت صراعات « الطغمة العسكرية » . وعلى سبيل المثال ؛ اشترك خمسون ألف عيار لصد العسكر التركي عن بغداد أثناء الفتنة التي حاكتها « عصبة سامرا » بين المستعين والمعتز سنة ٢٥٠ هـ . كما تصدى أحداث الشام للعسكر التركي ، إلى جانب الجهاد في الثغور[3] .

صفوة القول - أن « الفتوة » وليدة ظروف سوسيو - اقتصادية ؛ وليست - كما تصور كاهن[4] - نتيجة « تأثيرات خارجية فارسية وبيزنطية » .

وحسبنا إنتشار الفتوة في الغرب الإسلامي البعيد عن بيزنطة وفارس . صحيح أن

---

(١) المصدر نفسه : ١٨٥ .
(٢) راجع : الدوري : ٧٨ .
(٣) المصدر نفسه : ٧٩ .
(٤) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ١٤٢ .

الحوليات المغربية لا تتحدث عن عيارين أو أحداث إلا نادرا [١] ؛ لكنها تزخر بأخبار «الطواعن» و «الفتيان» و «السفهاء» و «العوام» على الصعيدين الاجتماعي والسياسي . فقد قاموا بنفس الدور الذي قام به الفتيان في الشرق ؛ من حماية الأسواق ، ونهب الموسرين لصالح المعدمين ، ومناصرة المصلحين من الأمراء ضد خصومهم . . . إلخ .

ففي إفريقية ؛ أرغموا الأغالبة الأواخر على الحد من المغارم . ونجحوا أحيانا في احتواء بعضهم ؛ كزيادة الله الثالث الذي استعان بالعيارين للحد من تطاول العسكر السوداني . ولا غرو ؛ فقد لازمته فرق منهم أثناء رحلته إلى الشرق بعد سقوط الإمارة [٢] .

وفي المغرب الأوسط ، أشار ابن الصغير [٣] إلى استنجاد الرستميين الأواخر بعوام تاهرت وفتيانها لدرء أخطار القبائل الطامعة في الإمارة .

وإذا كنا نفتقر إلى نصوص مباشرة عن الفتوة في المغرب الأقصى ؛ فلا نعدم من الشواهد ما يبرز دور العامة في الدولة الإدريسية ؛ في ترجيح كفة أمير على آخر ، وهيمنة زعمائها على مقاليد الأمور في فاس في بعض الأحيان . وهو ما سنوضحه في موضعه .

وفي الأندلس ؛ سبقت الإشارة إلى تجنيد أمراء قرطبة فرقا من «العامة» لغل يد العسكر . ونضيف أن نفوذ «فتيان» قرطبة تغلغل داخل البلاط ؛ بعد أن شكل الأمراء منهم حرسا خاصا ؛ استعاضوا به عن العناصر العربية وموالى الأسرة الأموية [٤] .

وخارج قرطبة ؛ تحولت «الفتوة» إلى حركة اجتماعية ذات مرام إصلاحية وجهادية ، استهدفت «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، وتصدت لحماية الثغور من خطر النصارى . واتخذت إديولوجية خاصة ؛ كانت مزيجا من اعتقادات الخوارج والشيعة والمتصوفة .

ومن أشهر الفتيان ؛ أبو علي السراج ؛ الذي وصفه الرازي - وهو مؤرخ بلاط [٥] - «بالخبيث المرائي بالزهد ، الساعي بالفتنة» [٦] . وليس أدل على تحامله من دعوة السراج

(١) ذكر ابن عذاري أن «زيادة الله الأغلبي كان ينادم العيارين» . أنظر : البيان المغرب : ١ : ١٩٣ .
(٢) ابن الآبار : الحلة السيراء : ٢٩٤ : فرانز ١٨٦٦ .
(٣) سيرة الأئمة الرستميين : ٥٠ .
(٤) أحمد بدر : تاريخ الأندلس وحضارتها : ٢٦٢ .
(٥) ابن حيان : ١٣٣ .
(٦) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٦٣ .

لأحد عقلاء البيت الأموي - ويكنى بالقط - أو « المهدي فائز الدين» . ولا غرو ؛ فقد كان حكيما مبرزا في الفلك والفلسفة . وتمركزت الدعوة في الثغرين الأعلى والأوسط ، وانضم إليها فرسان الثغور ، بينما عارضتها الأرستقراطية العسكرية . وحاول الفتيان استرداد مدينة سمورة من النصارى ، وأحرزوا انتصارات باهرة في هذا السبيل . لكن مناوءة الأرستقراطية العسكرية فتت في قوتها ؛ فظل الفتيان يجاهدون حتى استشهدوا[1] .

هكذا عبرت حركات الفتوة عن مرحلة من مراحل معارضة الطبقات الكادحة بقيادة البورجوازرية لطغيان العسكر ؛ في عصر الإقطاعية المرتجعة .

وبديهي أن تتخذ المعارضة طابعا أكثر ثورية وأقدر تنظيما بعد انخراطها في الأحزاب الثورية التقليدية ؛ علوية كانت أم خارجية . فقد عول الخوارج والشيعة على معاودة التخفي والاستتار ، وطوروا إديولوجياتهم بما يجاري طموحات القوى البورجوازية والكادحة . وبالفعل انتقلت المعارضة إلى طور ثوري منظم - في الغالب - أفضى إلى إضعاف الاقطاعية ، وأسفر عن تأسيس كيانات مستقلة .

قادت البورجوازية الحركات الثورية في الريف والحضر ، وطرحت شعارات العدالة والإصلاح والمهدوية ، واطرحت النعرات الشعوبية والقبلية جانبا ؛ فالتأمت في الثورة الواحدة عصبيات شتى . ولم تعول على الإديولويجية كثيرا ؛ حتى التبس الأمر على الدارسين فيما إذا كانت تلك الثورات خارجية أم شيعية . وغالبا ما ادعى زعماؤها - حقا أو باطلا - أنهم من آل البيت لاستقطاب الأنصار ، وإضفاء الشرعية . وليس أدل على ضآلة الجوانب الاعتقادية بالقياس إلى المضمون الاجتماعي ؛ من قيام حركات ثورية بأغطية إديولوجية سنية أو اعتزالية ؛ بل افتقر بعضها إلى إديولوجيات في بعض الأحيان . معنى ذلك أن العامل السوسيو - اقتصادي كان المحرك « الدينامي » لتلك الثورات ؛ إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الزعامات الدينية انتمت أصلا إلى الطبقة البورجوازية التي تهددت مصالحها إبان سطوة الإقطاعية ؛ فأعلنت الثورة باسم السماء دفاعا عن مصالحها على الأرض .

ولن نستطيع - بطبيعة الحال - استقصاء تفاصيل كافة الحركات الثورية ؛ ونكتفي بعرض أبرزها - على صعيد العالم الإسلامي - دون خوض في الجزئيات .

ولعل من أشهر تلك الحركات في الشرق ؛ « ثورة الزنج » التي أفاض الدارسون « اليساريون » في تناولها درسا وتحليلا وتفسيرا . لذلك نكتفي بعرض المغزى الاجتماعي

(١) ابن عذاري : ٢ . ١٤٤ .

للحركة ؛ مبرزين خفوت تأثير العامل الإديولوجي بالقياس إلى فعالية العامل السوسيو - اقتصادي ؛ واضعين الحركة عموما في سياقها التاريخي الصحيح .

وأول ما نلاحظه في هذا الصدد ؛ أن الثورة لم تكن حركة عنصرية - كما يبدو من تسميتها - فقد احتوت عناصر وعصبيات شتى - غير الزنج - من العرب والفرس والهنود والنبط .

كما لم تكن ثورة فلاحية قحة ؛ إذ ضمت إلى جانب عبيد الضياع ؛ جماعات وطوائف مهنية وحرفية ؛ من العمال المسخرين في أعمال المناجم والصيد البحري ، فضلا عن صغار التجار وعمال الموانىء الذين تهددت مصالحهم بتقلص النشاط التجاري . هذا بالإضافة إلى « عوام » المدن التي افتتحها الثوار إبان صراعهم مع « عصبة سامرا » في العراق . وأخيرا ساند الحركة طوائف من الفقهاء المستنيرين والعلماء ؛ الذين هالهم تسلط الأوليجركية العسكرية التركية ، وانتهاك رسوم الخلافة العباسية [1] .

والملاحظة الثانية ؛ أن العامل الإديولوجي لا يشكل فعالية في تعليل الحركة وتفسير دوافعها . وحسبنا تضارب الآراء حول الهوية المذهبية لقائدها ؛ فقد قيل إن عليا بن محمد كان خارجيا ، وقيل بأنه شيعي زيدي . وأيا ما كان الأمر ؛ لم يحفل الثوار بالجانب الاعتقادي ؛ بقدر تطلعهم إلى الخلاص من الظلم الاجتماعي . وهذا يفسر تبني الثورة عقيدة « المهدوية » . ولا غرو ؛ فقد كانت في هذا العصر قاسما مشتركا في كافة المذاهب الثورية .

والملاحظة الثالثة ، تتعلق بتحامل المؤرخين على الحركة وقائدها . إذ وصفوا علياً بن محمد « بالخبيث » ودمغوا حركته بإحياء المزدكية ذات النزعات الإباحية . وتلك نغمة متواترة تلقفها « مؤرخو البلاط » لتشويه المغزى الاجتماعي والأخلاقي للحركات الثورية .

ولسنا بصدد عرض تفصيلات [2] أطوار الثورة وملاحمها التي استأسد فيها الثوار ، وكشفوا عن عجز الطغمة العسكرية بسامرا . وحسبنا أنها استمرت قرابة خمسة عشر عاما ؛ استولى الثوار خلالها على الكثير من المدن الإستراتيجية كالأبلة والأهواز والبصرة وواسط . وسقوط هذه المدن في حدا ذاته ينهض دليلا على الوجه الاقتصادي للحركة من ناحية ، وخذلان عصبة سامرا من ناحية أخرى .

---

(١) كاهن : ١١٤ .
(٢) راجع : ابن الأثير : ٧ : ٧٢ وما بعدها .

وبرغم قمع الثورة والبطش بالثوار ؛ فقد عملت عملها في إضعاف « النظام العسكري » بالعراق ؛ مما ساعد على اندلاع ثورات أخرى [1] تمكنت من تأسيس دول مستقلة ساندتها البورجوازية .

ففي شمالي العراق ؛ قامت ثورات اجتماعية ذات طابع « أممي » لا شعوبي ؛ كما تصور الدارسون . وحسبنا أن الثوار اتخذوا من المذهب الخارجي إديولوجية ، واحتوت حركاتهم عناصر وعصبيات شتى ؛ من العرب والكرد والأرمن ، وحظيت بمناصرة الأهلين في المدن التي فتحها الثوار . ولا غرو ؛ فقد ساد العدل والأمن تلك الأقاليم ، فنعم سكانها بالحماية من إغارات البدو ، وتخلصوا من مغارم ومصادرات العسكر . ولما فشلت عصبة سامرا في ملاحقة الثوار ؛ استعانت عليهم بقوى بدوية عسكرية عربية ؛ فأسندت إمرة الموصل إلى بني حمدان [2] كما ذكرنا سلفا .

وفي مصر ؛ إتخذت الثورات الاجتماعية طابعا فلاحيا قحا . ولم تكن العصبية حافزا على قيامها ؛ كما تصور الدارسون الذين اعتبروها حلقة في مسلسل الصراع بين العرب والترك . فعرب الحوف بمصر تحولوا إلى فلاحين ؛ بعد تنحيتهم عن الجندية . وتعرضوا لمغارم العسكر الطولوني والإخشيدي ؛ شأنهم شأن الفلاحين القبط . وهذا يفسر شمولية الثورات ، واحتواءها الفلاحين بعامة ؛ دون نظر للفوارق العصبية والدينية . يفهم ذلك مما رواه ساويرس ابن المقفع في كتابه « سير الآباء البطاركة » . كما أورد الكندي [3] أمثلة لهبات فلاحية قادتها زعامات علوية ، واندرج القبط في صفوفها .

ولم تقتصر تلك الهبات على إقليم الحوف [4] ، بل تعدته إلى صعيد مصر [5] . كما قامت حركات مماثلة في بلاد الشام ؛ كثيرا ما أوقعت بالعسكر التركي الإخشيدي [6] ، وقطعت عليه طريق الحج إلى الديار المقدسة [7] . وكانت الثورات تتعاظم حدة وانتشارا في السنوات التي ينخفض فيها منسوب الفيضان وما ينجم عنه من تفشي المجاعات والأوبئة .

---

(١) راجع : لومبار : ١٣٧ ، كاهن : ١٧٥ ، الدوري : ٧٣ .
(٢) التفصيلات في : ابن الأثير : ٧ : ١٦٢ وما بعدها .
(٣) الولاة والقضاة : ٢٠٤ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٠٦ ، ٢٠٧ .
(٥) المصدر نفسه : ٢٨٣ ، ٨٤ .
(٦) المصدر نفسه ٢٩١ .
(٧) حسن إبراهيم ، تاريخ الإسلام السياسي : ٣ : ١٣٧ .

ولم يدخر « النظام العسكري » وسعا في قمعها والبطش بزعامائها . وغالبا ما كان هؤلاء الزعماء يلوذون بالهرب إلى الحجاز وبلاد المغرب .

وفي الغرب الإسلامي ؛ إندلعت الثورات الاجتماعية في ذات التوقيت ، ولنفس الأسباب ، كما أسفرت عن عين النتائج . فلم تنجح في القضاء على الإقطاعية ، بقدر ما أضعفتها ؛ ممهدة السبيل لعصر جديد سادته البورجوازية ؛ يبدأ مع ظهور الفاطميين في المغرب وإعلان الخلافة الأموية بالأندلس .

ومن أهم هذه الحركات « ثورة الدراهم » في إفريقية الأغلبية سنة ٢٧٥ هـ . وقد أورد ابن عذاري [١] عنها نصا هاما من المفيد إثباته . فعلى إثر ضرب الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد سكة جديدة ؛ « أنكرت ذلك العامة ، وغلقوا الحوانيت وتألفوا وصاحوا على إبراهيم ، فحبسهم في الجامع . واتصل ذلك بأهل القيروان ؛ فخرجوا إلى الباب ، وأظهروا المدافعة . فوجه إليهم إبراهيم بن أحمد وزيره أبا عبد الله بن إسحق ؛ فرموه بالحجارة وسبوه ؛ فانفرد إلى السلطان إبراهيم بن أحمد فأعلمه بذلك . فركب إبراهيم إلى القيروان ومعه حاجبه نصر بن الصمصامة في جماعة من الجند ؛ فناصبه أهل القيروان القتال . فتقدم إبراهيم إلى المصلى ؛ فنزل وجلس ، وكف أصحابه عن قتالهم . فلما اطمأن به مجلسه ، وهدأ الناس ؛ خرج إليه الفقيه الزاهد أبو جعفر أحمد بن مغيث ؛ فكان بينهما كلام كثير . ودخل أبو عبد الله بن إسحق الوزير مدينة القيروان مع أحمد بن مغيث ؛ فشق سماطها ، وسكن أهلها . فرجع إبراهيم إلى رقادة ، وأطلق المحبوسين بالجامع . وانقطعت النقود والقطع من إفريقية إلى اليوم ، وضرب إبراهيم بن أحمد دنانير ودراهم ؛ سماها العاشرية ؛ في كل دينار عشر دراهم » .

يكشف هذا النص الموجز « والمكثف » عن طبيعة الصراع ، وأسبابه وأطرافه ، وأغطيته الإديولوجية ، ونتائجه المنطقية ؛ بحيث لا نبالغ إذا جزمنا بأنه يلقي أضواء باهرة على تاريخ العصر برمته .

والتحليل الأولي لمعطياته ؛ يبرز تفاقم المشكلات الاقتصادية في إفريقية ؛ نتيجة نضوب موارد الدولة المالية ؛ من جراء تقلص تجارة العبور . كما يوضح محاولة النظام الأغلبي تعويض العجز المالي عن طريق تزييف العملة ؛ بما يزيد في قيمة المخزون منها ؛ حتى يتوفر

---

(١) البيان المغرب : ١ : ٦١ .

فائض يفي بحاجات العسكر وأعطياته .

وبديهي أن يلحق هذا الإجراء ضررا بالتجار ، كما أدى إلى ارتفاع الأسعار ، وانسحاب الضرر على العامة . وهذا يفسر انضمام العامة إلى الحركة التي كانت قياداتها بورجوازية تجارية .

وينم تضامن تجار وعامة القيروان مع نظرائهم في رقادة عن خاصية التنظيم المحكم للثورة ؛ بفعل نظام « الأصناف » الذي عرفته أسواق القيروان منذ وقت مبكر . كما يدل قيام العسكر بردع الثوار في قسوة ووحشية ، عن ظاهرة تسلط العسكر التي شهدها العصر برمته .

ويفهم من موقف الوزير والحاجب « المائع » ، والتراوح بين العنف واللين إزاء الثوار ؛ طبيعة الجهاز البيروقراطي كشريحة « برجو - إقطاعية » . وفي تدخل « الفقيه الزاهد » للوساطة بين الأمير والثوار لصالح الأخيرين ؛ دلالة على انتماء « الإنتليجنسيا » الدينية إلى الطبقتين البورجوازية والعامة ؛ على عكس « الفقهاء المالكية » الذين شكلوا شريحة إقطاعية اقتنت « الضياع » وتولت المناصب العليا ؛ كالقضاء والإفتاء . وارتضاء الثوار وساطة الفقيه الزاهد برهان على الغطاء الإديولوجي الثيولوجي للحركات الاجتماعية . وتراجع الأمير الأغلبي عن إجراءاته يكشف عن ضعف النظام « المتبرجز » في ظل تسلط العسكر ، فضلا عن تعاطفه مع القوى البورجوازية التي أفرزته أصلا .

وتدل الأحداث التالية على هذا « التعاطف » بما لا يدع سبيلا للشك ؛ فعلى إثر انتهاء الحركة « رد الأمير المظالم ، وأسقط القبالات . . . وأعتق مماليكه ، وأعطى فقهاء القيروان ووجوه أهلها أموالا عظيمة ليفرقوها في الضعفاء والمساكين [١] » .

وعول خلفاؤه على الاستعانة بالعامة ؛ فجندوهم في الجيش لفل شوكة العسكر السوداني ، كما نصبوا الفقهاء الأحناف في « الجهاز الإداري » بدلا من المالكية [٢] . ومعلوم أن الأحناف كانوا معتزلة في الكلام ، والمعتزلة رواد النظر العقلي وسدنة التيار الليبرالي المعبر عن الفكر البورجوازي .

وقد شهدت أحداث العصر الرستمي الأخير ظاهرة قيادة الفقهاء الكوفيين والمعتزلة ،

---

(١) المصدر نفسه : ١٧٨ .

(٢) محمود إسماعيل : الأغالبة : ١٩٣ .

وحتى الشيعة حركات العامة [1] لمناجزة « النظام » الرستمي الذي احتوته القبائل «المتعسكرة» - كنفوسة - ، وكبار التجار الإباضية الذين شكلوا إحدى شرائح الإقطاعية . والمراجع [2] تزخر بإشارات عن تحريض هؤلاء الفقهاء عامة تاهرت « لتبييت خبر الإباضية » و«الرستمية» وأحلافها .

وبالفعل ؛ تعددت « قومات » العامة وتعاظم نفوذهم إلى حد التحكم في تنصيب الأمراء وعزلهم ؛ دون الرجوع إلى شيوخ القبائل . ذكر ابن الصغير [3] في هذا الصدد « بادر العوام والفتيان دون القبائل بتنصيب أبي حاتم يوسف » .

لقد تمحور الصراع بين البورجوازية والإقطاع حول مسألة تنصيب الأئمة . ولما كانت الغلبة للقوى الإقطاعية القبلية ؛ لم تدخر قيادات البورجوازية وسعا في الاتصال بالدعوة الفاطمية ؛ التي أجهزت على النظام الرستمي سنة ٢٩٧ هـ .

ونفتقر إلى مادة تاريخية تتعلق بالثورات الاجتماعية في الدولة المدرارية . ومع ذلك نرجح قيامها في أواخر العصر ؛ إستنادا إلى انتشار التشيع في أوساط البورجوازية والعامة[4] وحسبنا ما قام به بعض التجار في سجلماسة من تدبير الاتصال بين عبيد الله المهدي وداعيته أبي عبد الله الشيعي في إفريقية .

والمعلومات ضافية عن الحركات الثورية في فاس الإدريسية . فمن أسماء قادتها المغمورين ؛ نستشف انتماءهم الاجتماعي للطبقات المستضعفة . وعلى سبيل المثال قاد عبد الرحمن بن سهل عامة فاس في الثورة على يحي بن علي بن محمد بن إدريس [5] . وتزعم عبد الرزاق الصفري الثورة على علي بن عمر بن إدريس . وتذكر المراجع أن الثورة اندلعت في ظروف اقتصادية عصيبة ؛ استمرت سبع سنوات عجاف ، انتشر إبانها القحط وشحت الأقوات [6] .

وليس أدل على الطابع الاجتماعي للثورة ؛ من تبنيها إديولوجية متطرفة ؛ هي الخارجية الصفرية . وقد نجح الثوار في الاستيلاء على عدة مدن ذات أهمية تجارية . ثم زحفوا على

(١) أبو زكريا : ورقة : ٣٦ .
(٢) ابن الصغير : ٥١ ، ابن عذاري : ١ : ٢٧٨ .
(٣) سيرة الأئمة الرستميين : ٥٠ .
(٤) محمود إسماعيل : الخوارج : ٢١٢ ، ١٣ ، ١٤ .
(٥) السلاوي : ١ : ٧٨ .
(٦) حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي : ٣ : ١٦٣ .

فاس ، وناصرهم سكان عدوة الأندلسيين ؛ بينما آزر سكان عدوة القرويين الإمارة الإدريسية(١) . وإذا ما علمنا أن العدوة الأولى احتوت معظم أهل الحرف ، بينما كانت الثانية موئلا للجند العربي ؛ أدركنا عمق البعد الاجتماعي للصراع . كما ينم وجود أشياع للدعوة الإسماعلية في الدولة الإدريسية في ذلك الحين ، عن ترقب البورجوازية والعامة ساعة الخلاص من سطوة العسكر على يد الفاطميين .

والبحث عن دور للعامة في الحركات الثورية بالأندلس لا تكتنفه صعوبات . فقد سبقت الإشارة إلى أن تفاقم المشكلات السوسيو - اقتصادية الناجمة عن تسلط العسكر ؛ التي أفضت إلى ظهور حركات الفتوة . وبديهي أن يتطور نشاطها إلى طور أكثر تنظيما وفاعلية بفضل مساندة الإنتيلجنسيا الدينية(٢) . وبديهي أيضاً أن يعمد الأمراء إلى الاستعانة بالعامة لمواجهة تسلط العسكر في قرطبة .

ومعلوم أن العسكر استقل بالكور المجندة التي فشت فيها الإقطاعية العسكرية ؛ فتحول الفلاحون إلى عبيد ، وصودر التجار وغرموا . وتمثل رد الفعل في اندلاع ثورات فلاحية ومدينية ، فضلا عن ثورات عامة استهدفت الإطاحة بالإقطاعية العسكرية في طول البلاد وعرضها .

ولا اعتبار لتفسيرات بعض الدارسين(٣) الذين وصموا تلك الثورات بالشعوبية والطائفية . « ففتن المولدين » و« انتزاء البربر » - حسب منظورهم - كانت فيما نرى - ثورات اجتماعية قحة . وحسبنا أنها ضمت عناصر شتى وعصبيات مختلفة ؛ لوضع حد لتسلط الأرستقراطية العسكرية - وبالذات العربية - المتعجرفة . لقد سيطر العرب منذ الفتح على الأقاليم الزراعية الخصبة ، واتخذوها ضياعا وإقطاعات ، سخروا في فلاحتها المولدين والبربر ، واعتبروهم « أراذل وسفلة وأعاجم »(٤) .

وانتهز المستضعفون ضعف الحكومة المركزية ، وتناحر أمراء الإقطاع ؛ وانتظموا تحت

(١) محمود إسماعيل : الخوارج : ١٣٧ ، ٣٨ .
(٢) أحمد بدر : تاريخ الأندلس وحضارتها : ٢٢٩ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٣٥ وما بعدها .
(٤) ابن القوطية : ٦٣ .

زعامات من بني جلدتهم للقيام بالثورات [١] . ففي شمالي الأندلس نجح الثوار المولدون في إقامة كيان مستقل سادته العدالة ؛ تمثل في إمارة بني قسي . وحذا البربر حذوهم في غربي الأندلس .

ومن أشهر الثورات العامة ؛ حركة عمر بن حفصون التي عرضنا لها سلفا . ونضيف بضع ملاحظات تؤكد مغزاها الاجتماعي ، وتدحض دعاوى المؤرخين الذين دمغوها بالعنصرية والطائفية . ذكر ابن عذاري [٢] أن الحركة استهدفت تحرير المولدين من عبوديتهم ، وتطلعت إلى تحرير المستضعفين من غير المولدين بربرا كانوا أم عربا [٣] وهذا يفسر تحالف ابن حفصون مع بني حجاج العرب ضد بني جلدتهم أمراء قرطبة [٤] . كما حاول الاستعانة بقوى عربية خارجية كالأدارسة والأغالبة [٥] والفاطميين [٦] . يضاف إلى ذلك أن انتماء زعيم الثورة إلى أسرة نبيلة ، وانسلاخه عن طبقته الأرستقراطية ، وتصديه للدفاع عن المستضعفين ، ورفضه إغراءات الإمارة بالمال والمناصب [٧] . وفي ذلك كله دليل لا يرقى إليه الشك على الطابع الاجتماعي للثورة .

إن ظاهرة تشويه الحركات الثورية في التاريخ الإسلامي ترجع إلى تواتر الروايات « الموضوعة » من قبل مؤرخي البلاط ، وأمثالهم من ذوي الإنتماءات الأرستقراطية . وجاراهم في ذلك المستشرقون المثاليون « سدنة الرأسمالية » . وعن هؤلاء وأولئك نقل المؤرخون البورجوازيون العرب بوعي أو بدون روية .

لذلك تآمر الجميع على تشويه الحركات الثورية ومسخها ؛ فاعتبروها «تطاولا» على «أولي الأمر » و « فتنا تخل بسنة الله في خلقه [٨] » وقد يهملونها كلية فلا يعرضون لشيء من أخبارها .

(١) ابن حيان : ملشور : ٩١ .
(٢) البيان المغرب : ٢ : ١١٤ .
(٣) أحمد بدر : تاريخ الأندلس وحضارتها : ٢٤٩ .
(٤) محمود إسماعيل : الأغالبة : ١٣١ .
(٥) ابن خلدون : ٤ : ٢٩٣ .
(٦) ابن القوطية : ١٠٩ .
(٧) ابن عذاري : ٢ : ١٥٧ .
(٨) راجع : مقدمة كتابنا : الحركات السرية في الإسلام .

ونسوق في هذا الصدد نصا لابن حيان [1] يوضح منظوره - كمؤرخ بلاط لم يستطع الفكاك من إسار طبقته ؛ رغم ما أثر عنه من موضوعية - للحركات الثورية الاجتماعية بالأندلس . يقول « شذت منهم أسماء زعانف من أوساب منهم ، وأتباعهم ، سلكوا في الخلاف سبيلهم ، ولم يبلغوا شأوهم ، فأعرضنا عنهم لقمأة أحوالهم» . ولاغرو ، فكثيرا ما نقل عن الرازي [2] - وهو مؤرخ بلاط أيضا[3]-اعتبر الثورات « فتنا » وزعماءها «خبثاء» .

إن تلك التهم - وأمثالها - قرائن غير مباشرة على تبني الحركات الثورية مضامين اجتماعية ؛ استهدفت التصدى لتغيير واقع مهترىء ؛ فقامت بالثورات ضد القوى «المتسلطة» السائدة التي كان من صالحها أن يبقى الوضع على حاله . فقوى التغيير من ثم تنفرد بدورها « الدينامي » في الصيرورة التاريخية ، وبدمائها تنجز الانعطافات التطورية الكبرى .

فبرغم النجاحات المحدودة التي أحرزتها القوى البورجوازية والمستضعفة ، وبرغم محاصرتها من قبل الإقطاعية العسكرية ؛ تمكنت من الانتقال بالمعارضة إلى طور أكثر إيجابية ؛ فأقامت كيانات سياسية ذات طابع بورجوازي قح ؛ كانت إرهاصا بورجوازيا أخيرا استأصل شأفة الإقطاعية المرتجعة .

وغني عن القول أن بعض مؤسسي تلك الكيانات كانوا دعاة في الحركة الإسماعلية ؛ التي استترت في عصر الإقطاعية المرتجعة ، وبثت الدعاة في كافة أرجاء العالم الإسلامي يدعون لإمام « يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا » .

وأتاح استتار الأئمة في مرحلة الدعوة ؛ فرصة استقلال بعض الدعاة ، والتمكين لأنفسهم بإقامة دول مستقلة . وفي ذلك دلالة على غلبة الأساس السوسيو - سياسي على العامل الإديولوجي الدعائي في قيام تلك الدول . ومن أهم الكيانات البورجوازية التي ظهرت أواخر عصر الإقطاعية المرتجعة ؛ الدولة القرمطية في البحرين والدولة الصفارية في خراسان ، والمدينة - الدولة في مجانة بالأندلس ، فضلا عن إمارة الخوارج الإباضية بعمان التي أسست في العصر السابق ، وظلت قائمة رغم سطورة الإقطاعية [4] .

---

(١) المقتبس : ملشور : ٣٣ .
(٢) المصدر نفسه : ١٣٣ .
(٣) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٦٢ .
(٤) عن هذه الإمارة : راجع : محمود اسماعيل : الخوارج : ٥٥٢ ، ١٩٩ ، ومابعدها .

وليس صدفة أن تطبع قوة الإنتاج السائدة الطابع العام لكل دولة من تلك الدول . فالدولة القرمطية كانت في جوهرها « دولة فلاحين » .

وليس صدفة أن تطبع قوة الإنتاج السائدة الطابع العام لكل دولة من تلك الدول . فالدولة القرمطية كانت في جوهرها « دولة فلاحين » ، والدولة الصفارية « دولة أهل الحرف » في الغالب ، وإمارة مجانة كانت « مدينة التجار » دون مدافع .

فالقرامطة استندوا إلى الفلاحين في سواد العراق [1] ؛ ليؤسسوا دولتهم برئاسة فلاح نبطي يدعى حمدان بن الأشعث . إندرج حمدان في سلك الدعوة الإسماعلية حتى صار داعية . ثم استقل عنها بعد ازدياد أنصاره من النبط والعرب والأكراد . واكتسبت حركته طابعا « أمميا » لا يضع اعتبارا للون أو جنس [2] ؛ برغم تعدد العناصر المندرجة فيها .

وتوسعت الدولة ، فضمت البحرين ، وامتد نفوذها إلى بعض مدن الشام ؛ لتحتوي قطاعات من الحرفيين والتجار وصيادي الخليج . لذلك آزرتها «الأصناف» - التي تحولت آنذاك إلى نقابات - في صراعها مع القوى الإقطاعية المحيطة . ولا غرو فقد «كانت الأصناف تضطهد من قبل القوى الإقطاعية ، وتزدهر في ظل النظم البورجوازية » [3] .

وعبرت الحركة القرمطية في مضمونها العام «عن ظاهرة اتفاق المصلحة بين الفئات الصغيرة ضد الأغنياء والأشراف ؛ بغض النظر عن أصولهم ؛ تحت إلحاح التطورات الاقتصادية والاجتماعية [4] » . وفي ذلك دليل على غلبة الدوافع السوسيو - اقتصادية على الغطاء الإديولوجي . فلا يعنينا كون الغطاء إسماعيليا ، أو « دعوة توفيقية ذات نزعات إسلامية وهرطقية وأفلاطونية محدثة وثانوية ومزدكية » [5] بقدر ما أنجزته الحركة « من تنظيم إشتراكي اجتماعي » [6] .

وقد سبق لنا دراسة الموضوع [7] ، وانتهينا إلى أن الحركة - في التحليل الأخير - «تجربة رائدة في الاشتراكية» . ومن ثم لا محل لمعاودة اللجاج في محاجاة الدارسين الذين عارضوا

---

(١) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ١٧٨ .

(٢) الدوري : ٧٤ .

(٣) لومبار : ١٣٩ .

(٤) الدوري : ٧٤ .

(٥) لومبار : ١٣٨ .

(٦) الدوري : ٧٤ .

(٧) الحركات السرية في الإسلام : ٨٢ وما بعدها .

ما انتهينا إليه من أحكام . ونكتفي بشهادة جديدة على صحة ما ذهبنا إليه . يقول الدوري[1] : « . . . . وألغوا الإقطاع والفوارق وقدموا السلف للفلاحين ، وقدموا المساعدات المالية للعمال ، وسيطروا على التجارة الخارجية ، وصاروا على خطة الاكتفاء الذاتي ، وعززوا ذلك بضرب عملة من الرصاص ليمنعوا انتقال الثروة إلى الخارج » .

ومرة أخرى ؛ نلح على أسبقية الأساس السوسيو - اقتصادي على الأغطية الإديولوجية ؛ في تفسير نشاط المعارضة ضد الإقطاعية المرتجعة . وقرينتنا في هذا الطور من أطوارها ؛ قيام كيانات سياسية بورجوازية حرفية وتجارية بدون إيديولوجيات .

فالدولة الصفارية (٢٥٤ - ٢٩٠ هـ) في خراسان ؛ لم تستند إلى دعوة مذهبية في قيامها . أسسها يعقوب بن الليث الصفار ، وهو حرفي - صانع أواني نحاسية - من بيت متواضع . بدأ حياته قاطع طريق ترأس جماعة من المطوعة كانت تسطو على القوافل الآتية من المشرق إلى العراق .

وكان إقليم سجستان - حيث قامت الدولة - موئلا لنشاط الصعاليك ؛ ومعظمهم من العناصر الخارجية الآبقة [2] ، أو من سكان الإقليم المحاصر بإمارات إقطاعية عسكرية . وهذا يعني أن خراسان التي اشتهرت في العصر السابق بأنها موطن الصناعة والتعدين ؛ عمتها الفوضى والقلاقل في عصر الإقطاعية المرتجعة . وهذا يفسر لماذا انحازت طوائف الحرف إلى الحسن بن زيد العلوي ليؤسس دويلة - قصيرة العمر - في طبرستان [3] . وكان سقوطها دليلا على ما عانته بلاد فارس عموما من تسلط العسكر التركي ؛ فتحولت بعض أقاليمها إلى كيانات إقطاعية عسكرية متناحرة ؛ وظل البعض الآخر « مناطق رهوية » تعاني فراغا سياسيا .

كان قيام الدولة الصفارية محاولة لملء هذا الفراغ . فاستطاع يعقوب الصفار استقطاب الحرفيين في سجستان ؛ ليؤسس دولة مستقلة ؛ متحديا خلافة بغداد و «عصبة» سامرا . وحاول - وخلفاؤه من بعده - تحقيق وحدة إيران ، فابتدع نظما عسكرية صارمة وجند الجيوش وعبأها . لكن حصاره بقوى عسكرية إقطاعية موالية لسامرا ؛ حال دون تحقيق أهدافه . ولا غرو ؛ فقد استنزفت الدولة الصفارية في صراعها مع السامانيين ، وسقطت في

---

(١) مقدمة : ٧٥ .

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان : ٢ : ٣١٢ : بولاق ١٢٣٨ هـ .

(٣) الطبري . تاريخ الرسل والملوك ١١ : ٢٣٤ .

النهاية على أيديهم .

ومع افتقارنا إلى معلومات عن طبيعة المجتمع الصفاري ؛ فإن الإشارات النادرة تكشف عن وجود نظام ديموقراطي [1] ذي مسحة عسكرية[2] غلابة .

وبرغم ما بذله الصفاريون من جهود عسكرية - حتى كان يعقوب يشرف على تدريبات الجند بنفسه [3] - لم تعمر دولتهم ، ولم تتجاوز إقليم سجستان . ولا يرجع ذلك إلى محاصرة الدولة بقوى إقطاعية عسكرية فحسب ؛ بل إلى « مراهقة » البورجوازية الصفارية وقصورها . فقد اصطدمت مع قوى ثورية مجاورة ؛ كالزيديين بطبرستان ، وحركة الزنج بالأهواز . كما كان افتقارها إلى إديولوجية حافزة من أسباب عجزها عن تحقيق وحده إيران - وهو ما قام به البويهيون فيما بعد - وإقامة دولة « عريضة الملك عظيمة الاستيلاء » على حد قول ابن خلدون .

ونفس الشيء يقال عن المدينة الدولة في مجانة بالأندلس . فقد أسستها جماعات من التجار الصغار ؛ وصفهم الحميرى [4] بأنهم « من أوباش الأندلس ، لهم مراكب يرتادون بها الأماكن الخالية وينتجعون البلاد » .

وهذا النص بالغ الدلالة في الكشف عن الأساس السوسيو - اقتصادي لدويلة التجار بمجانة . فقد كانت شبيهة بالمدن الإيطالية المعاصرة لها ؛ من حيث الوضعية الاقتصادية والاستقلال الذاتي Autonomia ؛ إذ كان موضعها في الأصل سوقا موسمية ، نزله البحريون التجار وحولوه إلى سوق دائم . وأظهروا حسن المعاملة مع الأهلين ؛ فعمروا المكان ، وأقاموا مدينة على غرار قرطبة[5] . ولم يمانع أمير قرطبة في تنصيب أحد منهم حاكما على مجانة ؛ دون أن يمارس عليها أدنى نفوذ . ولما كانت الإمارة محاطة بقوى إقطاعية عسكرية ؛ لم يتقاعس أهلها عن تدجيجها بالأسواق والحصون [6] .

وقد أشاد المؤرخون باستقرار الأحوال في مجانة ؛ إذ سادها الأمن ، وعمها الرخاء ؛ في

(١) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ١٩٧ .
(٢) المسعودي : ٣ : ٤٤٤ .
(٣) المصدر نفسه : ٤٤٣ .
(٤) نقلا عن : أحمد بدر : المرجع السابق ١٢٤ .
(٥) ابن عذاري : ٢ : ١٩٠ .
(٦) ابن حيان : ملشور : ٨٨ .

عصر حافل بالفوضى والمجاعات . ذكر ابن حيان[1] «أن المسافرين عندهم كانوا يضعون أمتعتهم في الأسواق والشوارع ، مطروحة بلا حارس فلا يكاد يضيع منها شيء» .

ويرغم عجز مجانة عن التوسع ؛ فحسبها البقاء والاستمرار بمنأى عن خطر القوى الإقطاعية المجاورة ؛ حتى خلافة عبد الرحمن الناصر .

صفوة القول ؛ إن قيام الكيانات السياسية البورجوازية تتويج لنشاط المعارضة ضد العسكر في عصر الإقطاعية المرتجعة . وأن قصر عمر بعض تلك الكيانات ، وضآلة نفوذ بعضها الآخر ؛ مرتبط بحجم وثقل القوى البورجوازية على الصعيد السوسيو - اقتصادي . وفي كل الأحوال كان مجرد تواجدها واستمراريتها إرهاصا للصحوة البورجوازية الأخيرة ؛ التي أطاحت بالإقطاعية ؛ ليبدأ العالم الإسلامي حقبة جديدة في تطوره التاريخي .

(١) المصدر نفسه : ٨٩ .

المبحث الثاني

الصحوة البورجوازية الأخيرة

١

العوامل الممهدة

شهد العالم الإسلامي حول منتصف القرن الرابع الهجرى تحولا تاريخيا عميقا ؛ على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية . وكان هذا التحول مرتبطا بصحوة البورجوازية وأفول الإقطاعية . واستمرت الصحوة قرابة قرن من الزمان ؛ انتكست بعده ؛ لتسود الإقطاعية من جديد ، وتطبع بطابعها عدة قرون تالية .

ومن ثم ؛ اختلف « القرن الذهبي » الذي انتعشت إبانه البورجوازية ، اختلافا جذريا عن سابقه ولواحقه ، وشكل معلما جوهريا في صيرورة التاريخ الإسلامي . وعلى ذلك ؛ فتعمق دراسة المد البورجوازي الأخير ؛ قمين بالكشف عن تفسير الإشكاليات الخلافية التي أثيرت - ولا تزال - حول تخلف العالم الإسلامي ؛ من جراء عدم إنجاز تحول رأسمالى على غرار ما حدث في أوروبا .

وقد أسفرت دراسة القرن السابق - الذي سادته الإقطاعية المرتجعة - عن ارتباطها اقتصاديا بالإنتاج الإكتفائي الاستهلاكي ، واجتماعيا بغلبة الشعوب العسكرية البدوية ، وسياسيا بالتجزئة الإقليمية الإثنية ، وفكريا بغلبة التيارات النصية المحافظة . كما اتضح اهتراء

وتحلل الإقطاعية بسبب التناقضات داخل بنياتها وتضارب مصالح شرائحها من العسكر والكتاب وكبار التجار ، وردود الفعل المضادة من قبل البورجوازية التي تصدت لقيادة المنتجين في حركات ثورية ضعضعت الإقطاعية ، وأجهزت عليها في النهاية ؛ مستهلة عصراً جديداً طبعته بطابعها ، في كل جوانبه وعلى كافة مستوياته .

فعلى الصعيد الاقتصادي ؛ غلب نمط الإنتاج البورجوازي - وخاصة التجاري - بعد استرداد السيطرة على طرق ومنافذ التجارة العالمية . وعلى المستوى الاجتماعي ؛ برز دور الشعوب والإثنيات المتحضرة ، وانتعشت الحياة المدينية بصورة لم تحدث سلفا ولا بعدا . ومن الناحية السياسية ؛ ظهرت الوحدات السياسية الكبرى كبديل للتجزئة الإقليمية ؛ فضم البويهيون جل الأقاليم الشرقية ، واحتوى الفاطميون معظم بلاد المغرب ومصر والشام وبعض أقاليم الجزيرة العربية ، واستعاد أمويو الأندلس وحدة البلاد في خلافة مركزية . وعلى الصعيد الفكري ، غلبت الإديولوجيات الثورية ، وخاصة الشيعية ، وساد الفكر الليبرالى ، وبلغت الحضارة الإسلامية ذروتها .

لم تجر تلك التحولات الكبرى عفوا ، كما لم تتطور ظواهرها بمعزل عن بعضها البعض ؛ إنما توحدت خيوطها بوحدة مصدرها الكامن في الصحوة البورجوازية ؛ أو بالأحرى أفرز نمط الإنتاج البورجوازي السائد أبنيته العلوية السياسية والحضارية . فما هي الظروف التي مهدت لحدوث تلك الانعطافة التاريخية . ؟

سبق تحليل تحلل الإقطاعية وفقا لتناقضاتها الداخلية . لكن عوامل خارجية تتعلق بتأثير تجارة المسافات البعيدة عملت عملها في الإسراع بتداعيها ثم انهيارها . صحيح أن التجارة الدولية أعجز من أن تحدث ثورة بورجوازية ؛ لكنها عامل ممهد لتنامي المد البورجوازي . وهو أمر أجمع عليه الدارسون بخصوص الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية في أوربا[1] . ونجزم بفعاليتها في نخر عظام الإقطاع في العالم الإسلامي . فالثابت أن « تداول السلع هو نقطة البدء لرأس المال . فإنتاج وتداول السلع المتطور ؛ أي التجارة ؛ يشكلان الشرطين التاريخيين المسبقين اللذين يقوم رأس المال على أساسهما . لقد افتتحت التجارة العالمية والسوق العالمية قصة حياة رأس المال »[2] .

---

(١) مجموعة من الدارسين : **الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية** : ٦٧ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه : ٧٨ : نقلا من رأس المال لكارل ماركس . المجلد الأول .

وتبدو وجاهة تلك المقولة بالنسبة لأوضاع العالم الإسلامي ؛ إذا وضعنا في الاعتبار أن البورجوازية الإسلامية كانت تجارية في الأساس ؛ ارتبطت صحواتها وانتكاساتها بالسيطرة أو فقدانها على طرق التجارة العالمية . وفي العصر السابق ارتهن خفوتها بخسران مصادر التجارة الشرقية ؛ نتيجة تذؤب الخطر الصيني ، وفقدان السيادة على البحار الشرقية . كذلك ما نجم عن الوفاق البيزنطي - الكارولنجي وتفاقم خطر النورمان ؛ من إقصاء النفوذ الإسلامي عن البحر المتوسط ، وفقدان دور الوساطة في التجارة بين الشرق والغرب . هذا فضلا عن تهديد تجارة السودان - الذهب والرقيق - من قبل قبائل زناتة البدوية ؛ وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية وخيمة . لقد ساعدت تلك المعطيات الخارجية على تكريس الإقطاعية ؛ كما ذكرنا سلفا .

فما الذي استجد في علاقات القوى العالمية ؛ بحيث استعاد العالم الإسلامي هيمنته على التجارة الدولية ، وبالتالي تهيئة الظروف الممهدة لتنامي المد البورجوازي؟

في الشرق ؛ أجمع الدارسون على أن « سفن المسلمين وقوافلهم كانت تجوب كل البحار والبلدان [1] » ، وأن « الأساطيل الإسلامية سادت مياه البحار الشرقية»[2] . وسبق أن أوضحنا كيف هبت رياح البورجوازية في أخريات سني الإقطاعية المرتجعة ؛ فظهرت كيانات سياسية ذات طابع بورجوازي ، فضلا عن « برجزة » بعض النظم التقليدية ؛ كما هو حال السامانيين والغزنويين .

فالسامانيون ؛ اتسعت دولتهم بفضل النشاط التجاري ؛ على حساب الكيانات الإقطاعية المجاورة ، وبرز نفوذ القوى البورجوازية حين فرضت إديولوجيتها الثورية الإسماعيلية على بعض الأمراء . والغزنويون توسعوا في الهند ، وقضوا على معاقل المقاومة الهندوكية وقضوا على أوكار القرصنة في البحار المحيطة . وبلغ نفوذ القوى البورجوازية حد التطاول على السلطة ؛ فلم تدخر وسعا في قمعها . وهذا يفسر اضطهاد العناصر الإسماعيلية في الهند آنذاك .

مرد هذا التنامي البورجوازي - في التحليل الأخير - إلى حدوث تغيير في موازين القوى تم لصالح « دار الإسلام » في المشرق . فالخطر الصيني - الذي طرد التجار المسلمين من كانتون في العصر السابق - إنكمش في هذا العصر . فقد سقطت الأسرة الحاكمة ،

---

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٧١ .

(٢) لومبار : ١٩٢ .

وحلت محلها أسرة جديدة ؛ إحتكرت النشاط التجاري داخل البلاد ، وعمدت إلى التعاون مع القوى الإسلامية المجاورة في تسويق منتجاتها داخل العالم الإسلامي الشرقي وخارجه . والحوليات المعاصرة تتحدث عن عقد مصاهرات بين الأسرتين الصينية والسامانية ، وكذا عقد اتفاقيات تجارية تمخضت عن عودة التجار المسلمين إلى مباشرة نشاطهم في الصين . ففي عام ٩٧١ م أعاد إمبراطور الصين تنظيم ديوان البحر في مدينة كانتون ، وفتحها للتجار المسلمين ، واستقبلهم بحفاوة ومودة ، وسمح لهم بتوسيع نشاطهم في مدينتي هانجشون ومانجشون فضلا عن كانتون [١] .

وفي الجبهة الآسيوية الشمالية ؛ توقفت إغارات الروس والبلغار وأمنت الطرق المؤدية إلى حوض الفلجا [٢] ، ودب النشاط التجاري في بحيرة آرال وبحر قزوين ، وامتد إلى بحر البلطيق والبحر الأسود . وعقدت اتفاقيات تجارية مع ملوك البلغار على إثر سفارة ابن فضلان المشهورة [٣] ، سمح بمقتضاها للتجار المسلمين بمزاولة نشاطهم في بلاد البلغار نظير رسوم معلومة [٤] . وبالمثل سمح لتجارهم بالإقامة في « دار الإسلام » [٥] وممارسة نشاطهم في حرية وأمان .

ونفس الشيء يقال عن فتح مغاليق التجارة مع بيزنطة ، فقد كفت عن إغاراتها على أعالي العراق والشام . ويعزى هذا التحول في العلاقات البيزنطية الإسلامية إلى خلافها مع الفرنجة ، وانشقاق المدن الإيطالية عليها ؛ للخلاص من سياستها التجارية الإحتكارية . ولا غرو ؛ فقد تاجرت تلك المدن مع المسلمين في الشام ومصر ، ضاربة عرض الحائط بالمحاذير البيزنطية [٦] .

وهذا يفسر عقد البيزنطيين اتفاقيات تجارية مع البويهيين والفاطميين ؛ سمح بموجبها بوجود جاليات تجارية إسلامية في المدن البيزنطية [٧] ؛ تعهد الأباطرة بحمايتها وضمان أمنها [٨] .

---

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٤٤ .
(٢) مسكويه : ٢ : ٦٧ .
(٣) التفصيلات في : المسعودي : ٢ : ١٠٥ .
(٤) لومبار : ١٩٧ .
(٥) الدوري : ٧٠ .
(٦) لومبار : ١٥٥ .
(٧) المقدسي : ١٤٨ .
(٨) أصدر أباطرة بيزنطة تشريعا يقضي بأنه في حالة عدم تسويق جزء من بضائع التجار المسلمين في أي من مدن بيزنطة ؛ فعلى والي المدينة أن يشرف بنفسه على ضمان تصريف تلك البضائع . أنظر : لومبار : ١٩٧ .

وفي جنوبي آسيا ؛ استطاع الغزنويون تطهير البحار الشرقية من «متلصصة البحر» . كما تمكن القرامطة من السيادة على مياه الخليج الفارسي ؛ بينما ضمن الفاطميون - بعد استيلائهم - على عيذاب - سيولة الملاحة في البحر الأحمر .

معنى ذلك أن الطرق الداخلية عمها الأمن وإقرار النظام ، والسيادة الإسلامية على البحار الشرقية عادت إلى سابق عهدها ، والأخطار الخارجية توقفت عن إغاراتها . وكلها عوامل ساعدت - دون شك - على إحياء النشاط التجاري في العالم الإسلامي الشرقي ، وهيأت مناخا ملائما لتنامي المد البورجوازي .

ونفس الشيء يقال عن تطور الأحوال في الغرب الإسلامي ، فالبحر المتوسط تحول إلى « بحيرة إسلامية » بعد صراع مرير مع البيزنطيين والفرنجة . وتجارة السودان عادت إلى سابق عهدها ؛ بعد قيام الدولة الفاطمية في المغرب والخلافة الأموية بالأندلس .

ومن المفيد إثبات نص هام لابن خلدون [1] بالغ الدلالة على استرداد المسلمين سيادتهم على البحر المتوسط ، إذ يقول :

« وكانت أساطيل إفريقية والأندلس في دولة العبيديين والأمويين تتعاقب إلى بلادها في سبيل الفتنة ؛ فتجوس خلال السواحل بالإفساد والتخريب وانتهى أسطول الأندلس أيام عبد الرحمن الناصر إلى مائتي مركب أو نحوها ، وأسطول إفريقية كذلك مثله أو قريبا منه . وكان المسلمون لعهد الدولة الإسلامية قد غلبوا على هذا البحر من جميع جوانبه ، وعظمت صولتهم وسلطانهم فيه ؛ فلم يكن للأمم النصرانية قبل بأساطيلهم . وكان أبو القاسم الشيعي وأبناؤه يغزون في أساطيلهم من المهدية جزيرة جنوة ؛ فتنقلب بالظفر والغنيمة . . . والمسلمون خلال ذلك كله قد تغلبوا على كثير من لجة هذا البحر ، وصارت أساطيلهم فيه جائية وذاهبة ، والعسكر الإسلامية تجيز البحر في الأساطيل من صقلية إلى البحر الكبير المقابل لها من العدوة الشمالية ؛ فتوقع بملوك الإفرنج ، وتثخن في ممالكهم ؛ كما وقع في أيام بني الحسين ملوك صقلية القائمين فيها بدعوة العبيديين . وانحازت أمم النصرانية بأساطيلهم إلى الجانب الشمالي منه ؛ من سواحل الإفرنجة والصقالبة وجزائر الرومانية لا يعدونها ، وأساطيل المسلمين قد ضربت عليهم ضراء الأسد على فريسته ؛ وقد ملأت البسيط من هذا البحر عدة وعددا ، واختلفت في طرقه سلما وحربا ؛ فلم تظهر للنصرانية

(١) المقدمة : ٢٢٠ ، ٢١ .

فيه ألواح » .

ولعل من الأمور التي ساعدت على سيادة المسلمين البحر المتوسط ؛ تفاقم الصراع بين قوى العالم المسيحي . فإبان السيادة البيزنطية ؛ دب الخلاف بين المدن الإيطالية وأباطرة بيزنطة من جراء احتكار البيزنطيين تجارة العبور في البحر المتوسط ، وحظرهم على المدن الإيطالية التعامل مع العالم الإسلامي (١) . كما شجر الصراع بين البيزنطيين والفرنجة لنفس الأسباب ، فضلا عن التنافس على مناطق النفوذ في إيطاليا . وقد أفضى الصراع بين هذه القوى إلى اضعافها جميعا ، وحسبنا أن إمبراطورية الفرنجة سادتها الفوضى والتجزئة الإقطاعية ؛ فتطاول أمير بروفانس على الإمبراطور ، واستولى على ممتلكاته في إيطاليا ، ودخل في صراع مع البابوية (٢) . كما انقسمت الممالك النصرانية في إسبانيا على نفسها ، وشجرت صراعات بين بعضها البعض ؛ أفضت إلى إضعافها أيضاً . وتوقفت إغارات النورمان على شواطىء الأندلس ، وتحولت إلى سواحل الإمارات النصرانية المطلة على المحيط الأطلسي .

بديهي أن يتيح الصراع بين قوى العالم المسيحي ؛ إنتعاش النشاط البحري الإسلامي ، خاصة بعد قيام الدولة الفاطمية في المغرب والخلافة الأموية في الأندلس . فقد أولى الفاطميون أمور البحر اهتماما خاصا منذ خلافة المهدي ؛ فشرع في إنشاء أسطول قاعدته المهدية (٣) . وبفضله تمكن من دعم النفوذ الفاطمي في صقلية ؛ فأصبحت ثغرا تنطلق منه الإغارات على سواحل إيطاليا وبلاد الفرنجة (٤) . ولا غرو ؛ فقد أسس المهدي قواعد بحرية على أرض قلورية (٥) ، وكان ذلك من أسباب إضعاف النفوذ البيزنطي في إيطاليا . وعقدت مدن نابلي وجايتا وأمالفي معاهدات أمن وتجارة مع المهدي ؛ كانت شروطها في صالحه . وواصل القاسم سياسة والده ؛ ففتح جزيرة قورسيقية وناجز أساطيل الفرنجة ودحرها .

ولما انتقل الفاطميون إلى مصر ، ومدوا نفوذهم إلى الشام ؛ اتخذوا من موانيها قواعد

---

(١) لومبار : ١٩٧ .
(٢) أحمد بدر : تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري : ١٣١ .
(٣) ابن عذاري : ١ : ٢٣٣ .
(٤) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٣١ .
(٥) ابن الأثير : ٨ : ١١٦ .

بحرية . وتعاظم أسطول المعز لدين الله الفاطمي ؛ حتى بلغ ستمائة قطعة بحرية [١] . وبرغم تولي الأسرة المقدونية العسكرية زمام السلطة في بيزنطة ، ومحاولاتها استرداد النفوذ البحري في البحر المتوسط ؛ فقد منيت الأساطيل التي أنفذها نقفور فوقاس ومن بعده حنازيمسكس إلى صقلية وإيطاليا بالهزائم[٢] . وبفضل جهود الزيريين في الدفاع عن النفوذ الفاطمي في موسطة البحر المتوسط ويأس الأسطول الفاطمي في شرقيه ، وإقرار السيادة الفاطمية في البحر الأحمر ؛ تحكم الفاطميون في أهم المنافذ البحرية لتجارة العبور العالمية بين الشرق والغرب .

أما غربي البحر المتوسط ؛ فقد آل إلى السيادة الأموية بالأندلس ، حيث أصبح البحر المتوسط « بحرا إسلاميا » كما ذكرنا سلفا ، «ولم تظهر للنصرانية فيه ألواح» كما ذكر ابن خلدون .

فقد تمكن عبد الرحمن الناصر من فل قوة النصارى بالأندلس ؛ فأقصاهم عن الثغور التي اقتطعوها في العصر السابق ، ونقل المعارك إلى بلادهم ، وأرغمهم على دفع الجزية[٣] . ثم اتجه - ومن بعده الحكم المستنصر - إلى الاهتمام بالأسطول ؛ فأسس قاعدة بحرية في المرية سنة ٣٤٤ هـ ، كما شيد المستنصر قاعدة أخرى في إشبيلية . وتمكن أسطول المرية من تطهير غربي المتوسط من نفوذ الفرنجة ، كما تمكن أسطول إشبيلية من التصدى بنجاح لإغارات النورمان .

وليس أدل على خزلان الفرنجة في صراعهم البحري مع أمويي الأندلس ؛ من تحول موقفهم من الهجوم إلى الدفاع . فقد آزر الناصر جماعات « البحرين الأندلسيين » [٤] التي استطاعت إقامة إمارة إسلامية في إقليم بروفانس ؛ على حساب نفوذ الإمبراطور أوتو الأول . كما كان تأسيس قاعدة بحرية في إشبيلية ؛ بمثابة إقرار للسيادة الأندلسية على الملاحة في

(١) حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٣٠٢ : القاهرة ١٩٥٨ .

(٢) ابن الأثير : ٨ : ٢٠٠ .

(٣) أحمد بدر : المرجع السابق : ٧٦ .

(٤) كانت هذه الجماعات من التجار المغامرين الذين استغلوا ضعف دولة الفرنجة ؛ فأقاموا إمارة في بروفانس ؛ قاعدتها فراكسينت . كما كان لهم قواعد بحرية بالأندلس ؛ في طرطوشة ومجانة ودانية . وقد حظوا بتأييد خلفاء قرطبة ؛ نظراً لدورهم في مواجهة الفرنجة ، ونجاحهم في الإغارة على أملاكهم في إيطاليا ، فضلا عن نشاطهم التجاري داخل الأندلس وخارجها . لذلك لم يستجب عبد الرحمن الناصر لتوسلات الإمبراطور أوتو الأول ، كي ينسحب البحريون من فراكسنيت ؛ فظلوا بها حتى اقصوا عنها سنة ٣٦٣ هـ . راجع : البكري : ٥٥ ، الإصطخري : ٥١ ، العذري : ترصيع الأخبار : ٨١ : مدريد ١٩٦٥ .

الأطلسي ، وضمان لتأمين التجارة مع السواحل المغربية على المحيط ، وخاصة برغواطة التي توثقت عرى علاقاتها مع الحكم المستنصر [1] . وبإنشاء قواعد بحرية أندلسية في سبتة ومليلية ؛ أمكن إحياء تجارة الشمال والجنوب ؛ وخاصة بعد الفتح الفاطمي لتاهرت وسجلماسة وفاس ، وتطهير الطرق المؤدية إلى بلاد السودان من أخطار البدو الزناتيين .

الخلاصة - أن الظروف الدولية في الشرق والغرب ؛ أفضت إلى إضعاف قوى «دار الحرب» ، وبالتالى إلى السيادة الإسلامية على منافذ وطرق التجارة العالمية . فاسترد المسلمون دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب وبين الشمال الجنوب ؛ مما ساعد على تداعى الإقطاعية وانهيارها ، ومهد لتنامي المد البورجوازي . لقد ساد النمط البورجوازي في الإنتاج ، وشكل عصب الأساس الاقتصادي .

(١) محمود إسماعيل : مقالات : ٣٣ وما بعدها .

٢

الأساس الاقتصادي

أ- وضعية الأرض :

لعل من أهم التطورات المعبرة عن تأثير المد البورجوازي في المسألة الزراعية ؛ ما طرأ على وضعية الأرض من تغيير . ففي العصر السابق ظهر جليا أن معظم الأراضي الزراعية جرى تحويلها إلى إقطاعات للعسكر ، وضياع لرجال الإدارة وكبار التجار ؛ بينما أثقلت الأراضي الخراجية بالمغارم والجبايات ، وأهملت مرافق السقاية والاستصلاح . وكلها أمور أفضت إلى تدهور الإنتاج الزراعي ؛ ومن ثم الكساد الاقتصادي .

وبديهي أن تعول النظم الجديدة بمساندة البورجوازرية المظفرة إلى القضاء على مثالب الإقطاعية في المسألة الزراعية ، وتستحدث من الإجراءات ما يمكن سيطرة الدولة ويضمن مصالح المزارعين . لذلك لم يدخر البويهيون والفاطميون وأمويو الأندلس وسعا في إعادة مسح الأراضي الزراعية وروكها ، وصياغة علاقات الملكية على أسس جديدة .

كان قيام الوحدات السياسية الكبرى في حد ذاته مظهرا من مظاهر القضاء على التجزئة الإقطاعية . وبديهي أن تعمل على استئصال شأفتها على الصعيد الاقتصادي . ولما كانت الأراضي الزراعية تشكل أهم قوى الإنتاج ثباتا وعطاء ؛ فقد آلت ملكيتها - نظريا - للدولة . ثم شرعت الدولة نظم تقسيمها على المزارعين ؛ في إطار قوانين تحدد أشكال الملكية ،

وأنصبة المزارعين في عوائد الإنتاج ، وكذا حقوق الدولة في هذه العوائد ؛ باعتبارها المالك الشرعي للأرض ، والقائمة على خدمات الري والصيانة والاستصلاح .

وفي كل الأحوال - وعلى صعيد الرقعة الإسلامية - تمخضت تلك الإجراءات عن علاج ناجع للمسألة الزراعية ؛ فزاد الإنتاج ؛ وعم الرخاء الدولة والأهلين سواء بسواء .

ففي الشرق ؛ تضعضع نظام الإقطاع في العصر البويهي ؛ بشهادة مستشرق معاصر [(١)] . وإن كان مؤرخ عربي - الأستاذ الدوري - ذهب مذهباً آخر ؛ فحمل البويهيين مسؤولية نشوء الإقطاع العسكري [(٢)] . ونعتقد بخطأ مذهبه ؛ رغم طول باعه في دراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي . وقبل مناقشة رأيهِ ، نلمح إلى تضارب أحكام الأستاذ الدوري ، ومدرسته العراقية [(٣)] في تقييم العصر البويهي . فقد تعصب للخلافة العباسية واعتبرها - في كافة أطوارها - بمثابة العصر الذهبي في التاريخ الإسلامي . ولكون البويهيين فرسا وشيعة ؛ قضوا على هيبة الخلافة ، وأذلوا الخلفاء ؛ لم يتورع المؤرخون العراقيون المحدثون عن التحامل عليهم ؛ فاعتبر الدوري حكمهم « فاتحة عهود السيطرة الأجنبية في البلاد العربية [(٤)] » . وليس أدل على تخبطه من التناقض البين في تقييم الأحوال الاقتصادية بالعراق في العصر البويهي ؛ حيث قال « . . . وشهد هذا العصر أوج نشاط المؤسسات التجارية والصيرفية ، وشهد ازدهار الزراعة وتقدم فنون الصناعة » [(٥)] . ثم عاد فذكر أن العصر « يمثل قمة وبداية تراجع في التطور الاقتصادي » [(٦)] .

على كل حال - زخر كتاب « تجارب الأمم » لمسكويه بعدد من النصوص المرجحة لما ذهب إليه كاهن عن تداعي الإقطاعية في العصر البويهي . ويستشف منها أن سياسة البويهيين - شأنهم شأن الفاطميين وأمويي الأندلس - لم تستأصل الإقطاع دفعة واحدة ، إنما راعت « المرحلية » ؛ نظرا لقيام تلك الدول في ظل الإقطاعية ، واستنادها إلى عصبيات جديدة ذات طموحات في اقتناء الأرض . ولم يكن بوسع الحكام كبح جماحها ودولهم ما زالت في المهد . فلما ترسخت ؛ دأبوا على ردع العصبيات المؤسسة ، والتمكين لسلطة

(١) كاهن : ٢٠٧ .
(٢) الدوري : ٨٦ .
(٣) راجع دراسات : فاروق عمر وعبد الجليل الراشد وبدري فهد وتوفيق اليزبكي ؛ عن العصر العباسي .
(٤) الدوري : ٨٦ .
(٥) نفس المصدر والصفحة .
(٦) نفس المصدر والصفحة .

الدولة ، ومراعاة مصالح الطبقات المنتجة . يضاف إلى ذلك أن الظواهر التاريخية الجديدة - حسب المادية التاريخية - لا تسود فجأة ؛ بل تظل الظواهر السابقة متواجدة تواجدا هامشيا ؛ يأفل رويدا وبذات الدرجة التي تترسخ فيها الظواهر الجديدة .

مصداق ذلك في العصر البويهي ؛ أن معز الدولة صادر إقطاع العسكر التركي وضياع الكتاب وما بقي من ضياع الخلفاء . وفي نفس الوقت أقطع عسكره من الديلم شرائح من الأرض ، يقول مسكويه [1] «أقطع معز الدولة قواده وخاصته ضياع السلطان ، وضياع المستنزين ، وضياع ابن شيرزاد ، وحق بيت المال في ضياع الرعية . وصار أكثر السواد مغلقا ؛ وزالت أيدي العمال عنه ، وبقي الكثير منه من المحلول فضمنه » .

واستكناه النص يكشف عن عدد من الحقائق الهامة ؛ توضح إضعاف الإقطاعية ؛ على عكس ما يبدو - للوهلة الأولى - من تكريسها . فالإجراءات التي اتخذها معز الدولة تتعلق بالأرض الزراعية في العراق . ومعلوم أن أهمها وأخصبها أرض السواد ، التي يبرز النص أن « أكثرها صار مغلقا » أي لم يوزع إقطاعات على العسكر ؛ إنما حازته الدولة وضمنته . بمعنى أنها منحت الأرض للزراع ، وعهدت لرجال الدولة بجباية خراجها من المزارعين ؛ على أن يدفعوا قيمته للدولة سلفا .

أما ما وزع على الجند الجديد ؛ فكان « ضياع السلطان » أي حيازات الخلفاء الموروثة عن العصر السابق . ونعلم أنها قد تقلصت إلى حد عدم وفائها بنفقات الخلفاء . كما أقطع قادة الجند « ضياع المستنزين » ؛ وتعني إقطاعات الكتاب التي تضاءلت كذلك إبان « عصر إمرة الأمراء » ؛ من جراء مصادرة العسكر . هذا فضلا عن « ضياع ابن شيرزاد » - وهو آخر أمير للأمراء في العصر السابق - التي عمها الخراب ؛ نتيجة الصراع مع البريديين والحمدانيين . معنى ذلك أن الحيازات التي أقطعها البويهيون لجندهم الديلمي لم تتعد النذر اليسير من أراضي العراق .

وما ورد عن « حق بيت المال في ضياع الرعية » ؛ يعني الأراضي التي كانت متضمنة من قبل ؛ فعزل معز الدولة ضامنيها القدامى ، وأسندها إلى خاصته ؛ يدفعون خراجها إلى الدولة مسبقا ، ثم يجبونه من المزارعين .

---

(١) تجارب الأمم : ٢ : ٢٣٥ .

وحصاد ذلك ؛ أن إقطاعات قادة العسكر وخواص النظام البويهي ؛ كانت محدودة ، وكانت حيازتها حيازة استغلال لا ملكية رقبة . وقد اضطرت الدولة إلى ذلك اضطرارا ؛ لعجزها عن دفع الأعطيات والرواتب في طور قيامها . وإذا ما علمنا أن الأرض المقطعة تتعلق بشريحة محدودة ، وضمنت شريحة أخرى ؛ أدركنا أن السواد الأعظم من الأرض تحول إلى أرض خراجية .

لذلك نجزم بأن النظام البويهي - حتى في بداية عهده - عمل على إضعاف الإقطاعية ؛ بالقضاء على الإقطاع العسكري والخلافي والبيروقراطي الموروث عن العصر السابق . وما استجد من إقطاع عسكري كان هشا وموقوتا ، أو مجرد حقوق التزام بالجباية ، عارضة وموقوتة أيضا .

وحسبنا ما قام به البويهيون - بعد معز الدولة من ضعضعة الإقطاع العسكري المستحدث . فالسلطان بختيار صادر الكثير من إقطاعات العسكر ، وعوضهم بالرواتب والأعطيات ؛ لذلك شغبوا عليه وحاولوا عزله [1] . ومضى عضد الدولة في نفس السياسة ؛ « فأحدث رسومات ومعاملات لم تعهد ، وأدخل يده في جميع الأرجاء وجبى ارتفاعها ؛ وجعل لأهلها شيئا منه » [2] . ولا يخلو ذلك من مغزى على أيلولة إقطاعاث العسكر إلى المزارعين ، وتحولها إلى أرض خراجية تقتسم الدولة ريعها مع فالحيها . فلما تولى صمصام الدولة السلطنة ؛ « أطلق الارتفاع للملاك » [3] . وبذلك صار مردود الإنتاج من حق ملاك الأرض ، واكتفت الدولة بالخراج المقدر بعشر الغلة . كما « أدخل يده في وقوف السواد ، ورتب لها ناظرين متصرفين . . . وخرجت الإقطاعات من بعد ذلك » [4] . وهذا يعني القضاء على الإقطاع العسكري نهائيا ، وإقرار سلطة الدولة بصورة قاطعة ؛ بعد تحويل الإقطاعات الباقية إلى أرض خراجية ؛ يتولى جبايتها موظفون من قبل الدولة . وفي ذلك تفسير لما سنلاحظة - في موضعه - من كثرة شغب العسكر الديلمي على السلاطين البويهيين ، واستعانة السلاطين بأجناد من الترك والعرب لردعهم . خلاصة القول - ان

(١) حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي : ٣ : ٤٦ :
(٢) مسكويه : ٣ : ٧١ .
(٣) نفس المصدر والصفحة .
(٤) نفس المصدر والصفحة .

البويهيين قضوا على كافة صيغ الإقطاع القديم ؛ لكنهم استحدثوا نمطا هشا من الإقطاع العسكري في بداية حكمهم ؛ ما لبثوا أن استأصلوه حين توطدت دعائم دولتهم .

ونفس الشيء يقال عن الفاطميين فى المغرب ومصر والشام ؛ فقد مكنوا لسلطة الدولة على حساب الإقطاعية ؛ بما يؤكد وحدة التطور وشموليته في العالم الإسلامي . فبعد قيام الدولة الفاطمية فى المغرب ؛ راعى مؤسسها عبيد الله المهدي إرضاء عسكره من كتامة ؛ فصادر الإقطاعات المملوكة للأسر الحاكمة ؛ ورجال إدارتها ، وكذا ضياع الفقهاء ، وأراضي الحبوس [١] . وقسم شريحة منها - عرفت بالسواقي - على رجالات الدولة وقواد العسكر الصقلبي [٢] ؛ الذين أعانوه في فتوحاته بالمغربين الأوسط والأقصى كي يحد من نفوذ كتامة[٣] .

وكانت الإقطاعات تحت هيمنة الدولة ؛ فكان بوسعها نقل حيازتها من مقطع إلى آخر . وفي كل الأحوال لم تتجاوز حقوق المقطعين حد الاستغلال ؛ وفي نطير ضريبة عرفت « بالتضييع » [٤] وشكلت الإقطاعات في مجموعها شريحة محدودة ؛ بالقياس إلى بقية الأراضي الزراعية ؛ تلك التي تركها الفاطميون في أيدي ملاكيها ؛ يستزرعونها مقابل الخراج . وكانت الدوله تحتكر شراء غلتها وتسويقها [٥] . وتنم تلك الإجراءات في النهاية عن القضاء على كافة ضروب الإقطاعية القديمة ، واستحداث نمط إقطاعي هش وموقوت ؛ في شريحة محدودة من الارض ؛ بينما تحول السواد الأعظم منها إلى ملكيات خراجية .

وبعد رحيل الفاطميين إلى مصر ، اتبع أتباعهم الزيريون نفس السياسة ؛ فكانت الملكية العامة حقا قانونيا نظريا للدولة . واقتصرت الإقطاعية على الاراضي المستصلحة [٦] أما الأراضي الكائنة في المناطق المضطربة ؛ فكان الأمراء يضمنون جبايتها إلى عمالهم . يفهم

(١) الدباغ : ٢ : ٩٩ .
(٢) ابن الأثير : ٨ : ١٨ .
(٣) الجوذري : سيرة الأستاذ جوذر : ٩٩ : القاهرة ١٩٥٤ .
(٤) ابن عذاري : ١ : ٢٣٥ .
(٥) ابن حيون : المجالس والمسايرات : ١ : ١٨٦ ، ٨٧ : مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة .
(٦) كانت الأراضي المستصلحة تملك لمستصلحيها حسب الشريعة . قال ص « من أحيا أرضا ميتة فهي له » . أبو عبيد بن سلام : كتاب الأموال : ٣٦٣ : القاهرة ١٩٧٥ .
(٧) الكامل : ٩ : ١٥٣ .

ذلك من نص لابن الأثير [٧] يفيد « أن المعز بن باديس أقطع عامله على طبنة جباية أموالها » . أما أراضي الأمراء ؛ فقد جرى استزراعها عن طريق اقتسام ريعها مع فالحيها [١] . معنى ذلك أن معظم الأراضي الزراعية كان أرضا خراجية [٢] ؛ يقسم ريعها بين الملاكين والفلاحين والدولة ؛ حسب نوعية الأرض وطريقة سقياها .

وفي مصر والشام والولايات الفاطمية الأخرى ؛ صودرت الإقطاعات القديمة - وكانت إقطاعات تمليك [٣] - ووزع بعضها على رجالات الدولة ، لاستغلالها - وليس حيازتها - في مقابل قيام الملاك بأمور الصيانة والري ، ودفع مستحقات الدولة من ريعها [٤] . أما معظم الأراضي ؛ فقد آلت إلى زارعيها ، أو عهدت إلى متقبلين [٥] لجباية خراجها نظير قيامهم على مرافقها ، ودفع نصاب الدولة من خراجها على أقسام محددة ؛ بعد خصم تكاليف العمارة [٦] . وكانت مدة القبالة أربع سنوات [٧] ؛ بعدها يحق للدولة - إذا شاءت - نقلها إلى آخرين . وفي كل الأحوال حرم على المتقبل التصرف في الأرض وما تنتجه ؛ فالدولة وحدها تكفلت بتسويق الإنتاج [٨] .

وفي الأقاليم النائية - كصعيد مصر - وجدت أنماط ثابتة للملكية . فكانت الأرض تملك للمزارعين ، وتقاسمهم الدولة ريعها ؛ فتحصل على حصة من المحصول [٩] . وفي هذه الحالة كان على الملاك المشاركة في مشروعات العمارة والسقاية بأنصبة محددة [١٠] . قصارى القول - أن السياسة الفاطمية إزاء وضعية الأرض ؛ أفضت إلى إلغاء الإقطاع العسكري والبيروقراطي ؛ فأصبح العسكر ورجال الإدارة يتقاضون أعطيات ورواتب [١١] كما أتاحت أنماطا متعددة من الملكية الخاصة وإن أبقت على شكل هش من أشكال الإقطاعية في أضيق الحدود ؛ وكان هذا الوضع يتمشى مع طبيعة وحجم الصحوة البورجوازية .

---

(١) Ideris : **La Berberie Orientale Sous les Zirides**. Paris, 1962 , P. 406 .

(٢) الدباغ : ٣ : ١٣٠ : ١٣٢ .

(٣) حسن إبراهيم : **تاريخ الدولة الفاطمية** : ٥٦٨ .

(٤) Grohman : **Arabic Papyri in the Egyptian library**, vol. 2, pp. 64, 65 .

(٥) أبقى الفاطميون على نظام القبالة برغم تحريمها شرعا ؛ باعتبارها ربا . أنظر : عبيد بن سلام : ٩٠ .

(٦) المقريزي : **خطط** : ١ : ٨٢ .

(٧) ونلاحظ أن أجل القبالة وصل إلى ثلاثين عاما بعد انتكاس الصحوة البورجوازية .

(٨) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٥٧٠ .

(٩) المصدر نفسه : ٥٤٦ .

(١٠) المقريزي : **خطط** : ١ : ١٠١ .

(١١) المصدر نفسه : ٣٩٨ .

فلكونهـا لم تصل إلى السلطه ؛ أتاحت للدولة مـزيدا من السلطة ؛ فـوجـهت النظام الإقتصادي برمته وبالتالي أضحت المالك الشرعي للأرض .

ولم تخرج وضعية الأرض في الأندلس عن ذات الإطار ؛ ففي عهد عبدالرحمن الناصر التأمت وحدة البلاد ؛ بعد حروب مضنية مع أمراء الإقطاع . ولا غرو ؛ فقد أعلن عن مقت الإقطاعية ، ونعي على الإمبراطور أوتو الكبير صمته على سيادتها في بلاده[1] . لذلك صادر كافة الإقطاعات ؛ حتى ما كان سيادتها في حيازة الزعامات العربية[2] يقول صاحب كتاب أخبار مجموعه[3] أنه « ألجأ أكابر الأجناد ووجوه القواد والوزراء من العرب وغيرهم إلى الخضوع له ، والوقوف عند أمره ونهيه» وهذا يعني قضاءه على الإقطاع العسكري والبيروقراطي بشتى صيغه وأنماطه . ويفهم من ذلك - بداهة - أن الأرض أعيد روكها ثم وزعت على المزارعين بعد إقرار الخراج عليها . يدعم هذا التخريج ؛ ما قاله ابن عذاري[4] من أن الناصر تأسى في سياسته إزاء الأرض بعمر بن الخطاب . ومع ذلك ؛ احتفظت الأسرة الأموية بضياعها الموروثه ، ذكر ابن عذاري[5] أن الحكم المستنصر « أوقف ثلث ما تغله ضياعه المورثه عن أبيه في جميع كور الأندلس وأقاليمها عاما بعد عام على الفقراء » وإذا كان لذلك من دلالة ؛ فهي أنه برغم تواجد أصداء الإقطاعية في عصر الصحوة البورجوازية ؛ ممثلة في حيازات الاسرة الحاكمة ؛ فقد جنحت نحو الإصلاح ، بما يؤكد «برجزة» النظم القائمه في هذا العصر ، وأن مجرد تواجدها ؛ دليل على عدم تحول «الصحوة» إلى «ثورة» .

ولا يخلو النص السابق - على قصره - من مغزى على تحسن أوضاع طبقة العامة في عصر الصحوة ، إلى جانب الطبقة البورجوازية بطبيعة الحال . وحسبنا أننا لم نقف على أدنى إشارة عن مصادرة حيازات التجار في الدول الثلاث البويهية والفاطمية والأموية بالأندلس .

صفوة القول - ان تغييرا جذريا في وضعية الارض الزراعية تم في عصر «الصحوة البورجوازية» على حساب الإقطاعية ، ولصالح القوى التي أنجزتها . ولعجز البورجوازية

---

(١) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٤٦ .

(٢) لومبار : ٧٣ .

(٣) مؤرخ مجهول : ١٥٥ ، ٥٦ .

(٤) البيان المغرب : ٢ : ٢٢٥ .

(٥) عن موقف عمر إزاء المسألة الزراعية ؛ راجع : محمود اسماعيل : قضايا في التاريخ الإسلامي : الفصل المعنون « فلسفة التشريع عند عمر بن الخطاب » : بيروت ١٩٧٢ .

عن الوصول إلى السلطة ؛ برز دور الدولة كموجه للسياسة الاقتصادية . فإلى أي حد ينطبق هذا القول على قوى الإنتاج ؟

ذلك ما سنتناوله بحثا ودرسا وتحليلا .

ب - الزراعة :

ازدهرت الزراعة في عصر الصحوة البورجوازية ؛ بعد استقرار أوضاع الملكية على أسس مغايرة لما كانت عليه في عصر الإقطاعية . وبرغم عجز البورجوازية عن إنجاز تحول رأسمالي شامل ؛ فإن النظم « المتبرجزة » لم تدخر وسعا في اتباع سياسة زراعية إصلاحية .

وقد تبلورت تلك السياسة في إقرار نظام جبائي قار وعادل ، وتبني مشروعات عمارة الأرض وسقياها وزيادة رقعتها ؛ وفق أساليب وتقنيات مستحدثة .

ففي الشرق ؛ دأب البويهيون على تنظيم الدواوين والاستعانة بالجهابذة والكتاب ؛ لوضع نظام ضريبي يحقق مصالح الدولة ولا يحيد عن العدالة . ذكر مسكويه[1] أن « عضد الدولة أحدث رسوما ومعاملات لم تعهد » ، وذلك لانتهاك النظم والرسوم ، وإلغاء الدواوين ، وتحكم العسكر في مقاليد الإدارة وشؤون المال إبان حقبة « إمرة الأمراء » السابقة . وتابع صمصام الدولة جهوده ؛ فأحيا ما اندثر من النظم ، واستحدث دواوين جديدة تساير النشاط الإقتصادي المتعاظم ؛ « . . .فجعل للمراعي ومرافق الصدقات ديوانا ، وأقر عمالا وكتابا وجهابذة . . . ورتب ناظرين متصرفين . . وقرر على أسواق الدواب والحمير والبغال عما يباع فيها . . . إلخ »[2] .

لم تكن تلك الإجراءات الإدارية والمالية إلا نتيجة منطقية لتحلل وفساد الجهاز البيروقراطي السابق . ومن ثم عول البويهيون على إقرار نظم جديدة واختيار كتاب وموظفين أكفاء ، جرت مراقبتهم من قبل السلطنة ؛ حرصا على تنفيذ سياسة الإصلاح الزراعي . يقول أبو شجاع[3] « رفع شرف الدولة أمر المصادرات وقطع أسبابها ، وذم طرق السعايات وسد أبوابها . . وانتظمت الأمور على يديه كل الإنتظام . . . وطالب العمال

---

(١) تجارب الأمم : ٣ : ٧١ .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) ذيل كتاب تجارب الأمم : ٣ : ١٣٧ :أكسفورد ١٩٢١ .

بعمل المصالح ، وأخذهم بإقامة العمارات » .

وجرى الفاطميون في سياستهم الإدارية والمالية على نفس المنوال . ولا غرو ، فدعوتهم تبنت تحقيق العدالة على يد إمام «يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا»[1] . ونيط دعاتهم الأكفاء بمهام الإدارة والمال بعد قيام الدولة . وحسبنا أن أبا عبد الله الشيعي كان محتسبا[2] وداعية ؛ فلما انتصرت الدعوة ؛ اتسمت أحكامه بمراعاة الشريعة[3] . والذين اتهموا المهدي بشطط سياسته المالية ؛ تجاهلوا حاجته الشديدة إلى المال لدعم دولة في المهد ، كذا فرضه الضرائب الباهظة على الطبقة الموسرة[4] ليس إلا ؛ فلم يتقاعس عن ردع عسكره «حين امتدت أيديهم إلى نهب الرعايا»[5] . ومن ثم يعزى اتهامه بالجور إلى خيال المؤرخين السنيين ؛ الذين نقلوا عن فقهاء المالكية بالقيروان[6] ؛ وكانوا يمثلون شريحة إقطاعية ثيوقراطية ؛ صودرت ضياعها بعد قيام الدولة الفاطمية .

وقد التزم الزيريون - بعد رحيل الفاطميين إلى مصر - بوصية المعز لبلكين « بالعدل بين الرعية في المدن والبوادي »[7] ذكر ابن الأثير[8] أن بني زيرى كانوا يحاسبون عمال الجباية ، للتأكد من صحة ما جبوه والتحقق من مصدره ، وكانوا يصادرون ما اغتصب ويردونه إلى أهله . كما أشار ابن عذاري[9] إلى إعفائهم الأهلين من الضرائب والجبايات ؛ في أوقات الشدة والملمات .

ولما انتقل الفاطميون إلى مصر ؛ ضبطوا دواوينها وجباياتها . ولا غرو فقد أمن جوهر

---

(١) ابن عذاري : ١ :١٦٦ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية : ٢٧٧ : القاهرة ١٩٦٠ .

(٣) بل : الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي : ١٦١ : بنغازي : ١٩٦٩ .
ذكر ابن عذاري أن والي مدينة طبنة وعمال جبايتها جاؤوه بأموال الجباية ؛ فسأل أحدهم : من أين جمعت هذا المال ؟ فقال له : من العشور . فقال الشيعي : إنما العشور حبوب ، وهذا عين وأمره بردها إلى أهلها . وقال لمن أتاه بمال الخراج : هذا مال لا خير فيه . . ولا خراج على المسلمين في أموالهم . وأمره برده إلى أهله . أنظر : البيان المغرب : ١ :١٣٦ ، ٣٧ .

(٤) محمود إسماعيل : مغربيات : ٧٠ .

(٥) الجوذري : ٤٣ .

(٦) راجع : الخشني : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، الدباغ : ٢ : ١٩٨ ، ٩٩ .

(٧) ابن أبي دينار : المونس في أخبار إفريقية وتونس : ٣٢٨ : تونس ١٩٦٧ .

(٨) الكامل : ٩ : ٣٢٧ .

(٩) البيان المغرب : ١ : ٢٢٨ .

المصريين ، ونفذ « ما أمره به مولاه من إسقاط الرسوم الجائرة » [١] فأقر نظاما جديدا للجباية ؛ استجاب لشكاوى المصريين مما كانوا يعانون في العصر السابق [٢] . كما نظم الدواوين ؛ فأوكل ضبطها إلى أهل الذمة لحذقهم شؤون الإدارة والمال .

وقد علق أحد المتخصصين [٣] على النظم الجديدة بقوله : « . . أبطل نظام الجباية القديم ، وأنشيء نظام جديد في تقدير الأملاك وتعيين ما يخص كل منها من الضرائب ، وجمعت كل دوائره في مركز واحد . وفحصت مصادر الضرائب على اختلافها ، وتشددت الحكومة في تحصيل ما تأخر منها . كما اهتمت بالنظر في كل ما تقدم إليها من الإلتماسات والشكاوى . وسلكت الحكومة في تنفيذ نظام الضرائب الجديدة سبيل الحزم ، وحمت من فرضت عليه الضرائب من دفع الأموال كرها وعسفا» .

هكذا جمعت السياسة الجبائية الفاطمية بين مصلحة الدولة [٤] والعدل في الرعية [٥] ؛ على غرار ما نصح به أبو يوسف الخليفة المنصور ؛ حين رام إصلاح النظام المالي في عصر الصحوة البورجوازية السابقة . وفي ذلك دليل على انبثاق النظم من البنية السوسيو - اقتصادية .

وينسحب الحال على الأندلس في عصر الصحوة ؛ زمن الخلفاء الأمويين والحجاب العامريين . فقد وضعوا نظما جبائية قارة [٦] وخففوا الضرائب على المزارعين . مصداق ذلك ؛ إسقاط الخلفاء معظم المغارم التي استحدثت في العصر السابق ؛ كالضرائب الإضافية التي فرضت على الزيتون والقطن والحمضيات [٧] ، واستهلال المنصور بن أبي عامر حكمه بتخفيض سدس المغارم على الرعية [٨] .

ومن أهم مظاهر الإصلاح الزراعي في عصر الصحوة البورجوازية - إلى جانب

---

(١) المقريزي : **اتعاظ الحنفا** : ٦٨ .

(٢) حسن إبراهيم : **تاريخ الدولة الفاطمية** : ٢٩٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٤) المقريزي : **خطط** : ١ : ٨٢ ، ٨٣ . والجدير بالملاحظة أن ثبت المقريزي عن الجبايات زمن الفاطميين ، يثبت إرتفاعها إلى ١٣ مليون دينار إبان الصحوة البورجوازية ، انخفضت إلى مليون دينار بعد انتكاسها وسيادة الإقطاعية مرة أخرى ؛ منذ خلافة المستنصر بالله .

(٥) الدوري : ٧٥ .

(٦) أحمد بدر : **تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري** : ٢٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٢٣٠ ، ٣٥٧ .

(٨) المصدر نفسه ٢٦٠ .

الإصلاح الجبائي - تبني الدول المركزية مهام الري والصيانة والاستصلاح .

ففي الشرق ؛ لخص كاهن [١] السياسة البويهية بقوله «شمل آل بويه بعنايتهم جميع البلدان ، وحققوا في بلاد فارس أعمالا في التنمية والاستثمار لم يسبق لها مثيل» . أما الدوري [٢] فيرى أن « البويهيين لم يعنوا بنظام الري . وكان من آثار إهمال نظام الري حدوث فيضانات متكررة أضرت بالزراعة . . مما أدى إلى تكرار الغلاء والمجاعات بشكل لا سابق له» .

وليس أدل على خطأ مذهبه ؛ من حرص البويهيين على تنظيم شؤون الري وفق أساليب علمية وتقنيات مبتكرة . فكان لديهم جهاز هندسي دقيق ؛ برع في إقامة السدود وصيانتها ، وشق القنوات لإجراء الماء إلى المساحات المزروعة ، واستصلاح الأراضي البور[٣] وقد تفانى معز الدولة البويهي في الإشراف على أمور السقاية ؛ حتى قيل بأنه باشر بنفسه سد أحد البثوق . وشيد عضد الدولة سدا عظيما على نهر الكربين شيراز وإصطخر ، بناه من الرصاص في عرض النهر ، وألحق به عشرة دواليب ؛ تحت كل منها رحى ، ثم شق القنوات ؛ فسقى ثلاثمائة قرية[٤] .

وفي الأقاليم عديمة الأنهار ؛ أقيمت مشروعات لتجميع مياه الجداول والوديان المنخدرة بعد سقوط الأمطار ؛ لتسري في قنوات مغطاة ، أقيمت عليها الجسور ، وامتدت خلال نطاقات شاسعة على جانبيها . وقد تطلب العمل في تلك المشروعات وجود إدارة هندسية معقدة ، وآلات مائية متعددة ؛ كالدواليب والدوالي والفراقات والنواعير[٥] . ولا غرو ، فقد برع الفرس في « هندسة الري » وانتقلت خبراتهم إلى بلاد المغرب ؛ حيث أطلق عليها « الأشغال الفارسية »[٦] .

وليس أدل على اهتمام البويهيين بأمور السقيا وتنظيمها من إفراد ديوان خاص في حاضرة الدولة ، تتبعه دواوين أخرى بالأقاليم ؛ عرفت باسم «دواوين الماء» . وكان صاحب

---

(١) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ٢٠٨ .
(٢) مقدمة في التاريخ الاقتصادي : ٨٨ ، ٨٩ .
(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٣٥ .
(٤) المصدر نفسه : ٣٣٦ .
(٥) المصدر نفسه : ٣٣٨ .
(٦) لومبار : ٣٣ .

الديوان المركزي يشرف على عشرة آلاف عامل من الغواصين والحراس وعمال إدارة الطواحين . . . إلخ .

وشجعت الدولة على مشاركة المزارعين في تلك الأعمال ؛ فسنت تشريعات تعفيهم من بعض أقساط الخراج ؛ إذا ما ساعدوا جهاز الدولة في النهوض بتلك الأعباء[١] .

وفي ذلك برهان واضح على انعكاس طبيعة المد البورجوازي على أمور الري . فتحكم الدولة في « الجهاز الهيدروليكي » ينم عن « برجزة » النظم القائمة ، ومشاركة المزارعين تعبير عن مساندة البورجوازية للدولة ؛ برغم عدم وصولها إلى السلطة .

وفي بلاد المغرب ؛ حيث الوديان الصغرى والجداول الجبلية ؛ عمت القنوات المغطاة . وقد أسهب البكري[٢] في وصفها وما عليها من سواقي وقواديس وطواحين هوائية ، ونعتها بأنها « معقدة » . كما تحدث عن جهود الزيريين في إقامة البحيرات الصناعية وإنشاء المواجل والصهاريج[٣] . وترتب على تلك الجهود اتساع الرقعة الزراعية ، وتنظيم الفلاحة الموسمية[٤] .

وفي مصر ، شيد الفاطميون الجسور والسدود على نهر النيل ، وشقوا القنوات على ضفتيه . وأبدوا اهتماماً متزايدا بأمور الري ؛ حتى ليذكر آلدوميلي أن أحد المهندسين أشار على الخلافة بإقامة « سد عال » عند أسوان ، لكن جسامة التكاليف حالت دون تنفيذ المشروع .

وفي الأندلس ؛ تم تشييد عدد من السدود على وديان أنهارها . كما طهرت شبكة القنوات المغطاة ، وجرت صيانتها وإمداداتها إلى رقعة متسعة . وليس أدل على عناية حكام قرطبة بنظام الري الهيدروليكي ؛ من إنشاء خطط بالكور ؛ عرفت باسم « وكالة الساقية »[٥] .

صفوة القول أن قيام النظم « المتبرجزة » بإصلاح نظم الجباية وإقرارها على أسس عادلة ،

---

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٤٠ .
(٢) المغرب : ٤٨ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٠ ، ٤٤ ، ٤٧ .
(٤) الدباغ : ٢ : ١٩٠ .
(٥) أحمد بدر : تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري : ٢٣٠ .

وتبنيها الإشراف على نظام الري ، فضلا عن تقديمها حلولا ناجعة لملكية الأرض ؛ كان من أسباب ازدهار النشاط الزراعي في هذا العصر .

ونظرة سريعة على طبيعة الإنتاج الزراعي والحيواني تكشف عن زيادة الإنتاج ، وتنوعه ، واتباع تقنيات متقدمة في الفلاحة والتسويق ، واستحداث مزروعات جديدة ، وانتقال الخبرات الفلاحية عبر أقاليم العالم الإسلامي ، والجنوح إلى التخصص في إطار التكامل الإنتاجي . وكلها من نتاج الصحوة البورجوازية في المجال الزراعي .

وتدليلا على زيادة الإنتاج ووفرته ؛ نسوق بعض الأمثلة . ففي الأندلس أفاض المؤرخون في الحديث عن وفرة المحاصيل وانخفاض أسعارها ؛ إلى حد إحراق جزء منها أحيانا لعدم وجود من يشتريها [١] .

وفي الشرق ؛ كانت التمور من الوفرة ؛ حتى إن أصحابها ما كانوا يرفعون ما وقع على الأرض من نخيلها ، وربما بيع في بعض البلدان مائة من بدرهم [٢] .

وفي المغرب ؛ بيع سبعون قفيزا من الزيتون بدينار واحد [٣] ، كما انخفضت أسعار الحنطة انخفاضا مذهلا [٤] .

وفي مصر ؛ بلغت غلة الفدان من الحنطة عشرين إردبا ، ومن القطن ثمانية قناطير ؛ وهي معدلات لم تصل إليها الزراعة المكثفة في مصر الحديثة [٥] .

وبخصوص التقنيات المستحدثة ، يخبرنا ابن حوقل [٦] أن المزارعين لقحوا الكروم ، كما تلقح النخيل . كما جرت الإفادة من تقدم الكيمياء في صناعة السماد ؛ التي عممت في كافة أرجاء العالم الإسلامي [٧] . ولا غرو ؛ فقد صنف ابن وحشية مصنفه الشهير عن الفلاحة في هذا العصر .

ومن القرائن على سيولة انتقال الخبرات الفلاحية إلى كافة الأقاليم ؛ غرس النارنج في

---

(١) المصدر نفسه : ٦٠ .

(٢) المقدسي : ٤٦٩ .

(٣) ابن حوقل : ٤٧ .

(٤) البكري : ٤٨ ، ٥٦ .

(٥) حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٥٧٦ وما بعدها .

(٦) صورة الأرض : ١٢٤ .

(٧) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٤٤ .

عمان والبصرة والعراق والشام ومصر ؛ نقلا عن الهند [1] . واستزراع التفاح في مصر ، نقلا عن الشام [2] . وعن الشام عرفت بلاد الفرس غرس الزيتون[3] . كما استزرع قصب السكر في الأندلس نقلا عن الشرق [4] . هذا فضلا عن جلب محاصيل استوائية ، وتوطينها في الأقاليم الحارة والمعتدلة بالعالم الإسلامي [5] .

وتنم ظاهرة انتقال المزروعات من إقليم إلى آخر عن « توسع المناطق المروية ، وتقدم الأساليب التقنية » [6] ؛ وهي من معطيات المد البورجوازي الذي ربط بين الشرق والغرب . وواكبه نهضة علمية وتكنولوجية ، « فأتيح لذلك التماس والتقارب بين منطقتين ذات منتوجات متكاملة » [7] . ولم يكن التكامل الإنتاجي إلا نتيجة للتخصص الإقليمي ، وتنوع النشاط الفلاحي ؛ « بحيث انفرد كل إقليم بشيء ابتدعه » [8] .

ومن ثم دعت الضرورة إلى التبادل السلعي بين الأقاليم . بمعنى أن الإنتاج الزراعي كرس للسوق ، وليس لمجرد الاكتفاء الذاتي ؛ كما كان الحال في عصر الإقطاعية . ولا غرو ؛ فقد خصصت مزروعات للصناعات التحويلية ؛ كقصب السكر والزيتون والقطن [9] والتوابل والزهور [10] بغرض تسويقها في سائر الأقاليم . وفي سائر الأقاليم شاعت ظاهرة « البستنة » [11] لإمداد المدن بالخضر والفواكه ؛ نتيجة التوسع العمراني والنمو الديموجرافي . وقد احتكرت الدولة زراعة وتصنيع وتسويق تلك السلع ؛ فكان الفاطميون في مصر يحتكرون السكر والزيت ، والبويهيون ماء الورد ، والزيريون زيت الزيتون ، وأمويو الأندلس كانوا يحتكرون السكر . . إلخ .

كانت هذه الظواهر وغيرها وليدة المد البورجوازي الذي غمر العالم الإسلامي ، والذي أتاح - لقصوره في إنجاز تحول رأسمالي - للدولة أن تلعب دورا موجها في النشاط الزراعي .

---

(١) المسعودي : ٢ : ٤٣٨ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٧٠ .
(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣١١ .
(٤) المصدر نفسه : ٣١٢ .
(٥) لومبار : ٧٤ .
(٦) المصدر نفسه : ١٤٤ .
(٧) نفس المصدر والصفحة .
(٨) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٤٤ .
(٩) Idris : Op. Cit. P. 28 .
(١٠) البكري : ٤٧ ، ٤٨ .
(١١) المصدر نفسه : ١٧ ، ٣٢ .

وتنسحب المقولة عينها على طبيعة الإنتاج الحيواني في عصر الصحوة . فقد استحدثت تقنيات في تربية المواشي وإنتاج سلالات مهجنة [1] ، كما ابتكرت وسائل جديدة في تربية الدجاج تربية صناعية [2] . ولا غرو ؛ فقد ازدهر الطب البيطري في هذا العصر [3] . كما عرف نظام المراعي الجماعية ؛ فتزايد الإنتاج الحيواني [4] وتوافر . وبلغ الاهتمام بالصيد البحري مداه ، وكذا الصيد البري وتربية النحل ودود القز [5] ، وكلها مظاهر دالة على مدى تأثير الصحوة البورجوازية في وفرة الإنتاج وتطور تقنياته .

الخلاصة - أن ازدهار الزراعة في هذا العصر بلغ أوجه ؛ مما ساعد على قيام نهضة صناعية ، ونشاط تجاري متعاظم .

جـ - الصناعة :

ازدهر النشاط الصناعي في هذا العصر إلى حد إنجاز نهضة - لا ثورة - صناعية مسايرة للصحوة البورجوازية ؛ التي لم تنجز تحولا رأسماليا كاملا .

فوفرة الإنتاج الزراعي وتنوعه ؛ ساعدا على قيام صناعات تحويلية ، كما ذكرنا سلفا . والدولة المركزية باشرت مهامها في استخراج المعادن اللازمة للصناعة ، وأسست معامل خاصة بها لإنتاج سلع احتكرت صناعتها وتسويقها . كما توسعت في الصناعات الحربية ؛ فأقامت دور الصناعة لبناء السفن ، ومعامل لإنتاج السلاح ، فضلا عن مصانع سك العملة ودور الطرز والملابس الرسمية . وفيما عدا ذلك ؛ أتاحت الحرية للمؤسسات المهنية كي تباشر نشاطها ؛ فلم تتدخل في شئونها إلا بالقدر الذي يضمن نصيبها في الضرائب والمكوس .

وساعد الاستقرار السياسي ، والانفتاح الاقتصادي على رواج الصناعة وتسويق السلع ، وتبادل الخبرات والتقنيات . كما استثمرت النهضة العلمية في تحسين وسائل الإنتاج

---

(١) لومبار : ٧٤ .
(٢) نفس المصدر والصفحة .
(٣) المصدر نفسه : ١٥٠ .
(٤) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٤٩ .
(٥) كاهن : البيان المغرب ١٢٢ .

ووفرته .

ومع ذلك ؛ لم تحدث « ثورة صناعية » ؛ لافتقار العالم الإسلامي إلى المقومات الأولية اللازمة للصناعة الثقيلة ، فضلا عن طبيعة البورجوازية التجارية التي لم تستثمر أموالها في مشروعات صناعية كبرى ؛ بقدر اكتنازها وإنفاقها في مظاهر الأبهة والترف . كما برز دور الدولة ليحول دون تنامي النشاط الصناعي إلى درجة « الإنتاج البضائعي » الكامل . معنى ذلك أن المد البورجوازي أسفر « عن نهضةصناعية » شملت العالم الإسلامي شرقا وغربا ، لكنه عجز عن إنجاز « إنقلاب صناعي » على غرار ما حدث في أوروبا .

ففيما يتعلق بالمواد الأولية اللازمة للصناعة ؛ نلاحظ أن الفحم والحديد – وهما ركيزة الانقلاب الصناعي – لم يجر استغلالهما استغلالا اقتصاديا كاملا . فظلت الطاقة الأساسية مستمدة من طواحين الماء والهواء ، بواسطة الأرحاء والأنوال التي تعتمد على حركة الماء في مده وجزره [١] . ويعزى فضل ابتكارها إلى الفرس الذين نقلوها إلى الغرب الإسلامي ؛ فعرفت « بالطواحين الفارسية » . معنى ذلك أن الفحم لم يستغل استغلالا اقتصاديا في توليد طاقة تفي بحاجة الصناعة الثقيلة . أما البترول ؛ فقد وظف في الصناعات الحربية « كالنار الإغريقية » وطلاء السفن ، ولم يستثمر في توليد طاقة لتشغيل المصانع الكبرى .

وبالمثل ؛ لم تستغل مناجم الحديد – في فارس وكرمان وفرغانة وإفريقية والأندلس [٢] – لخدمة الصناعات الثقيلة ؛ بقدر تصنيعه في السلاح والآلات الأولية والطبية . وحسبنا أن الكثير من المواد المعدنية المصنعة كانت تستورد من الخارج . وفي ذلك مصداق لحكم بعض الدارسين [٣] بأن « المرتكزات المعدنية في العالم الإسلامي كانت هشة وخاضعة للخارج » . وهذا يفسر لماذا لم يشهد العالم الإسلامي قيام ثورة صناعية ، وما حدث لم يتجاوز نهضة صناعية .

ومن مظاهر تلك النهضة ؛ استغلال الثروات المعدنية الأخرى ، فالنحاس استخرج من أصفهان وبخارى ، وكرس لصناعة الأواني والطلاء . والرصاص توفر بمناجم إفريقية ،

---

(١) المقدسي : ١٢٥ .
(٢) ابن حوقل : ٢١٤ ، البكري : ٣٣ ، المقريزي : خطط ١ : ٣٦٧ .
(٣) لومبار : ١٣٦ .

واستخدم في عمل السبائك المعدنية [1] . « وأحسن ما جلب من الزئبق كان في طليطلة بالأندلس » [2] . وقد استغل بشكل منظم ؛ فكان يعمل بالمنجم الواحد ألف عامل « فقوم للنزول من المنجم وقطع الحجر ، وقوم لنقل الحطب لحرق المعدن ، وقوم لعمل أواني سبك الزئبق وتصنيعه ، وقوم لشأن الأفران والحرق [3] » .

وهذا النص بالغ الدلالة على مدى حجم النهضة الصناعية وثقلها . فالإنتاج المكثف المنظم يعبر عن طبيعة الإنتاج البورجوازي . بينما ينم استخراج الطاقة من الحطب المحروق عن تقنية متخلفة في توليدها ، ويفسر عجز البورجوازية عن إحداث انقلاب صناعي .

أما الذهب والفضة ؛ فقد استغلا في سك العملة ، وصناعة الأواني الكمالية . وكان عمل السبائك يحتاج إلى خبرة تكنولوجية توفرت نتيجة ازدهار علم الكيمياء [4] ؛ وخاصة في فارس والأندلس [5] .

أما الأحجار الكريمة كالعقيق والزبرجد والياقوت ؛ فقد استغلت في تصنيع المواد الكمالية وأدوات الترف ؛ كما كان الحال في العصر السابق . ويرى بعض الدارسين [6] أن الكماليات التي اقتصرت على الطبقة الأرستقراطية سلفا ؛ أصبحت في متناول العامة في هذا العصر ، وبرغم ما ينطوي عليه هذا القول من مبالغة ؛ فلا يخلو من دلالة على وفرة الإنتاج ، وتحسن أوضاع الطبقات الدنيا في عصر الصحوة البورجوازية .

وكانت الأخشاب مادة أولية لا غنى عنها في النشاط الصناعي . وإذ جرى استيرادها من الخارج في عصر الإقطاعية ؛ فيعزى إلى الصحوة البورجوازية استغلال الثورة الخشبية المحلية في الصناعات التقليدية ، واستخدام الأنواع الجيدة منها في صناعة السفن ؛ كخشب الأندلس « وهو أحمر في البشرة ، رسمه لا يتغير سريعا ، ولا يفعل فيه السوس » [7] . كما أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تأمين ما استورد من الخارج ؛ وخاصة من البندقية .

---

(١) البكري : ٣٣ .
(٢) الدمشقي : كتاب محاسن التجارة : ٩ : القاهرة ١٣١٨ هـ .
(٣) الإدريسي : نزهة المشتاق : ٢١٢ ، ٢١٣ : نقلا عن ميتز .
(٤) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٢١ .
(٥) لومبار : ٧٧ .
(٦) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٢٤ .
(٧) الإدريسي : ١٩٠ : نقلا عن ميتز .

وساعد الانفتاح الاقتصادي ، وتكريس النهضة العلمية لخدمة أغراض عملية ؛ على إنتاج سلع صناعية تفي بحاجة الاستهلاك المحلي ، وتصدير ما تبقى إلى الخارج . فصناعة النسيج أفادت من تقدم الكيمياء في إنتاج أنواع من القماش ذي ألوان متقلبة لم تعرف قبلا[1] . ووظفت الهندسة في صناعة الطواحين والدواليب لتوليد الطاقة المائية . وأفادت صناعة الآلات والعقاقير من الكيمياء والرياضيات[2] . ولا غرو ؛ فقد بلغت النهضة العلمية ذروتها في هذا العصر ؛ بفضل تشجيع النظم «المتبرجزة» ، وتنامي الحركة الإسماعيلية التي اهتمت بالعلوم الطبيعية والرياضية .

وساعدت العلاقات الدولية السلمية على تبادل الخبرات والتقنيات . فعلى سبيل المثال ؛ أفاد المسلمون من الخبرة الصينية في صناعة الحرير والورق ، ومن بيزنطة في صناعة النسيج الفاخر[3] ، وبالمثل انتقلت الخبرات الإسلامية إلى بيزنطة وايطاليا ، عبر مصر وسوريا وصقلية والأندلس[4] .

كما أتاح الاستقرار السياسي داخل الكيانات الكبرى ؛ استغلال المقدرات المحلية والإقليمية في إنتاج مصنوعات على درجة عالية من الجودة والدقة[5] . ويعزى ذلك إلى اتباع أسلوب التخصص في الإنتاج . فاشتهر كل إقليم بمصنوعاته التي نسبت إليه ؛ كدليل على الشهرة ومنع التدليس . ولم تقتصر تلك الظاهرة على الشرق ؛ بل سادت الغرب الإسلامي كذلك . فيحدثنا البكري[6] عن شهرة مدن سوسة وتوزر وسفاقس والمنصورية في إنتاج مصنوعات جيدة نسبت إليها .

وأفضى التخصص الإقليمي إلى التبادل السلعي داخل العالم الإسلامي وخارجه . وهذا يعني أن النشاط الصناعي وجه لتحقيق التكامل الاقتصادي في الداخل والتصدير إلى الخارج أحيانا . ويفسر تشجيع الدولة للنشاط الصناعي ، وكسر الكثير من الحواجز التي فرضتها « الإقطاعية المرتجعة » . وهذا راجع إلى احتكارها تصنيع سلع للسوق الخارجي[7] ،

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٥٤ .
(٢) لومبار : ١٦٩ .
(٣) حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٣٨٨ .
(٤) لومبار : ١٦٩ .
(٥) الإصطخري : ٣٣١ .
(٦) المغرب : ١٧ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ .
(٧) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٥٤ .

وإفادتها من المكوس والضرائب التي فرضتها على السلع المصنعة للتصدير ، ومواد الصناعة المستوردة اللازمة للحرف الحرة [١] .

لذلك تركت الدولة لأرباب المهن والنقابات حرية تسيير أعمالها دون تدخل من جانبه ؛ إلا في بعض السلع التي احتكرت تسويقها . وإذا كانت حرية العمل وحرية مرور التجارة Laissez faire, laissez passer من منجزات الثورة البورجوازية الأوروبية ؛ فقد شهد العالم الإسلامي طرفا من هذه « الحرية » في النشاط الصناعي . ذكر ياقوت [٢] - تدليلا على ذلك - « من الممكن أن يصبح الفرد غنيا ويمسي فقيرا ، أو يصبح فقيرا ويمسي غنيا » . ولا غرو ؛ فقد حدت النقابات من تدخل الدولة في شئون الحرفيين الذين كثيرا ما تهربوا من الضرائب والمكوس [٣] ، أو طالبوا بتخفيفها عن طريق النقابات . وفي الغالب كانت الدولة تستجيب لمطالبهم .

بديهي أن يتعاظم الإنتاج الصناعي بسبب هذا القدر من حرية العمل وحرية التسويق . لكن من المجازفة أن ننساق وراء ما ذهب إليه بعض الدارسين [٤] من أنه بلغ مرحلة « الإنتاج البضائعي » Mass Production ؛ فتلك المرحلة تتم نتيجة « ثورة صناعية » لم تقع أصلا في العالم الإسلامي . والأحوط أن ننسب هذا التنامي إلى الصحوة - لا الثورة - البورجوازية .

ومن مظاهر ازدهار النشاط الصناعي ؛ ضخامة المعامل والفابريقات [٥] ، وكثرة أعداد الصناع بها . وإن لم تبلغ الحد الذي تصوره كاهن [٦] ؛ حيث قال بأن المصنع الواحد كان يحوي عدة آلاف من العمال . كذلك تبني الحركة الإسماعيلية طموحات القطاعات المهنية [٧] ، وتبجيل جماعة إخوان الصفا للعمل والعمالة . وليس أدل على تأثير العمالة في تخفيف الطابع الديني لتلك الإديولوجيات ؛ من كسر الحوائل والمعوقات الدينيــة التي كانت تحظر تزيين الســلع المصنعــة بالصــور والرسوم [٨] .

---

(١) المصدر نفسه : ٣٣٠ .

(٢) معجم البلدان : ١ : ٧٤٣ ك نقلا عن ميتز .

(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٣٠ .

(٤) أنظر : حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٥٨٢ .

(٥) المقريزي : خطط : ١ : ٢٦٦ .

(٦) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ١٣٨ .

(٧) وحسبنا أن معظم دعاة الحركة كانوا من أهل الحرف . فعبد الله بن ميمون كان قداحا ، وأبو عبد الله الشيعي كان محتسبا ، وخلف داعية خراسان كان حائكا . أنظر : ابن النديم : الفهرست : ٢٦٦ : القاهرة : ١٣٤٨ هـ .

(٨) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٥٨٢ .

تلك الشواهد - وغيرها - [١] قرائن على ما أتاحته الصحوة البورجوازية من آفاق رحبة لتنامي النشاط الصناعي . ونظرة عامة على طبيعته تكشف عن وفرة السلع المصنعة وتنوعها ؛ بحيث غطت الاحتياجات المحلية من الصناعات الغذائية التحويلية ، فضلا عن إنتاج سلع للتبادل والتصدير .

وننوه بأن الدولة شاركت في إنتاج السلع التحويلية ، واحتكرت تسويق بعض السلع البضائعية أيضا . فأشرفت على صناعة الزيت والسكر والعسل ؛ حتى تضمن إقرار أسعارها . لذلك عرفت معاملها باسم « المصانع السلطانية » [٢] . أما صناعة الزجاج والأثاث والنسيج ، والفخار ، والجلد وغيرها ؛ فكانت حرة في الغالب[٣] ، وبعضها احتكرت الدولة تصنيعه - كالمنسوجات الفاخرة - وكذا تسويقه ، ببينما فرضت المكوس على ما كان يصدر إلى الخارج .

ونسوق أمثلة عن أهم المصنوعات ومراكز تصنيعها وأماكن تسويقها . فالنسيج القطني المصري الذي اشتهرت به تنيس ودمياط ودبيق ؛ كان يصدر إلى العراق [٤] . والمنسوجات الصوفية المصنعة بفارس وآسيا الوسطى ؛ صدرت إلى كافة بقاع العالم الإسلامي . والمنسوجات الكتانية المصرية استوردها الفرس ، ثم حذقوا صناعتها ؛ وعرفت مدينة كازرون التي اشتهرت بإنتاجها « بدمياط الأعاجم » [٥] ، ومنها صدرت إلى معظم أقاليم المشرق . ومعلوم أن تلك الصناعات كانت حرة ، وعلى درجة عالية من الجودة . فلما انتكست الصحوة البورجوازية ؛ احتكرتها الدولة « فدخلها الغش . . . وانعدمت الثقة فيها ، فأوجدت البضائع المختومة بختم السلطان من نوع رديء . ولذلك انصرف عنها التجار »[٦] .

وكانت فارس وأرمينية ومصر تمد معظم أقاليم العالم الإسلامي بالبسط والسجاجيد والأكلمة [٧] . واشتهرت المغرب ومصر بالصناعات الجلدية ، وصدرتها إلى الشام

---

(١) نعني تيسير استيراد المواد الأولية ، وإنشاء الأساطيل التجارية ، وظهور النقابات ؛ وهو ما سنعرض له مفصلا في موضوع التجارة .

(٢) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٥٩٤ .

(٣) البكري : ٣٣ .

(٤) ابن دقماق : ٢ : ٧٩ .

(٥) لومبار : ١٦٠ .

(٦) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٥٦ .

والأندلس [١] . كما صدر زجاج مصر إلى النوبة والمغرب [٢] ، بينما راجت مصنوعاتها النحاسية والبرونزية في العالم الإسلامي وأوربا [٣] . وفي الأندلس ازدهرت صناعتا المنسوجات والسلاح ، وصدرتهما إلى المغرب وأوروبا [٤] . وفي المقابل كان العالم الإسلامي يستورد من أوروبا بعض المواد الأولية اللازمة للصناعة ؛ كالحديد والخشب ، فضلا عن بعض السلع المصنعة ونصف المصنعة ؛ وهو ما سنعالجه في باب التجارة .

ومن مظاهر ازدهار الصناعة في هذا العصر ؛ تحول أصناف الحرف إلى نقابات ؛ عمت العالم الإسلامي بأسره [٥] . فكان لكل حرفة نقابتها ؛ يندرج في سلكها أهلها من المبتدىء إلى الصانع إلى الأستاذ أو المعلم . واختصت كل حرفة بزيها وتقاليدها ورسومها ؛ فصارت تنظم العمل [٦] وتحدد الأسعار وتدافع عن مصالحها إزاء الدولة .

وليس أدل على الارتباط بين نفوذ النقابات وبين طبيعة الصحوة البورجوازية ؛ من تدخل الدولة في اختيار رؤسائها [٧] ؛ برغم ما تمتعت به من حرية في شئون المهنة . ويبدو مع ذلك ؛ أن الوفاق بين الدولة والنقابات كان قائما ؛ فكثيرا ما استجابت الدولة لمطالب النقابات في تخففيف المكوس ، كما لم نقف على نشاط سياسي معاد للدولة من قبل أهل الحرف في هذا العصر ؛ كما كان الحال سابقا ولاحقا [٨] .

وإذ قدر للنقابات أن تقوم بدور فعال على الصعيد الاقتصادي ؛ فقد أثرت كذلك على الوضع الاجتماعي . إذساعدت على تبلور البناء الطبقي [٩] على أساس الحرفة وليس الأصل أو المذهب أو العقيدة . فقد اندرج في سلكها الحرفيون من المسلمين والذميين سواء بسواء . كما قامت بدور فكري مرموق ، بفضل صلاتها بجماعة إخوان الصفا التي قامت بدور «تنويرى» تعاضدى على صعيد العالم الإسلامي من المشرق وحتى الأندلس .

---

(١) الاصطخري : ١٥٣ .
(٢) المقريزي : خطط : ١ : ٢٦٦ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٤٢ .
(٤) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٥٩٣ .
(٥) لومبار : ٧٦ ، ٧٧ .
(٦) أنظر : لومبار : ٣٩ .
(٧) الدوري : ٧٥ .
(٨) لومبار : ٣٩ .
(٨) ثارت الأصناف على العسكر التركي في العراق في العصر السابق . كما ناهضت النقابات السلاجقة والأيوبيين في العصور اللاحقة . انظر : مسكويه : ٣ : ٣٦١ ، ٦٢ .
(٩) الدوري : ٦٧ .

صفوة القول ، إن النشاط الصناعي ازدهر في هذا العصر ازدهارا موازيا لحجم وفعالية المد البورجوازي . فبرغم تعاظم الإنتاج الصناعي ؛ لم تحدث ثورة صناعية . وقد أدى ازدهار الصناعة - إلى جانب الزراعة - إلى تعاظم النشاط التجاري .

د - التجارة :

شهدت التجارة صحوة في هذا العصر ؛ نتيجة معطيات خارجية وداخلية تضافرتا لتكون « مظهر أبهة الإسلام ؛ فصارت هي السيدة في بلادها . . . وأخذت المكان الأول في التجارة العالمية »[1] وقد سبق إيضاح كيف شهد العصر قيام نظم مركزية سيطرت على الطرق الداخلية ، ووجهت النشاط الاقتصادي ، وتبنت سياسات إصلاحية . كما بينا كيف كانت الظروف الدولية تجرى لصالح العالم الإسلامي ، بما أتاح سيادته على البحار وتحكمه في تجارة المسافات البعيدة . وقد قدم المؤرخ هنرى بيرين نظرية متكاملة عن تأثير التحكم في «تجارة العبور » على تحلل الإقطاعية والتمهيد للرأسمالية ؛ فربط بيين هيمنة المسلمين على «التجارةبعيدة المدى» وبين ظهور الإقطاعية في أوروبا .كما رتب ظهور البورجوازية الأوروبية - في الحقبة التالية - على سيطرة أوروبا على تجارة العبور الدولية ؛ بعد أن استردت سيادتها على البحر المتوسط . ونحن لا نجد غضاضة - بعد رصد دقيق لتطور البنيات السوسيو - إقتصادية في العالم الإسلامي - في اعتماد نظريته ؛ فقد لاحظنا أن السيطرة الإسلامية على التجارة الدولية كانت من أسباب تحلل الإقطاعية والتمهيد للصحوة البورجوازية ، وأن فقدانها كرس الإقطاعية في العصر السابق والعصور اللاحقة .

سبق أن عرضنا لما ترتب على الصحوة البورجوازية من قيام وحدات سياسية مركزية كبرى ؛ تبنت تشجيع وتوجيه النشاط الزراعي والصناعي . ولنحاول تتبع سياساتها إزاء التجارة الداخلية والخارجية .

فعلى الصعيد الداخلي ؛ تبنى البويهيون والفاطميون وأمويو الأندلس سياسات إصلاحية ؛ فعبدوا الطرق ، وحدوا من نفوذ البيروقاطية ، وراقبوا الأسواق ، وخففوا الضرائب والمكوس ، وحسنوا أوضاع العملة ، وأتاحوا للتجار مزيدا من الحرية . وكلها إجراءات ساعدت على رواج التجارة الداخلية من جهة ، ومكنت الدولة من توجيه النشاط

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٧١ - ٤١٢ .

التجاري من جهة أخرى .

ولذلك مغزاه في الدلالة على طبيعة الصحوة البورجوازية حجما ودرجة وفعالية في النشاط التجاري ؛ بنفس الصورة التي شهدتها الزراعة والصناعة . فمع ماتنطوي عليه قالة لابن خلدون بأن « الدولة هي السوق الأعظم للتجارة » من مبالغة ؛ لاتخلو من دلالة على دور الدولة كشريك للبورجوازية التجارية . فبرغم ما أتيح للبورجوازية من حرية ؛ حال احتكار الدولة بعض السلع وفرضها المكوس على البعض الآخر ؛ دون التداول « البضائعي » المكثف .

ومع ذلك ؛ أسفر الحال على ازدهار التجارة الداخلية . ففي الشرق ؛ لم يدخر البويهيون وسعا في القضاء على الفوضى وتأمين الطرق التجارية من أخطار «المتلصصة» . فابتكر معز الدولة « نظام السعاة » بأن جند فرقا من العامة لحراسة الطرق «وأعطاهم الجرايات الكثيرة . . . فكان فقراء الناس يقبلون على تسليم أبنائهم للسلطان ، لتدريبهم على ذلك »[(١)] . وخصص عضد الدولة فرقا مماثلة لمرافقة القوافل وحراستها ، كما أنشأ المخافر وخزانات المياة على طول الطرق رعاية للتجار . وضبط البويهيون عموما نشاط التجار « فمنعوا الخارج من المدن إلا بجواز ، وحبسوا الداخل والمجتاز »[(٢)] ؛ إقرارا للأمن من جهة ومراقبة الحركة التجارية من جهة أخرى .

كذلك دأب البويهيون على تذليل العراقيل وإصلاح المرافق ، فابتدعوا الجمازات لنقل السلع ، وأقاموا المحارس والحصون على امتداد الطرق[(٣)] وخصصوا محطات خدمات للقوافل[(٤)] ، ونصبوا العلامات وشارات الأدلة ؛ وعمموا نظام البريد على امتداد الطرق . وفي هذا الصدد ذكر ميتز نظام البريد لربط بين العالم الإسلامي بكافة أقاليمه ؛ حتى غدا نظاما دوليا » .

وقد شاركت البورجوازية التجارية بدور في تلك الخدمات ؛ فساعدت أهل الربط

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٢٠
(٢) المقدسي : ٤٢٩ : نقلا عن ميتز .
(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٢١ .
(٤) ابن خرداذبة : ١٥٣ .

وأمدتهم بالأموال نظير خدمة القوافل . ذكر الإصطخري [١] أن النازل إذا نزل فيها «حظي بعلف دابته وطعام نفسه» . كما أغدق التجار الأجانب على الأديرة لنفس الغرض . يقول ابن حوقل [٢] «وكان لها أوقاف كثيرة وصدقات تأتيها من جميع البلاد» .كما قدم الأهالي خدمات مماثلة نظير مقابل نقدي أوعيني [٣] .

وفي قطاع الملاحة النهرية ؛ طهر البويهيون الأنهار وأقاموا الجسور والمعابر [٤] ، وقضوا على أوكار القرصنة في البحار الداخلية ، ونصبوا المنائر لإرشاد السفن واستحدثوا أنواعا جديدة تلائم الملاحة الداخلية ؛ كالقوارب والطيارات والسجديات [٥] ، وخصصوا الأموال لحراسة المرافق وصيانتها [٦] .

وفي هذا المجال ؛ شاركت البورجوازية التجارية بنصيب ؛ فكثيرا ما قام التجار بصيانة المدافئ وبناء السفن . وعلى سبيل المثال ، تملك تجار سيراف أساطيل خاصة اشتركوا في بنائها [٧] .

وحرص البويهيون على وضع نظام جبائي قار ومعتدل . فأحكموا السيطرة على مراكز الجباية وراقبوا الأسواق دون أن يتدخلوا في التسعير إلا نادرا ؛ وفي نطاق السلع الغذائية [٨] فقط . واتسمت المكوس بالاعتدال ؛ فأسقطوا المغارم الموروثة عن العصر السابق ، وخففوا بعض الضرائب القائمة [٩] ، وحدوا من نفوذ البيروقراطية [١٠] . كما حسنوا أوضاع العملة ، وبطشوا بالمتلاعبين بها ، وأقروا نظاما يسهل معه التحويل من الدينار إلى الدرهم [١١] .

صفوة القول ان البويهيين قدموا خدمات جلى للتجارة الداخلية ؛ كان الحافز عليها

---

(١) المسالك والممالك : ٢٩٠

(٢) صورة الأرض : ٢٠٨

(٣) المصدر نفسه : ١٦٣ .

(٤) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٠٧ - ٤٠٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٤١٠

(٦) ابن الأثير ٩ : ٤٧٧ .

(٧) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٣٨

(٨) الدوري : ٧٠ .

(٩) نفس المصدر والصفحة .

(١٠) ذكر هلال الصابيء أن أحد الكتاب - ويدعى بدر بن حسنويه - تملك خانا في مدينة همدان ؛ وحظي بأموال طائلة لمغالاته في فرض المكوس على التجار ؛ فتدخل عامل المدينة فكبس الخان وصادر أموال ابن حسنوية ، وضمن أحد التجار استثمار الخان . أنظر : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء : ٤٧٨ .

(١١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٥٧٣ .

توافق مصالحهم ومصالح البورجوازية التجارية .

ونفس الشيء يقال عن الفاطميين والزيريين . فعملوا على إنعاش التجارة الداخلية ؛ بتأمين الطرق وحراستها وتعبيدها ، وأقاموا المحارس والحاميات ونصبوا الشواهد والعلامات لهدي القوافل [١] ، وعمموا البريد على امتداد المسالك . كما أقاموا الأسواق ونظموها ؛ فشيدوا القيساريات والفنادق ، ووفروا للتجار أسباب الراحة [٢] . وليس أدل على إقرار الأمن في الأسواق مما ذكره ابن زولاق بأن التجار كانوا يتركون حوانيتهم غير مغلقه في الليل ؛ دون أن تتعرض للسرقة [٣] . كما اهتموا بمراقبة الموازين والمكاييل والمقاييس ؛ فاختاروا المحتسبين من ذوي الكفاءة والنزاهة .

وحرصوا على مراقبة العملة ، وقضوا على التلاعب فيها ؛ فبطش أبو عبد الله الشيعي باليهود « لأنهم يعاملون التجار بالتبر ليخدعوهم بالسرقة وأنواع الخدائع »[٤] . وأوقع جوهر الصقلي بيهود مصر لما أزمع إصلاح النظام النقدي وعارضه صيارفتهم[٥] . لذلك حظي الدينار الفاطمي بسمعة طيبة بعد زيادة وزنه وارتفاع عياره . وضرب الزيريون عملتهم على النسق الفاطمي[٦] . فظلت عملة إفريقية تحمل إسم الفاطميين حتى سنة ٤٤١ هـ فحظيت كذلك بسمعة حسنة في أسواق المغرب ومصر والشام والأندلس والمدن الإيطالية[٧] .

وبرغم تلك الإصلاحات ، احتكرت الدولة المتاجرة في بعض السلع وفرضت المكوس على البعض الآخر . ومن أهم سلع الاحتكار ؛ بعض أنواع تمور إفريقية[٨] وبعض المحاصيل الزراعية[٩] . وفي مصر « كانت الدولة تعين سماسرة من قبلها يختمون بعض السلع بختم

(١) البكري :٤٨ .
(٢) حسن إبراهيم :تاريخ الدولة الفاطمية :٦٢٠ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٥٠
(٤) مجهول :الاستبصار :٢٠٢ .
(٥) الجنحاني :٥٦ .
(٦) موسى لقبال :الحسبة المذهبية في بلاد المغرب :٧٣ :الجزائر ١٩٧١ .
(٧) الجنحاني :٦٧ .
(٨) لومبار :٧٩ . بدراسة تطور معدل الدينار الفاطمي ؛ لاحظنا أنه ارتفع في عهد المهدي حتى وصل وزنه ٢٠ ,٤ جراما . لكنه انخفض في عهد القائم إلى ٠٥ , ١ جرام ؛ نتيجه الثورات الخارجية . ثم تحسن وضعه في عهد المنصور فوصل إلى ١٥ ,٤ جرام ، وبلغ في عهد المعز ٣٠ ,٤ جرام . وظل محافظا على ارتفاعه طوال عهود العزيز والحاكم والظاهر . لكنه انخفض في عهد المستنصر إلى ٩٠ ,٢ جرام وظل ينحدر حتى وصل إلى ٠٣ ,١ جرام في عهد المستعلى . معنى ذلك أن خلافة المستنصر تعد فيصلا بين ارتفاع الدينار الفاطمي وبين انخفاضه . وهو أمر بالغ الدلالة على ارتباط الإرتفاع بالصحوة البورجوازية ، والانخفاض بعودة الإقطاعية . أنظر : . Lavoix : Op. Cit., P. 88
(٩) البكري :٥٢ .

الخليفة ، ويقومون بعمليات البيع والشراء لصالح الدولة »[1] .

أما المكوس ؛ فقد فرضتها الدولة على السلع الوافدة إلى أسواق المدن . ذكر البكري[2] أن «أبواب صبرة الخمسة كان كل باب منها يغل ٢٦ ألف درهم يوميا» . وحدد المقريزي[3] ما يحصل من مكوس أبواب القاهرة بمائة ألف دينار في السنة . حقيقة أن الدولة كرست الكثير من أموال تجارة الاحتكار والمكوس لخدمة التجارة الداخلية ؛ لكنها عرقلت بذلك تنامي النشاط التجاري وحدت من نفوذ البورجوازية التجارية .

وينسحب الحال على الأوضاع في الأندلس ؛ فقد هيمنت الدولة على بعض مناحي النشاط التجاري ؛ لكنها لم تتقاعس عن تنشيطه وترويجه بإصلاح الطرق وتنظيم الجباية[4] .

تلك إذن جهود النظم « المتبرجزة » لإنعاش التجارة الداخلية ؛ فماذا عن جهودها بصدد التجارة الخارجية ؟

سبق أن أوضحنا كيف قامت تلك النظم بإقرار الأمن على امتداد الطرق الداخلية ، كما عرضنا للظروف الدولية التي أفضت إلى استرداد السيادة الأسلامية على البحار ، والتحكم في تجارة العبور بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب ، وتناولنا مظاهر النهضة الزراعية والصناعية ، وما نتج عنه من تحقيق الإكتفاء الذاتي مع فائض للسوق الإسلامي والأجنبي . وأثبتنا حاجة العالم الإسلامي إلى استيراد بعض المواد الأولية والسلع المصنعة والنصف مصنعة والكمالية .

تضافرت تلك العوامل على تنامي التجارة الخارجية واتساع مجالها ؛ ليشمل الصين وبلاد الفلجا وبيزنطه وإفريقية السوداء ودولة الفرنجة وبلاد اسكندنافيا . لذلك تبودلت السفارات والبعثات بين « دار الإسلام » و « دار الحرب » وأسفرت عن ممارسة تجار «الدارين» نشاطهم التجاري كل في بلد الآخر ؛ وفق شروط كانت أغلبها لصالح التجار المسلمين .

فالسامانيون تمكنوا من فتح مدن الصين وموانيها أمام التجار المسلمين . وأسفرت سفارة ابن فضلان عن تواجد التجار المسلمين في بلاد الروس والبلغار . وأذعنت بيزنطة -

---

(١) التفصيلات في : ابن حيون : ١ : ١٨٦ ٨٧٠ .
(٢) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٦٣ .
(٣) الخطط : ١ : ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٤) المغرب : ٢٥ .

تحت ضغط البويهيين والفاطميين - فرحبت بالتجار المسلمين ورفعت الحظر عن المدن الإيطالية ؛ فتعاملت مع العالم الإسلامي .

وبالمثل ؛ تواجد التجار الأجانب في « دار الإسلام » ، وتمتعت جالياتهم بقدر كبير من الرعاية فتاجروا في المدن التجارية الآسيوية الإسلامية . ونضيف أن جاليات من تجار أمالفى وجنوة والبندقية وبيزة أقامت في مدن الشام ومصر(١) ، وحظيت برعاية خاصة من لدن الفاطميين(٢) ؛ إذ سمح لها أن تشارك في تجارة العبور بقسط وافر(٣) . وبالمثل وجدت جاليات فرنجية في المدن الإسلامية ؛ وخاصة في الأندلس(٤) . كما فتحت بيزنطة وإمبراطورية الفرنجة وبلاد الخزر أسواقها للتجار الأندلسيين(٥) .

ولا يخالجنا شك في أن وشائج علاقات تجارية أحكمت بين الأندلس وبلاد اسكندنافيا ؛ على أثر السفارات المتبادلة بين الطرفين .

أما أفريقيا السوداء ؛ فقد أعادت علاقاتها التجارية مع الدول الإسلامية في المغرب والأندلس ؛ فأقامت جالية فاطمية تجارية بأودغشت منذ عهد المهدي ، كما استرد أمويو الأندلس نفوذهم التجاري في بلاد غانة ، وعقد الفاطميون اتفاقيات تجارية مع النوبيين والأحباش(٦) .

وبديهي أن تفتح أسواق العالم الإسلامي للتجار المسلمين من كافة الأصقاع ؛ رغم الخلافات السياسية والاختلافات المذهبية . فالتجار الفاطميون مارسوا نشاطهم في مدن آسيا ، واستقرت جالياتهم في مدن العراق وما وراء النهر(٧) ؛ برغم عدائهم للسامانيين والبويهيين . كما أن صلاتهم التجارية ببلاد المغرب لم تنقطع رغم الجفوة - الموقتة - بينهم وبين بني زيرى(٨) . ولم يحل خلافهم مع أمويي الأندلس دون سيولة التبادل التجاري بينهما ؛ فقد أقامت جاليات أندلسية في المغرب ومصر والشام فضلا عن البلدان الآسيوية(٩) .

---

(١) Heyd: Op. Cit. Vol. I, P. 104.

(٢) Ibid : P. 124.

(٣) Ibid : P. 114.

(٤) أحمد بدر : المرجع السابق : ١٣٤ .

(٥) ابن بسام : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة : ٤ : ٦٥ : القاهرة ١٩٣٩ .

(٦) ياقوت : معجم البلدان : ١ : ٢٧٨ : بيروت ١٩٥٧ .

(٧) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٦١٥ .

(٨) المقريزي : خطط : ١ : ٤٥١ .

(٩) ابن عذاري : ١ : ٣٤٢ .

وفي « دار الإسلام » و « دار الحرب » تغلغل التجار اليهود المعروفون «بالرهدانية» ؛ فأحكموا الصلات التجارية بين الدارين وقاموا بدور هام في تجارة العبور العالمية . ومعلوم أنهم احتكروا تجارة الكماليات في العالم الإسلامي في عصر « الإقطاعية المرتجعة » . يفهم ذلك من نص لابن خرداذبة [١] يقول « . . . كانوا يسافرون بين الشرق والغرب ، ويحملون من فرنجة الخدم والغلمان والجواري والديباج والخز الفائق والفراء والسمور . ويركبون البحر من فرنجة ، ويخرجون بالفرما ، ويحملون تجارتهم على الظهر الى القلزم . ثم يركبون البحر من القلزم إلى جدة . ثم يمضون إلى السند والهند والصين ؛ فيحملون من الصين المسك والعود والكافور والدارصيني وغير ذلك ويرحلون إلى القلزم . ثم يتحركون إلى الفرما ويركبون من البحر المغربي ؛ فربما عولوا بتجاراتهم إلى القسطنطينية فباعوها للروم ، وربما صاروا بها إلى بلاد الفرنجة فباعوها هناك . وان شاؤا حملوها للروس ، وربما صاروا بها إلى الأبلة ، إلى عمان والهند والصين . وإن شاءوا حملوا تجاراتهم في البحر الغربي ؛ فخرجوا من أنطاكيه ، وساروا برا إلى الفرات ؛ فركبوا في دجلة الى الأبلة ، إلى عمان والهند والصين . وكانوا يتكلمون العربية والإفرنجية والفارسية والرومية . وهم تجار اليهود الذين يقال لهم الرهدانية » .

وبديهي أن يتغير حال الرهدانية في عصر الصحوة البورجوازية . فقد وضع المسلمون حدا لنشاطهم الإحتكاري ، كما قضوا على السياسة البيزنطية الإحتكارية ؛ فأشركوا الترك والخزر والروم والأرمن والإيطاليين في تجارة العبور العالمية ؛ لفل شوكة الرهدانية . وهذا يفسر ما حل بهم من اضطهاد ومصادرة في هذا العصر ؛ لجشعهم ومراباتهم واحتكارهم السلع والمغالاة في أسعارها . فقد صادرهم البويهيون مرارا ، كما تعرضوا لبطش الفاطميين في المغرب ومصر [٢] . ومع ذلك ظلوا يمارسون نشاطهم التجاري [٣] ؛ شأنهم شأن غيرهم من الأجانب .

لذلك أخطأ آدم ميتز [٤] حين زعم أن « ظهور شأن التجارة الإسلامية ونماءها ؛أخرج التجار الأجانب من البحار» . والصواب أن نماء التجارة الإسلامية وضع حدا لسياسة الإحتكار ؛ بيزنطيا كان أم رهدانيا . وحسبنا أن المسلمين سمحوا لكليهما بالمتاجرة في

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٧٩ .
(٢) مجهول : الإستبصار : ٢٠٢ ، الجنحاني : ٥٦ .
(٣) لومبار : ١٨٣ .
(٤) الحضارة الإسلامية : ٢ : ٣٧٢ .

بلادهم ، كذا المشاركة في تجارة العبور العالمية . وليس أدل على ذلك مما قاله آدم ميتز [1] نفسه « . . . في عام ٣٥٦ هـ كان يختلف إلى مدينة براج - أكبر سوق للرقيق في أوربا - مسلمون ويهود وترك يحملون البضائع وقطع الذهب البيزنطية ، ويعودون بالسلاح والفراء والرقيق» .

لقد قدمت النظم «المتبرجزة» خدمات جلى للتجارة الخارجية ، وسهلت مهام التجار المسلمين والأجانب سواء بسواء . فلم تدخر وسعا في تأسيس « دورالصناعة» وبناءالأساطيل وتطهير البحار من القرصان . كما أقامت المحارس ونصبت المنائر[2] وحسنت العملة [3] وأقامت الأسواق . وينم الاهتمام بالأسواق وتنظيمها وإشراف الدولة عليها ،وتعاظم النشاط المالى والمصرفي داخلها ؛عن ازدهار التجارة الخارجية وانتعاش الحياة المدينية[4] .

وفي هذا الصدد ؛ تضافرت جهود الدولة والتجار في إنشاء الأسواق وعمارتها . ففي بعض الأسواق كان للدولة قيسارياتها ودكاكينها التي تؤجرها للتجار [5] ؛ وبالمثل كان للتجار متاجرهم الخاصة [6] . كما أقامت الدولة أسواقا بكاملها ؛ خضعت لإشرافها ؛ كأسواق مدينة كازرون التي أنشأها عضد الدولة البويهي [7] ، وسوق مدينة رام هرمز وهي « غاية في الحسن نظيفة ؛ بلطت وذوقت وبريقت ، وجعل عليها دروب تغلق في كل ليل»[8] . واهتم الفاطميون [9] بإقامة الأسواق وتأسيس الخانات والمخازن «التي يطول الوصف بنعتها» .وفي المغرب تحولت بعض الأسواق الموسمية إلى أسواق قارة[10] .

وفي الأندلس اختط الناصر مدينة الزهراء وأقام بها سوقا شجع التجار على ارتيادِه[11] .

---

(١) المصدر نفسه : ٤٣٨ .
(٢) أحمد بدر : المرجع السابق : ١٣٥ .
(٣) لومبار : ٩٨ .
(٤) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ١٣٣ .
(٥) المصدر نفسه : ١٣٤ .
(٦) المقدسي : ٤٣٤ .
(٧) المصدر نفسه : ٤٢٥
(٨) المصدر نفسه : ١٩٩ .
(٩) نجاة باشا : ٥٥ .
(١٠) ابن حوقل : ٧٧ . ويفهم من نص ابن حوقل أن الناصر أغرى التجار بالإقامة في مدينة الزهراء ؛ حيث قال : «من أراد أن يبني دارا أو يتخذ مسكنا بجوار السلطان ؛ فله أربعمائه دراهم » . لكن لومبار أخطأ فهم النص ؛ فذهب إلى أنه كان على التاجر أن يدفع للخليفه أربعمائه دراهم نظير إقامته في الزهراء . أنظر : الإسلام في عظمته الأولى : ١٣٠
(١١) البكري : نفسه : ٤٢٥

وبالمثل شيد التجار أسواقا خاصة بهم ؛ تحول بعضها إلى مدن تجارية مثل تنس ووهران وآصيلا ومجانة [1] ، كما شاركوا في عمارة أسواق الدولة ؛ فشيدوا بها القيساريات والمخازن والفنادق [2] . فلما اختط المنصور بن أبي عامر مدينة الزاهرة ؛ « أقام التجار بها الأسواق وكثرت الأرفاق » [3] . وفي كل الأحوال أمها التجار من كافة البلدان الإسلامية والأجنبية [4] فغصت بالسلع المحلية والبضائع الوافدة . وأهم السلع المحلية « الزجاج والرخام والخل والصوف والخشب والبز والكتان والليف والوز والشمع والغزل والحمص والترمس والرطم والحصر والبقر . الخ » [5] .

وكان التعامل « مقابضة » لا « مقايضة » كما كان الحال سابقا . ولا غرو ؛ فقد تعقدت الوسائل وتكشفت بتعاظم الحركة التجارية واتساع آفاقها ؛ فظهرت المؤسسات المالية والمصرفية ؛ كبيوت الجهابذة ودور الصرف ووكالات التجارة وشركات الائتمان ، وشاع استخدام الصكوك والسفاتج [6] ؛ « فكان من معه مال يعطيه للصراف ، وهو أرقي ما وصل إليه التعامل المالي في دار الإسلام » [7] .

وذكر ابن حوقل [8] أنه رأى في أودغشت صكا بإثنين وأربعين دينارا ؛ كتب بدين على رجل من سجلماسة ، وقد شهد عليه العدول . وروى ناصر خسرو أنه لما خرج من أسوان بمصر ؛ أخذ خطابا من صديق له كتبه إلى وكيله في عيذاب بأن يعطي ناصر كل مايريد من مال ، ويأخذ منه مستندا ليضاف إلى حساب الصديق [9] . وذكر ميتز [10] أن تاجرا مشرقيا سافر إلى الأندلس ومعه سفتجه وخمسة آلاف درهم .

وكانت الأعمال المالية والمصرفية - في الغالب - وقفا على أهل الذمة ؛ نظرا لتحريم الربا في الإسلام . ومع ذلك كان الفقهاء يتحايلون ويترخصون بحثا عن مخارج [11] .

---

(١) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٨٧ .
(٢) ابن حوقل : ٧٧٠ .
(٣) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٨١ .
(٤) المقدسي : ٢٠٣ .
(٥) نجاة باشا : ٦٥ ، الدوري : ٧١ .
(٦) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٨١ .
(٧) المصدر نفسه : ١٨١ .
(٨) صورة الأرض : ٤٢ .
(٩) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣٧٩ .
(١٠) نفس المصدر والصفحة .
(١١) Idris : Op. Cit. P. 58

ولاغرو ؛ فقد حوت كتب الفقه الكثير من النوازل والحيل ، كما ألفت كتب في التجارة مثل « التبصر بالتجارة » و« الاكتساب في الرزق المستطاب » و«الإشارة إلى محاسن التجارة» ؛ للجاحظ والشيباني والدمشقي .

وينم تقدم أساليب المعاملات عن تنامي البورجوازية التجارية . غير أن النظم «المتبرجزة» إحتكرت المتاجرة في بعض السلع المحلية والأجنبية ، وفرضت المكوس على الصادرات والواردات . فكانت تصدر السلع التي احتكرت زراعتها وتصنيعها إلى الخارج ، كما كانت تستورد السلع لحسابها ، ثم تبيعها للتجار بسعر يتضمن قيمة المكوس وماتحدده من أرباح[1] .

أما المكوس ؛ فقدرت بالعشر على الواردات والصادرات . وقد أورد المقريزي [2] ثبتا عن أنواع السلع ، ومقدار مكوسها ؛ وهي تدل على تعاظم البورجوازية التجارية ؛ مع تدخل الدولة في توجيه النشاط التجاري . اتسعت دائرة المبادلات التجارية ؛ لتشمل أقاليم العالم الإسلامي والبلاد الأجنبية . فعلى صعيد العالم الإسلامي ؛ كانت مصر تصدر الحنطة إلى الجزيرة العربية وبلاد النوبة . كما كانت الأندلس تستورد ها من بلاد المغرب ، بينما قامت بتصدير الرقيق الأبيض إلى كافة أنحاء العالم الإسلامي .

أما تمور العراق وكرمان والمغرب وزيتون الشام والمغرب ؛ فكانت تصدر الى سائر البلدان[3] ، وقرمز أرمينية « إلى سائر المواضع » [4]وزعفران المغرب سوق في الأندلس ، وملحه في السودان [5] . واستورد المغرب الشب من المشرق [6] ، ووصل ذهب السودان إلى الأندلس [7] التي استوردت ماء الورد من فارس [8] . وسرى ذهب السودان والنوبة وفضة فارس والأندلس في كافة ديار الإسلام[9] . أما عن السلع المصنعة ؛ فكانت تنقل من مواطن تصنيعها إلى سائر الأقاليم[10] . فنسيج مصر سوق في العراق [11] ، وصدرت الثياب

---

(١) نجاة باشا : ٦٥ .
(٢) خطط : ١ : ١٠٤ . ١٠٥ .
(٣) المصدر نفسه : ٣١٤ .
(٤) الإصطخري : ١٩٠ .
(٥) المقري : ١ : ٤٨ .
(٦) نفس المصدر والصفحة .
(٧) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٣١٧ .
(٨) البكري : ١٥٨ .
(٩) الجنحاني : ٢٤ .
(١٠) ابن حوقل : ٢١٣ .
(١١) المقريزي : خطط : ١ : ١٣٧ .

القطنية والبسط و الأكلمة من فارس « إلى أقطار الأرض »[١] ، كما صدرت آسيا الوسطى المنسوجات الحريرية « إلى جميع الآفاق »[٢] ، أما البسط الأرمينية « فكان حسنها مشهورا في الآفاق[٣]وصدرت مدينة جور الروائح العطرية «إلى سائر البلدان»[٤] .

تلك الأمثلة شاهد لايرقى إليه الشك على تكامل اقتصادي أنجزته البورجوازية في هذا العصر ؛ حتى ذهب آدم ميتز[٥] إلى أن « التجارة كان لها أبلغ الأثر في توحيد العالم الإسلامي » .

فإذا رصدنا علاقاته التجارية مع « دار الحرب » ؛ وجدنا الميزان التجاري في صالحه ؛ برغم زيادة وارداته على صادراته . ويعزى ذلك إلى احتفاظه برصيد نقدي هائل ؛ نتيجة الاستغلال المنظم لذهب النوبة والسودان ، فضلا عن هيمنته على تجارة العبور العالمية .

وهذا يفسر لماذا كانت الإتفاقيات مع الدول الأجنبية في صالح المسلمين ؛ برغم ضآلة صادراتهم ؛ بالقياس إلى الواردات . فالصادرات لم تتجاوز فائض الإنتاج الزراعي والصناعي . بينما استوردوا الحرير والغضائر من الصين [٦] ، والرقيق والفراء والمصنوعات الحديدية والنحاسية من البلقان ، والرقيق الأسود من السودان ، والعقاقير والتوابل من الهند وجزر الهند الشرقية ، والديباج من بيزنطة . والخشب من البندقية ، والسيوف والفراء من الفرنجة[٧] .

إن اعتبار آدم ميتز[٨] القرن الرابع الهجرى بمثابة عصر ذهبي للنشاط التجاري ؛ دليل على تعاظم البورجوازية التجارية ، وقرينة على الإزدهار الاقتصادي في « عصر الصحوة البورجوازية » .

وإذ أثبتنا تلك الحقيقة من خلال استقصاء الأوضاع الاقتصادية ؛ فإن كثرة ما ألف عن المال والتجارة والفتاوي والنوازل والأحكام والأدب الجغرافي والرحلات [٩] ، حجة ضمنية

---

(١) ابن حوقل : ٢٢٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٧٢ .
(٣) إبن رسته : ١٥٣ .
(٤) إبن حوقل : ٢١٣ .
(٥) الحضارة الإسلامية : ٢ : ٣١٤
(٦) لومبار : ١٩٠ . الدوري : ٦٩ .
(٧) التفصيلات في : لومبار : ١٨٩ - ٢٠١ .
(٨) الحضارة الإسلامية : ٢ : ٣٧٣ .
(٤) وليس أدل على ذلك ؛ من إبحار مغامرين أندلسيين عرفوا باسم « المغربين » أو « المغررين » في المحيط الأطلسي حتى وصلوا جزر الهند الغربية . كذلك ما تنطوي عليه قصص «ألف ليلة وليلة» من حكايات تنم عن روح المغامرة وكثرة الأسفار ؛ وهي سمة من سمات البورجوازية .

على صدق ما نقول .

وآخر القرائن في هذا الصدد ؛ تتمثل في الإزدهار العمراني والتوسع المديني والنمو الديموجرافي . فإبان الحقبة الإقطاعية تدهورت المدن التجارية ، وغلب الطابع العسكري على المدن القليلة المستحدثة ، وتناقصت أعداد السكان بسبب المجاعات والأوبئة .

وفي عصر الصحوة البورجوازية انتعشت المدن القديمة ، واختطت مدن جديدة على منافذ وطرق التجارة ، وأسست موانئ ومرافئ على السواحل . وفي المدن القديمة والمستحدثة اتسع العمران وتعاظم النشاط الصناعي والتجاري وتزايدت أعداد السكان . فمدينة سمرقند – ملتقى الطرق التجارية بين الهند والصين وفارس – ازدهرت ازدهاراً فائقا ، وتزايد سكانها إلى نصف مليون نسمة [١] . واستردت بغداد مكانتها كعاصمه للخلافة بدلا من سامرا – مدينة العسكر – وغدت أكبر مدينة في العالم [٢] .

ودب النشاط في موانئ الخليج الفارسي والبحر الأحمر ؛ فعرفت عدن بأنها « دهليز الصين » [٣] واشتهرت سيراف بكثرة السفن الوافدة ، وقصدها التجار من كل أوب ؛ فزادت عمارتها وتطاول بنيانها . ذكر الإصطخري [٤] أن أحد تجارها أقام قصرا تكلف بنيانه ثلاثين ألف دينار . وأطلق على البصرة « مدينة التجار » بعد أن اتخذها البويهيون محطة لجباية المكوس [٥] . كما ازدهرت مدن وموانى الشام ؛ كصور وصيدا وطرابلس ؛ فشيدت بها «دور الصناعة» ، و أمها التجار الأجانب ؛ فازدادت عمرانا واتساعا .

وعلى امتداد الإمبراطورية الفاطمية ؛ بلغ النشاط المديني والعمراني مداه . فازدهرت مدينة القري « مجمع الطرق » [٦] ، وأصبحت القلزم – ملتقى السفن الوافدة إلى البحر الأحمر – « خزانة مصر وفرضة الحجاز ومعونة الحج » [٧] . أما الإسكندرية فصارت أهم موانى البحر المتوسط قاطبة ، وغدت الفسطاط «ناسخ بغداد ومفخر الإسلام ومتجر الأنام ، وأجل من مدينة السلام ، خزانة المغرب ومطرح المشرق وعامر الموسم . فليس في الأمصار آهل منه ، ولا أكثر مراكب من ساحه» [٨] ؛ وصفها ناصر خسرو بين سنتي ٤٣٩ و ٤٤١ هـ

---

(١) لومبار : ١١٩ .
(٢) المصدر نفسه : ١١٦ .
(٣) المقدسي : ٣٤ .
(٤) المسالك والممالك : ٣٤ .
(٥) ميتز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٢ : ٤٤ .
(٦) المقدسي : ١٩٥ .
(٧) حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٥٩٨ .
(٨) المقدسي : ١٩٧ .

بأن «بها ألف خان ، وبعض مساكنها بلغت أربعة عشر طابق» [١] . كما عمرت أسوان ، سوق تجارة النوبة والسودان . ونافست دمياط الإسكندرية بعد أن شيدت بها «ترسانة بحرية» واكتسبت تنيس شهرة صناعية [٢] .

وفي بلاد المغرب ؛ دبت الحركة في المواني الساحلية ؛ كالجزائر وسوسة ومليانة ، وتزايد عمران المدن الداخلية ذات الصلة بتجارة السودان ؛ كسجلماسة وتارودانت . وبرز شأن مدن صقلية همزة الوصل بين بلاد المغرب والمدن الإيطالية [٣] .

وازدهرت الحياة المدينية في الأندلس ؛ وخاصة في المرية وطرطوشة وسرقسطة وطركونه وبرشلونه وأربونه ؛ فقد استوطنها التجار الأجانب وخاصة الرهدانية [٤] ، واتسع عمران قرطبة ، وبلغ سكانها نصف مليون نسمة [٥] .

وشهد العالم الإسلامي مدنا جديدة ؛ أسست لأسباب اقتصادية ؛ شيدتها «النظم المتبرجزة» أو البورجوازية التجارية . فاختط البويهيون مدينة فناخسرو قرب شيراز ، «ونقلوا إليها الصوفيين وصناع الخز» [٦] . وشيد الفاطميون القاهرة التي ازدهرت على حساب العواصم العسكرية - كالعسكر والقطائع - وبلغ سكانها مليون نسمة [٧] . وفي المغرب أسست المهدية لترث نفوذ القيروان ورقادة - مدينتي العسكر - وتصبح عاصمة المغرب . كما استحدثت مدينة أشير وقلعة بني حماد «مدينة التجار والعلماء» [٨] . وشيد التجار موانئ تنس ووهران وأصيلا ؛ فصارت همزة الوصل بين المغرب والأندلس . كما شيد الناصر مدينة الزهراء « واختط فيها الأسواق والقصور والحمامات » [٩] ، كما أسس المستنصر قصر أبي دانس على ساحل المحيط ليربط الأندلس باسكندنافيا ، وكذا ببورغواطة التي مهدت لتجار الأندلس الطريق إلى تجارة السودان . وشيد المنصور بن أبي عامر مدينة الزهراء « فقامت بها الأسواق وكثرت الأرفاق » [١٠] .

---

(١) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٦٠٠ .
(٢) المصدر نفسه : ٦٠١ .
(٣) لومبار : ١٣٠ .
(٤) المصدر نفسه : ٧١ .
(٥) المصدر نفسه : ١٣٠ .
(٦) كاهن : ٢٠٨ .
(٧) لومبار : ١٢٢ .
(٨) المصدر نفسه : ٦٥ .
(٩) إبن عذاري : ٢ : ٢٤٧ .
(١٠) إبن حوقل : ٧٧ .

صفوة القول - ان ازدهار الحياة المدينية مؤشر دال على تنامي المد البورجوازي ، وأن اشتراك النظم « المتبرجزة » والبورجوازية التجارية في اختطاط المدن وعمارتها ؛ مظهر من مظاهر مشاركة الدولة الطبقة البورجوازية في النشاط الاقتصادي . وسيكون لذلك تأثيره على طبيعة البناء الاجتماعي ؛ وهو ما نعرض له بالرصد والدرس .

٣

البناء الاجتماعي

من الطبيعي أن تسفر الصحوة البورجوازية عن إعادة صياغة البناء الاجتماعي ؛ بما يتمشى مع أفول الإقطاعية وسيادة نمط بورجوازي في الإنتاج ؛ ذي طبيعة تبرز دور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي .

وتأسيسا على ذلك ؛ فقد أفلت النعرات الإثنية والسخائم العصبية المصاحبة للإقطاعية ، وتبلور البناء الطبقي بصورة أكثر تحديدا ؛ فأصبحت الثروة حجر الزاوية في تشكيل الشرائح والقطاعات داخل الطبقة ؛ بدلا من علاقة الدم .

ومن الخطأ تصور « اندماج كافة العناصر والعصبيات وتكوينها كتلة متجانسة اجتماعيا » كما ذهب بعض الدارسين [١] . فتلك مغالطة تنم عن عدم إلمام بأوليات الاقتصاد السياسي ، ولا تستند إلى سند في الواقع التاريخي العياني . حقيقة أن الرخاء الاقتصادي عم كافة القوى الاجتماعية ، وساعد على تخفيف الضائقات بالنسبة لجماعات المنتجين ؛ نظرا لما أحدثته البورجوازية من استغلال منظم لقوى الإنتاج . لكنه من جهة أخرى أسفر عن تشكيل جديد

---

(١) أحمد بدر : تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري : ٨٢٢ .

للخريطة الاجتماعية ؛ في منظومة طبقية تختلف جذريا عن منظومة العصر السابق .

والواقع أن رصد المنظومة الجديدة مع الصعوبة بمكان ؛ نظرا لقصر الحقبة الزمنية التي سادتها الصحوة ؛ فلم تتجاوز قرنا من الزمان . كما أن عجز البورجوازية عن إنجاز ثورة رأسمالية ؛ أتاح للدولة حيازة قسط وافر من « فائض القيمة » ؛ وهو أمر ساعد على « تمييع » الوضع الطبقي ، وتداخل الشرائح الاجتماعية في الطبقة الواحدة . وهذا يفسر تباين مواقف تلك الشرائح ؛ وبالتالى الطبقات ؛ على صعيد الصراع السوسيو - تاريخي .

ومع ذلك نلاحظ على وجه العموم أن المنظومة الطبقية التي أفرزتها « الإقطاعية المرتجعة » انفرطت في عصر الصحوة ، وجرى تشكيلها على أسس مغايرة . ففي السابق تصدرت الأرستقراطية الإقطاعية - وبالذات الشريحة العسكرية - قمة الهرم الطبقي ، وتقلصت الطبقة البورجوازية بعد تحول معظم شرائحها إلى الطبقة المنتجة . وبالتالي اتسعت الأخيرة ؛ لتضم قطاعات متعددة وشرائح مختلفة جمع بينها « البؤس الاجتماعي » . أما هذا العصر ؛ فقد شهد أفول الطبقة الإقطاعية عموما ؛ وبالذات الشريحة العسكرية فيها ؛ فورثتها الأرستقراطية الحاكمة الجديدة ؛ ممثلة في النظم « المتبرجزة » التي احتفظت بحيازات من الأرض ، وشاركت في النشاط الاقتصادي ، ووجهته على وجه العموم . أما الطبقة البورجوازية فقد تعاظمت حجما وفعالية ؛ بتقلص الإقطاعية ، وتنامي نشاطها الاقتصادي في ظل النظم « المتبرجزة » . وبديهي أن تتحسن أوضاع طبقة المنتجين « العامة » نتيجة اتساع آفاق العمل وازدهار الأحوال الاقتصادية على وجه العموم .

وهاك صورة البناء الاجتماعي في صيغته الجديدة ؛ نكتفي في رصدها بتحديد الطبقات ووضعية شرائحها ؛ مؤجلين دورها السياسي إلى الفصل التالي .

١ - الأرستقراطية الحاكمة :

تضم هذه الطبقة بطبيعة الحال السلاطين والخلفاء والأمراء وحجاب البلاط الذين وصلوا إلى الحكم - في الأندلس - والوزراء وكبار القادة ، الذين هيمنوا على الحكم في أواخر العصر . ومعلوم أنها وصلت إلى السلطة بتعضيد من البورجوازية التي قادت ثورات العامة لتعصف بالنظم العسكرية الإقطاعية السابقة . لذلك ورثت ثرواتها ، وأبقت على الكثير في حوزتها ؛ فاقتنت الأرض ، واحتكرت تصنيع بعض السلع وتسويقها ، وجبت

المكوس والعشور [١] .

وأقامت الأرستقراطية الحاكمة نظما مركزية سيطرت على وحدات سياسية كبرى ، واستبدت بالسلطة وأضفت عليها طابعا «ملوكيا» في بعض الأحيان ؛ فاتخذت ألقاب الخلافة والسلطنة والشاهنشاهية . وعاشت حياة البذخ والترف ؛ فاقتنت القصور ، وأسرفت في رسوم البلاط ، واقتنت الغلمان والجواري ، وشجعت العلوم والآداب ؛ نظراً لاستنارتها المستمدة أصلا من تنامي المد البورجوازي .

فالسلاطين البويهيون ؛ استبدوا بالنفوذ والسلطان ؛ رغم إبقائهم على الخلافة العباسية ، ولقبوا أنفسهم بأفخم الألقاب وأعظمها ؛ كشاهنشاه ؛ أي ملك الملوك ، واتخذوا الوزراء والحجاب ، وقصروا مهامهم على التنفيذ . ولم تختلف بلاطاتهم عن بلاطات الخلفاء من حيث الأبهة ومظاهر الترف . لكنهم كانوا على قدر من الاستنارة ؛ فاستعانوا في حكمهم بالعناصر ذات الكفاءة والعلم ، وراقبوها مراقبة صارمة ، واتبعوا سياسة الإصلاح على كافة الأصعدة الاقتصادية والإدارية . وتوسعوا في العمران ؛ فأولوا المرافق العامة إهتماما كبيرا ، وشيدوا المدن والبيمارستانات . كما شجعوا العلماء والأدباء ورجال الفكر ؛ فاحتضنوا التيارات العقلانية والفلسفية ، وتبنوا النهضة العلمية التي بلغت ذروتها في هذا العصر .

ونفس الشيء يقال عن الخلفاء الفاطميين الذين « كان ملكهم بما لا يفي به ملك الأكاسرة » [٢] . فأضفوا على الخلافة طابعا مقدسا ، وبلغت رسوم البلاط أوجها ، واتخذوا الوزراء المستنيرين ولو كانوا ذميين ، وأناطوهم بمهام التنفيذ ليس إلا . وقد عرضنا لسياساتهم الإصلاحية بما فيه الكفاية ؛ في ذات الوقت الذي هيمنوا فيه على الكثير من مقدرات الإنتاج ؛ كاقتناء الضياع ، واحتكار بعض الصناعات ، وبعض سلع التجارة الداخلية والخارجية . وهذا يفسر ما تمتعوا به من ثراء عريض انعكس على حياة الأبهة ومظاهر الترف التي غصت بها قصورهم . ومع ذلك كانوا على درجة من العلم والاستنارة ؛ فلم يدخروا وسعا في إذكاء النهضة الثقافية التي بلغت الذروة على أيديهم ؛ فأسسوا المكتبات وشجعوا أرباب القلم ، وتبنت الحركة الإسماعيلية الفكر العقلاني والمباحث الطبيعية والرياضية وعلوم الحكمة .

---

(١) لومبار : ١٣٣ .

(٢) المقريزي : خطط : ١ : ٦٩٤ .

وعلى غرارهم كان الزيريون في المغرب . وقد أفاض ابن دحية [١] في وصف بلاطاتهم ؛ التي اجتمعت فيها الاستنارة والحكمة إلى جانب اللهو والترف .

ولم يختلف الحال بالنسبة للخلفاء الأمويين والحجاب العامرين في قرطبة ؛ حيث بلغ النفوذ السياسي والثراء الاقتصادي والترف الاجتماعي والازدهار العلمي والثقافي مداه [٢] .

ويمكن اعتبار الوزراء والحجاب وكبار القادة شريحة في تلك الطبقة ؛ خاصة بعد تدهورها أواخر عصر الصحوة ؛ فكانوا يتقاضون الرواتب العالية [٣] ويحظون بالإقطاعات والإنعامات . وبديهي أن يتزايد نفوذهم بعد ضعف السلطة المركزية ؛ فورثوا مكانتها السياسية والاجتماعية ، وعاشوا حياة الأبهة والترف . لكن وضعيتهم كانت مزعزعة ؛ نتيجة الاضطرابات السياسية ، وتفاقم الثورات الاجتماعية ، والتنافس بين أفراد شريحتهم .

وغني عن القول ؛ أن الأرستقراطية الحاكمة ظلت قائمة ؛ برغم ما آلت إليه من ضعف في أواخر العصر . فمارست نفوذاً إسمياً في ظل تحكم الحجاب - في الأندلس - وتسلط الوزراء في مصر الفاطمية ، ولم تفقد الحكم إلا في فترات قصيرة - حوالى خمسة أعوام - كما حدث للبويهيين وأمويي الأندلس ، حين استولى العامة على الحكم . وفي ذلك دلالة على بقاء الطابع « الثيوقراطي » في الحكم ، وقصور دور البورجوازية بوجه عام . والظاهرتان معا قرينة على عجز البورجوازية عن إنجاز تحول رأسمالي ، وقناعتها بالعيش في ظل النظم «المتبرجزة» حتى بعد أن فقدت فعالياتها .

ب - الطبقة البورجوازية :

نمت هذه الطبقة بأفول الطبقة الإقطاعية . فبفضل تصديها لقيادة الثورات الاجتماعية التي أضعفت الإقطاعية العسكرية ؛ مهدت السبيل للنظم « المتبرجزة » كي تباشر السلطة . وفي ظلها ؛ وبفضل سياستها الإصلاحية أتيح للقوى البورجوازية أن تقوم بدور فعال في النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة ؛ والتجارة الدولية بالذات .

لذلك شكل كبار التجار عصب البورجوازية التي احتوت شرائح أخرى ؛ كأرباب المهن

---

(١) المطرب من أشعار أهل المغرب : ٨٩ : بيروت .

(٢) ابن بسام : ٤ : ١ : ١٦ ,

(٣) بلغ راتب الوزير في مصر الفاطمية مائة ألف دينار في العام . وتنم قائمة القلقشندي عن ارتفاع رواتب رجال البلاط في هذا العصر بدرجة مذهلة . أنظر : صبح الأعشى : ٣ : ٤٩٠ : القاهرة ١٩٣٩ ,

والتكنوقراط والبيروقراطية التجارية .

وقد تعاظمت البورجوازية التجارية بهيمنة العالم الإسلامي على تجارة العبور العالمية ؛ فكونت الثروات النقدية والعقارية ، وتملكت الأسواق والأساطيل التجارية ، وأقامت الشركات والوكالات الكبرى ، وهيمنت على الصيرفة وشئون المال .

أما أرباب المهن أو رؤساء الحرف ، فقد تحسنت أحوالهم بقيام النهضة الصناعية ؛ فتملكوا المعامل والفابريقات ، وكونوا رؤوس أموال ضخمة لم يقدر لها المزيد من الاستثمار ، بسبب قصور الطاقة ونقص المواد الأولية . وكانت تلك الشريحة على درجة من التنظيم والتضامن بفضل النقابات التي بلغت أوجها في هذا العصر .

ونعني بشريحة التكنوقراط ؛ الأطباء والمهندسين والكيماويين وغيرهم ؛ ممن استند على جهودهم تقنيات النهضة الزراعية والصناعية والتجارية . وكانوا في الغالب من أهل الذمة [1] وينم نفوذهم في هذا العصر عن سيادة التسامح بفعل المد البورجوازي والانفتاح الاقتصادي .

أما الشريحة البيروقراطية ؛ فقد تمثلت في الجهاز الإداري والمالي المستحدث . ومعظم رجاله من العناصر الموالية للنظم « المتبرجزة » وكانوا يشتغلون في التجارة والمال إلى جانب وظائفهم الرسمية . ولعبوا دورا مهما على الصعيد السياسي في أواخر عصر الصحوة .

كانت كافة الشرائح البورجوازية على وئام مع النظم « المتبرجزة » التي أتاحت حرية نشاطاتها في حدود سياستها الاقتصادية الموجهة . كما كانت أجهزة الدولة تعتمد على أفراد هذه الطبقة ؛ فكثيرا ما كان الوزراء تجارا في الأصل ؛ بل تولى الوزارة أحيانا تكنوقراط من أهل الذمة [2] . وكانت غالبية تشريعات الدولة تخدم مصالح البورجوازية ، وكثيرا ما استجابت الدولة لتعديل بعض القوانين لتحقيق مطالبها .

لذلك قامت بدور - ولو محدوداً - على الصعيد السياسي - باشتراكها في أجهزة الدولة - والنشاط الحضاري والعمراني ، فضلا عن دورها الاقتصادي . وتعزى النهضة الثقافية وذيوع الفكر الليبرالي والتقدم العلمي إلى ما أتاحه «الانفتاح الاقتصادي » - بفضل البورجوازية - من حرية وتسامح . ولا غرو ؛ فقد كانت قيادات البورجوازية دعاة في

(١) Idris : Op. Cit. P. 750 .

(٢) ابن أبي دينار : ٧٧ ,

الحركة الإسماعيلية أو شيوخا للاعتزال . ومعلوم أن الاعتزال راج بتعضيد البويهيين ، كما كان التقدم العلمي إنجازا بورجوازيا عضده البويهيون والفاطميون وأمويو الأندلس .

غير أن موقف البورجوازية من الدولة تغير في أواخر عصر الصحوة - نتيجة معطيات خارجية وداخلية - فتخلت عن مؤازرتها ، ثم ناهضتها [1] . وتتمثل المعطيات الخارجية في تبدل الظروف الدولية لصالح «دار الحرب» ؛ وبالتالى تهديد التجارة الخارجية . وانعكس ذلك على سياسة النظم « المتبرجزة » فاشتطت في فرض المكوس ، وأمعنت في سياسة الاحتكار ؛ الأمر الذي ألحق أضرارا بالبورجوازية ؛ والشريحة التجارية منها على وجه الخصوص .

لكن ردود الفعل البورجوازية كانت هزيلة بالقياس إلى دور قادة العسكر والعوام . وهذا راجع إلى هزال البورجوازية التجارية أصلا ؛ فضلا عن تركيبها الهجيني وعدم التجانس بين شرائحها . وهو ما ستتناوله بعد بالدرس مفصلا .

وحسبنا أنها أسرفت في حياة البذخ والترف ؛ حتى حملها ابن خلدون مسؤولية «خراب العمران» . وتخلت عن دورها التاريخي ؛ وموقفها في « مركزة رأس المال لتمويل الحكومات الأرستقراطية العقارية بأسعار فائدة مرابية ؛ دون أن تقوم بدور مبدع في تطوير الفنون الإنتاجية » [2] .

ونثبت نصا لابن بسام [3] يكشف عن طبيعة البورجوازية الإسلامية ؛ حيث يقول معلقا على حضور التجار أحد المهرجانات الرسمية « . . . وأما التجار الغرباء ؛ فدخلوا يومئذ إلى موضع هيئة التجافيف والأعلام المصورة وسائر القطع العجمية والقنا الهندية وموقف خيل الركاب ؛ بالسرج الثقال والتراس المذهبية والمفضضة . . . . وتوصل أولئك التجار إلى ذلك المكان قبل إباحته للنظارة بإذن التمسوه من السلطان » .

قصارى القول - أن الطبقة البورجوازية ؛ رغم تعاظمها لم تستطع تثوير النظم «المتبرجزة » ، كما عجزت عن الإطاحة بها ؛ بسبب بنيتها الهجينية ، وغلبة الشريحة التجارية . وكان ذلك من أسباب تعويق مسيرة الطبقة المنتجة في صراعها ضد السلطة والطبقة البورجوازية سواء بسواء .

---

(١) لومبار : ١٣٣ - ١٣٥ .

(٢) مجموعة من الدارسين : الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية : ٤٥ .

(٣) الذخيرة : ٤ : ١ : ٦٥ .

جـ - الطبقة الكادحة :

وهي التي اصطلح على تسميتها بالعامة أو العوام في الحوليات المعاصرة . ونعني بها القوى المنتجة من صغار الملاك والفلاحين والرعاة في الريف ، وصغار التجار والحرفيين في المدن . وقد ضم بعض الدارسين (١) إليها المقاتلة وحراس القوافل وخدم المنازل .

وكان هؤلاء وأولئك أحرارا في الغالب ، والقلة القليلة من الرقيق كانت من أسرى الحروب أو جلبها تجار الرقيق . ومعلوم أن تجارة الرقيق ازدهرت في هذا العصر ؛ فاشتهرت الأندلس بتصدير الرقيق الأبيض إلى كافة أنحاء العالم الإسلامي ، كما جلب الرقيق الأسود من إفريقيا السوداء . لكنه لم يستخدم في عمليات الإنتاج على نطاق واسع ؛ بقدر تجنيده في الجيش أو استخدامه في الأعمال المنزلية . وهذا راجع إلى النمو الديموجرافي وتحسين ظروف العمل وتخفيف السخرة ؛ كنتيجة من نتائج القضاء على الإقطاع وسيادة الصحوة البورجوازية .

وقد تحسنت أوضاع الطبقة الكادحة بفعل الازدهار الاقتصادي العام وانخفاض الأسعار ووفرة الأعمال . فضلا عن السياسة الإصلاحية التي تبنتها النظم « المتبرجزة » .

وقد سبق أن أوضحنا كيف كان بعض الحكام يكرسون نصابا من ريع ضياعهم للفقراء ، وكيف كان السلاطين يجندون العامة في الجيش أو فرق الحراسة ، وكيف أغدق التجار الكبار على الأهالي نظير تأمين طرق القوافل .

كل ذلك يفسر عدم قيام ثورات اجتماعية إلا في السنوات الأخيرة من العصر . ويعزى قيامها إلى انكماش النشاط الاقتصادي وزيادة الجبايات والمكوس (٢) ؛ نتيجة تهديد موارد تجارة العبور من قبل قوى خارجية .

وليس أدل على ذلك ؛ من أن جماعات العيارين والشطار والصعاليك اختفت حتى أواخر العصر ، ثم عاودت الظهور لتباشر نشاطها ضد الدولة والبورجوازية في آن . ذكر ابن الأثير (٣) أن عامة بغداد كانوا يغيرون على الأسواق وينهبونها ، وكثيرا ما أضرموا النيران فيها . وتبنت الأصناف تنظيم نشاط الحرفيين في معارضة السلطة ؛ حتى صارت موئلا

(١) أنظر : حسن حسني عبد الوهاب : ورقات عن الحضارة العربية : ٢ : ٢٠٩ : تونس ١٩٧٦ ,
(٢) ابن عذاري : ١ : ٣٧٠ .
(٣) الكامل : ٩ : ١٠٤ .

للحركات الثورية [١] ، كما انضمت شرائح المنتجين في الريف إلى حركات المنتزين ضد الدولة .

وهذا يعني أن المعارضة تمحورت في الطبقة الكادحة ؛ وهي قرينة على غياب البورجوازية عن ساحة الصراع السياسي إلا نادرا . واستهدفت ثورات العامة الطبقة البورجوازية في بعض الأحيان ؛ فتعرض كبار التجار ورؤساء الحرف لنقمة المنتجين .

وتعاظم نشاطهم لما استعانت بهم الدولة ضد أطماع العسكر ورؤساء البيروقراطية . وكثيرا ما حسموا الصراع بين المتنافسين على السلطة لصالح أحدهم ؛ ومن ثم كان ينصاع لمطالبهم ويخضع لوصايتهم .

وقد أسفرت بعض الحركات عن تقلد زعمائها السلطة - وهو ما عجزت البورجوازية عن تحقيقه - أو تعيينهم في المناصب السامية كالوزارة . فقد استولى العيارون على الحكم في بغداد لمدة أعوام خمسة . ونفس الشيء وقع في الأندلس .

وتفسير عجزهم في الحفاظ على الحكم كامن في افتقار حركاتهم إلى التنظيم ، وغياب الإديولوجيات الثورية . لذلك كان بقاء النظم « المتبرجزة » المهترئة واستمرار بعضها حتى بعد عودة الإقطاعية ؛ دليلا بينا على ميوعة الصراع الطبقي . وهي نتيجة حتمية لهشاشة الأساس الاقتصادي . وسيكون لذلك تأثيره الواضح على حركة التاريخ السياسي .

---

(١) لومبار : ١٤٠ .

٤

سوسيولوجيا التاريخ السياسي

شهد عصر الصحوة البورجوازية ظاهرة سياسية هامة ؛ تمثلت في القضاء على التجزئة السياسية الإقطاعية ، وقيام وحدات مركزية كبرى ؛ هي السلطنة البويهية والخلافة الفاطمية والخلافة الأموية بالأندلس . وما بقي من كيانات موروثة عن العصر السابق ؛ كانت إما دولا أسستها البورجوازية واستمرت في عصر الصحوة مكتسبة طابعا ثوريا - إن لم يكن اشتراكيا - كدولة القرامطة ، أو أخرى إقطاعية عسكرية قامت بدور « ثغري طرفداري » ، وتطبعت في عصر الصحوة بالطابع البورجوازي ؛ كالدولة السامانية والدولة الغزنوية . كما استحدثت إمارة « ثغرية » في بلاد المغرب دارت في فلك الدولة الفاطمية ، هي إمارة بني زيري .

وليس صدفة أن يسود المذهب الشيعي الثوري كإديولوجية للفاطميين والبويهيين والقرامطة والزيريين ، واعتنقه أمراء من البيت الساماني ، وكذا القوى البورجوازية في دولة الغزنويين . ومعلوم أن أمويي الأندلس افتقروا منذ البداية إلى إديولوجية مذهبية ؛ ومع ذلك وصلها التشيع الذي تعاظم في هذا العصر بعد انتشاره بين القوى البورجوازية . كما ليس صدفة أن تزدهر الحياة الفكرية في كل أرجاء العالم الإسلامي ، وتبلغ النهضة العلمية

أوجها ، وتحظى بتشجيع كافة النظم القائمة .

إن ظهور وحدات سياسية كبرى «وتبرجز» النظم التقليدية الموروثة من العصر السابق ، وسيادة إديولوجيات ثورية ، وغلبة الفكر الليبرالي ؛ إنعكاس للتطورات السوسيو - اقتصادية التي أنجزتها الصحوة البورجوازية . من هذا المنظور نعرض لقيام الدول وتطور أوضاعها الداخلية وطبيعة علاقاتها الخارجية ، وسقوطها في النهاية بانتكاسة الصحوة البورجوازية وتكريس الإقطاع العسكري .

١ - البويهيون :

كان قيام دولة بني بويه سنة ٣٣٤ هـ موازيا لإرهاصات الصحوة البورجوازية ، كما كان سقوطها سنة ٤٤٨ هـ مصاحبا لانتكاستها . وخلال تلك الحقبة لعب البويهيون الدور الموجه في سياسات الشرق الإسلامي .

وإذا كان انتشار المذهب السني وغلبة الإثنيات البدوية - كالترك والعرب والبربر البتر - مرادفا لسيادة الإقطاعية ؛ فإن تبني البويهيين المذهب الشيعي وأصلهم الفارسي ، لا يخلو من دلالة على طابع دولتهم البورجوازي .

وهذا لا يعني أن الغطاء الإديولوجي كان الحافز الأساسي على قيام الدولة ؛ فلم يحفل البويهيون بالجوانب المذهبية بالقياس إلى مصالحهم السياسية . إذ أبقوا على الخلافة العباسية السنية ؛ بعد أن سلبوها صلاحياتها الفعلية . كذلك لم تشكل النزعة الشعوبية فعالية في قيام الدولة ؛ كما تصور بعض المؤرخين الذين اعتبروا قيامها حلقة في سلسلة الصراع بين الترك والفرس ، انتهت « ببعث القومية الإيرانية » . فالثابت أن إمبراطورية البويهيين ضمت - فضلا عن إيران - بلاد العراق وبعض أقاليم ما وراء النهر ، وحوت شعوبا وعصبيات شتى إستعانت بها الدولة في كثير من الأحيان - وخاصة الأتراك - لفل شوكة الديلم الفرس ؛ عندما اقتضت المصلحة السياسية ردع العصبية المؤسسة .

إن قيام دولة بني بويه وثيق الصلة بالمد البورجوازي الذي غمر العالم الإسلامي برمته . وحسبنا تأسيسها على رقعة ذات حساسية استراتيجية بالنسبة لطرق ومنافذ التجارة الآسيوية . وقد سبق تبيان كيف كانت تلك الرقعة مسرحا للفوضى السياسية إبان « الإقطاعية المرتجعة» ، وكيف أمها الخوارج والشيعة وغيرهم من العناصر البورجوازية المضطهدة في العراق ، ولماذا تفاقمت فيها أخطارالعيارين والشطار وقطاع الطرق ، ولماذا آزرت جماعات

الحرفيين دولتي العلويين بطبرستان والصفاريين بسجستان ؛ وكلها أمور مهدت لقيام الدولة البويهية .

ويبدو الأساس السوسيو - اقتصادي واضحا في قيامها ؛ إذا علمنا أن مؤسسها كان من أسرة متواضعة . فكما كان يعقوب بن الليث الصفار - مؤسس الدولة الصفارية - نحاسا ؛ كن معز الدولة البويهي حطابا [1] . واتخاذه المذهب الشيعي الزيدي الثوري إديولوجية لا يخلو من مضمون اجتماعي ؛ لكونه المذهب السائد بين الطبقتين ؛ البورجوازية والمنتجة . ومعلوم أن دولة الصفاريين عجزت عن تحقيق طموحاتها لافتقارها إلى إديولوجية ثورية . كما زالت الدولة العلوية سراعا لعدم انتماء مؤسسها إلى القوى المحلية ؛ برغم تبنيها إديولوجية ثورية . وما افتقر إليه الصفاريون والعلويون ؛ تكامل لإنجاح قيام دولة بني بويه ، وتوسعها شرقا وغربا ، حتى سيطرت على العراق سنة ٣٣٤ هـ .

والسياسة الداخلية البويهية تعبير واضح عن « برجزة » نظامهم ؛ فقد أقروا حكومة تجمع بين المركزية والفدرالية . إذ قسمت الإمبراطورية بين الإخوة الثلاثة لتسلس إدارتها ، وتستغل المقدرات الإقليمية استغلالا اقتصاديا متكاملا . وفي نفس الوقت دارت الأسرة الحاكمة في الري وهمدان وأصفهان ، والأخرى في بقية إيران ، في فلك سلطنة العراق «الشاهنشاهية » . وفي كافة الوحدات الثلاث ؛ أقر البويهيون نظاما إداريا وماليا على درجة من الكفاءة والصرامة عالية . فاتخذوا الوزراء من العناصر البورجوازية الليبرالية المستنيرة ؛ كابن العميد والصاحب إسماعيل بن عباد . وأحيوا الدواوين التي اندثرت إبان « الإقطاعية المرتجعة » وابتدعوا دواوين جديدة تواكب النشاط الاقتصادي المتنامي .

وقد سبق أن عرضنا لسياسة البويهيين الإصلاحية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ؛ وخاصة في عهود السلاطين العظام ؛ كمعز الدولة وعضد الدولة وبختيار . . . . إلخ ، وكيف أسفرت عن رخاء اقتصادي عم الطبقتين الوسطى والدنيا . كما أوضحنا تضافر جهودهم - وجهود البورجوازية - على ازدهار النشاط المديني والعمراني ؛ نتيجة « ميل الاقتصاد البويهي إلى النمط المركانتالي على حساب الخاصيات الاكتفائية الإقطاعية [2] » . وهذا يفسر تنامي المشروعات الإصلاحية ؛ الاقتصادية والاجتماعية - كمشروعات الري ورعاية الطرق وبناء السفن وإقامة المراصد والمنائر وتشييد البيمارستانات

---

(١) ابن خلكان : ١ : ٥٦ ,

(٢) لومبار : ٩٥ ,

(٣) المصدر نفسه : ١٣٢ ,

. . .إلخ - وازدهار النهضة العلمية والفكرية ، ورعاية الفنون والآداب [٣] .

لذلك ؛ خلا العصر من حركات اجتماعية مضادة للسلطنة ؛ اللهم إلا في أواخره ؛ حين جدت متغيرات خارجية وداخلية أفضت إلى انتكاسة الصحوة البورجوازية . فالقوى البورجوازية ساندت النظام لاتساق سياسته ومصالحها . والقوى المنتجة تحسنت أوضاعها ، بما جعلها راضية عنه . ولا غرو ؛ فلم يتقاعس السلاطين عن تجنيد العامة في فرق الحراسة ، وانصاع العيارون والشطار لأوامرهم لما استنفروا للدفاع عن الثغور . ذكر ابن الأثير [١] - في حوادث سنة ٣٦١ هـ - أن السلطان البويهي استجاش العامة لقتال البيزنطيين « فثار منهم عدد كبير بأجناس السلاح والرماح والقسي » .

ولما تبدلت سياسة السلاطين الأواخر ؛ لتهديد موارد الدولة من التجارة الخارجية ؛ فاشتطوا في فرض المغارم والجبايات ؛ تغير الحال « . . فكثرت الفتن بين العامة ببغداد ، وزالت هيبة السلطان ، وتكررت الحريق في المحال » [٢] . وهذا يعني أن ثورات العامة استهدفت الدولة والقوى البورجوازية في آن ؛ وهو أمر بالغ الدلالة على ارتباط البورجوازية التجارية بالنظم المتبرجزة .

وستزداد هبات « العامة » بعد انتكاس الصحوة وعودة الإقطاعية في العصر السلجوقي . وليس أدل على ذلك من اندلاع حركاتهم في العراق وفارس في الأعوام ٤٩٠ ، ٤٩٧ ، ٥١٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨ ، ٥٦٥ هـ [٣] .

إن قيام تلك الحركات في العصرين السابق واللاحق للصحوة البورجوازية ، وخفوتها إبانها ، دليل لا يرقى إليه الشك على توجيه الأساس السوسيو - اقتصادي لحركة التاريخ السياسي .

وتعقب العلاقات البويهية الخارجية يقود إلى نفس الحقيقة . فبرغم الاختلاف الإديولوجي والإثني بين البويهيين - الفرس الشيعية - والسامانيين - الترك السنة - تعاونا على سيول التجارة الشرقية ، وودعا الخصام ، فتصالحا وأصهرا وأشهدا على كتاب الصلح كبار التجار في خراسان وفارس والعراق [٤] .

---

(١) الكامل : ٨ : ٢٠٤ ,
(٢) المصدر نفسه : ٩ : ١٠٤ ,
(٣) الدوري : ٧٧ ,
(٤) ابن الأثير : ٨ : ٢٢٥ ,
(٥) حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٤١٧ ,

ولا غرو ؛ فقد «تبرجزت» الإمارة السامانية ، واعتنق بعض أمرائها المذهب الإسماعيلي ، وبعثوا التراث الفارسي ، واحتضنوا العلوم والفنون والآداب (٥) .

على أن الخلاف عاد إلى سابق عهده ، في أواخر الصحوة ؛ فجار البويهيون على مناطق استراتيجية من أراضي جيرانهم ، وحالوا دون وصول تجاراتهم إلى غربي آسيا . فكان ذلك من أهم أسباب انهيار آل سامان (١) .

كما تعاون البويهيون والبريديون في الأهواز - وكانوا من كبار التجار - على مواجهة خصومهما . فاستنجد البويهيون بالبريديين ضد مرداويج بن زيار الديلمي ؛ فآزروهم حتى قضوا على الدولة الزيارية . كما ناصر معز الدولة البويهية أبا عبد الله البريدي في صراعه حول «إمرة الأمراء» مع ابن رائق التركي ؛ حتى ظفر البريدي بالمنصب (٢) . جرى هذا الوفاق قبيل دخول البويهيين العراق ، فلما دان لسلطانهم ؛ اصطدمت مصالحهم مع البريديين ؛ فنحوهم عن الأهواز واستولوا على البصرة ؛ لضمان السيطرة على مياه الخليج الفارسي (٣) وتأمين مصالحهم التجارية في المحيط الهندي .

والعلاقات البويهية الغزنوية شاهد آخر على فعالية العامل الاقتصادي في توجيه سياسة البويهيين الخارجية . فبرغم توسع الغزنويين شرقا على حساب السامانيين وتهديدهم حدود الإمبراطورية البويهية ، صم البويهيون آذانهم نظرا للدور الثغري الذي اضطلع به الغزنويون في الهند ، وتحكمهم في طرق التجارة الوافدة من الصين (٤) . لذلك هادنهم البويهيون ؛ حفاظا على مصالحهم التجارية . ولا غرو ؛ فقد «تبرجزت» الدولة الغزنوية ، ولعبت البورجوازية التجارية دورا هاما في سياستها الداخلية ؛ برغم اعتناق شرائح منها عقائد القرامطة (٥) والإسماعيلية والمعتزلة (٦) .

والدارس لتواريخ السامانيين والغزنويين والبويهيين ؛ يقف على حقيقة تجانس البنيات الاجتماعية في الدول الثلاث ؛ كنتيجة من نتائج سيادة نمط الإنتاج البورجوازي . وكذا تماثل البنيات «الفوقية» ؛ إذ عمتها نهضة علمية وثقافية نهلت من معين واحد ؛ تمثل في

---

(١) لومبار : ٤٥ ، ٤٦ .
(٢) ابن الأثير : ٨ : ١١٩ ، ٢٠ .
(٣) مسكوية : ٢ : ١١٢ .
(٤) ابن الأثير : ٩ : ٩١ .
(٥) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٣٨٥ .
(٦) المصدر نفسه : ٢٦١ ، ٢٦ .

التراث الفارسي . ولم يكن التباين الإيديولوجي إلا مظهرا عابرا وموقوتا ومرتبطا باعتبارات سياسية . فكما حرص الأمراء الغزنويون وبعض الأمراء السامانيين على المذهب السني - ولم يكن إديولوجية في كل الأحوال - حتى تبارك خلافة بغداد - العاجزة - شرعية حكمهم ؛ أبقى البويهيون الشيعة عليها ؛ بعد تجريدها من صلاحياتها الفعلية .

ودارت علاقات البويهيين بالقرامطة والفاطميين في نفس الإطار . فقد أقام القرامطة دولتهم في سواد العراق في العصر السابق . وامتد نفوذهم إلى غربي العراق وبادية السماوة وبعض نواحي الشام ، ثم طردوا منها في خلافة المكتفي ؛ فأسسوا دولة في البحرين واليمامة ؛ ازدهرت في عصر الصحوة البورجوازية . فازداد نشاطها التجاري بعد أن كانت دولة فلاحين ، وبنوا أسطولا هيمن على مياه الخليج ، وجاب البحار الشرقية ؛ مشاركا في تجارة العبور العالمية [1] .

وشهد المجتمع القرمطي تطورا اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا ؛ فجنح نحو مزيد من «الاشتراكية» . وقد ألمحنا إلى ذلك سلفا . ونكتفي بنص أورده النويرى [2] بالغ الدلالة على صدق ما نزعم .

وبصدد علاقاتهم بالبويهيين ؛ نلاحظ أن الأخيرين لم يجدوا غضاضة في تأسيس دولة قرمطية في البحرين واليمامة . فلم يتطاولوا عليها كما فعل الأتراك في العصر السابق [3] ؛ بل أحكموا معها عرى علاقات ودية . وتعاونا في تجارة العبور العالمية ، كما تحالفا لإحباط المشروعات الفاطمية بصدد تحويل طريق التجارة من الخليج إلى البحر الأحمر [4] . لذلك اشترك البويهيون مع القرامطة في وضع حد لمخططات الفاطميين التوسعية [5] . إن تحالف القرامطة الإسماعيليين مع البويهيين الزيديين ضد الفاطميين الإسماعيليين لأسباب

---

(١) المصدر نفسه : ٣٩٣ ,

(٢) يقول النويري « . . . وأقبل أبو سعيد على جمع الخيل وإعداد السلاح . . وسد الوجوه التي يتصرف فيها أمر بلده وأحواله بالرجال . وإصلاح أراضي الزراع ، وأصول النخل وعمارته . ولإصلاح مثل هذه الأمور وتفقدها ، نصب الأمناء على ذلك . وإقامة الوفاء على الرجال ، والاحتياط على ذلك كله ، حتَّى بلغ من تفقده أن شاة كانت تذبح ، ويسلم اللحم إلى الوفاء ليفرقوه على من يرسم لهم . ويجز الصوف والشعر من الغنم ، ويفرق على من يغزله . ثم يدفع إلى من ينسجه عبيا وأكسية وجوالقات ، ويفتل منه حبالا ، ويسلم الجلد إلى الدباغ ، فإذا خرج من الدباغ سلم إلى خرازي القرب والروايا والمزاد . وما كان من الجلود يصلح نعالا وخفافا ، حمل منه . يجمع ذلك كله إلى خزائن . . فزادت بلاده ، وعظمت منزلته في صدور الناس » . أنظر : نهاية الأرب : ٢٣ : ٧٤ ,

(٣) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ٢٠٦ ,

(٤) المصدر نفسه : ٢٠٩ ,

(٥) المقريزي : اتعاظ : ١٣١ ، ٣٢ ,

اقتصادية ؛ قرينة على ضآلة الاعتقادات الإديولوجية في توجيه التاريخ السياسي بالقياس إلى المعطيات السوسيو - اقتصادية .

ولم تخرج العلاقات البويهية الفاطمية عن ذات الإطار . فلم يقع أدنى صدام عسكري بين القطبين المتنافسين ؛ رغم التصاق الحدود . وما ذكر عن مخططات بويهية لطرد الفاطميين من الشام وغزو مصر ؛ لم يتجاوز « الدعاية السياسية » لإحباط أحلام الفاطميين في إسقاط الخلافة العباسية . كذا وقف أطماعهم في تحويل مسار التجارة الشرقية إلى البحر الأحمر . وما جرى من تشكيك البويهيين في النسب الفاطمي [1] ؛ كان دعاية للرد على تمحور العلاقات البيزنطية الفاطمية على حساب البويهيين .

ولم تكن المناورات السياسية ، والدعائية بين الطرفين نتيجة خلافهما الإديولوجي ؛ كما ذهب بعض الدارسين . فقد أزمع البويهيون الأوائل الدعوة للفاطميين [2] ؛ لكنهم عزفوا عن ذلك لأسباب سياسية ؛ فأبقوا على الخلافة العباسية المهلهلة حفاظا على نفوذهم . وفي نفس الوقت ساعدوا الحركة الإسماعيلية في إمبراطوريتهم ؛ إذ سمح السلطان أبو كاليجار لداعية الفاطميين - المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي - بالدعوة للمذهب الإسماعيلي في فارس [3] .

قصارى القول ـ أن حصاد السياسة البويهية الخارجية ؛ يفصح عن تأثير الصحوة البورجوازية في إقرار علاقات ودية ومسالمة مع كافة القوى المجاورة . وفي الحالات النادرة التي جرى فيها امتشاق الحسام أو التلويح به ، كان نتيجة التنافس على منافذ التجارة وطرقها .

ويمكن تفسير تداعي وسقوط الإمبراطورية البويهية من منظور سوسيو - اقتصادي أيضا . ففي أواخر العصر البويهي ؛ تحولت التجارة الشرقية من الخليج الفارسي إلى البحر الأحمر ، وتعاظم نفوذ بيزنطة في القطاع الشرقي من البحر المتوسط ، وعاود الخطر الصيني تهديد منطلقات التجارة الشرقية .

وانعكس ذلك على الأحوال الداخلية في الإمبراطورية البويهية ، إذ فقدت السلطنة

---

(١) ابن تغري بردي : ٤ : ٢٢٤ - ٢٧ .
(٢) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٢٢٦ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٣٢ .

مواردها من التجارة الشرقية ؛ فاشتطت في جباية الضرائب والمكوس ؛ فاندلعت الثورات الاجتماعية ؛ حتى قدر للعيارين الاستيلاء على السلطة في بغداد لأعوام خمسة . واشتدت حاجة الدولة للعسكر ؛ في ذات الوقت الذي عجزت فيه عن صرف الرواتب والأعطيات . فتطاول العسكر على السلطنة ، وتدخل في الصراعات الأسرية على الحكم . واستعان بعض الأمراء بعسكر جديد مرتزق من الأتراك ، كما استعان آخرون بفرق جندوها من العامة . واحتدم الصراع لينتهي بغلبة العسكر التركي ؛ فاستبد بالأمر [1] ، وأرغم السلطنة على إقطاعه الأرض .

وبسبب الإقطاع العسكري ؛ انفرطت وحدة الإمبراطورية وتجزأت كيانات إقطاعية عسكرية وعنصرية وإقليمية . فظهر آل كاكويه بأصفهان ، وسيطر الأكراد على الجبال الإيرانية ، وبعث نفوذ الزيارين في فارس ، وتطاول الغزنويون على الأطراف الشرقية للإمبراطورية ؛ فاقتطعوا بعض أقاليمها .

لذلك عمت الفوضى السياسية ، وفقدت السلطنة هيبتها . فحاولت الاستنجاد بالفاطميين ؛ لكنهم كانوا يعانون عين المشكلات [2] . وعبثا حاولت القوى البورجوازية حسم الموقف لصالحها ، فحركة أبي الحارث أرسلان البساسيري - البورجوازية - أسفرت عن استيلائه على السلطة في العراق لعام واحد ، ثم أخفقت [3] . وبالمثل قفز « العامة » إلى السلطة ، وسيطروا عليها لأعوام خمسة ، ثم فشلوا .

أما وقد عجزت كافة الأطراف عن إقرار الحكم في الداخل ؛ فقد سنحت الفرصة لقوى خارجية عسكرية بدوية هامشية كي تحسم الصراع لصالحها . فقد ائتلفت قبائل « الأوغوز » التركية الضاربة في إقليم ما وراء النهر بزعامة سلجوق بن دقاق ، ودخلت في صراع مع السامانيين والخانيين ثم الغزنويين ؛ خرجت منه ظافرة بإقليم خراسان . ومنه انطلقت غربا

---

(١) ذكر ابن الأثير أن السلاطين البويهيين الأواخر أصبحوا ألعوبة في أيدي « الطغمة العسكرية » يعينونهم ويعزلونهم كيفما شاءوا ؛ حتى اضطر بعضهم إلى بيع فراشه وثيابه لإشباع نهمهم في طلب المال . أنظر : الكامل : ٩ : ١٣٧ ,

(٢) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٦٢ ,

(٣) ننوه بنظرية ابن خلدون عن انهيار الدول وسقوطها ؛ بتداعي وخذلان العصبية المؤسسة ، وأيلولة الدولة الهرمة إلى أخرى فتية تستند إلى عصبية قوية مجاورة . وكذا بنظرية توينبي عن دور « البروليتاريا الخارجية » في حسم الصراع في قلب الدولة ؛ نتيجة عجز « البروليتاريا الداخلية » . وبرغم وجاهة النظريتين للوهلة الأولى ؛ فهي وجاهة « شكلانية » ليس إلا . إذ تصوران حركة الصراع وصيرورته ؛ دون سبر غور أسبابه . واستقصاء تلك الأسباب يثبت - في التحليل الأخير - أهمية الأساس السوسيو - اقتصادي ؛ كعامل فعال وموجه في صياغة قوى الصراع وأشكاله وحركته وصيرورته .

بزعامة أرطغرل ؛ فاستولت على إيران ثم تطلعت إلى العراق ؛ شأنها في ذلك شأن الموجات الرعوية الإستبسية السابقة واللاحقة .

وهنا برزت ظاهرة « الاستنجاد » التي شاعت في هذا العصر ؛ لتقضي على كافة النظم « المتبرجزة » البويهية والفاطمية والأموية بالأندلس . ومفادها استنجاد بعض أطراف الصراع « المائع » بالقوى البدوية العسكرية الطرفدارية كي تتدخل وتحسم الصراع لصالحها ، وتبطش بكافة أطرافه .

وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لسقوط البويهيين . فقد استنجد الخليفة العباسي بالسلاجقة ؛ فدخلوا بغداد عام ٤٤٨ هـ ، وقضوا على النظام البويهي . واستمر زحفهم غربا ؛ فضموا بلاد الشام وبعض أقاليم آسيا الصغرى ، وحاولوا غزو مصر [١] . وكونوا إمبراطورية إقطاعية عسكرية تبنت المذهب السني .

هكذا ارتبط قيام دولة بني بويه وسياستها الداخلية وعلاقاتها الخارجية بالصحوة البورجوازية . كما اقترن انهيارها وسقوطها بانتكاس الصحوة وعودة الإقطاعية ؛ شأنها في ذلك شأن كافة النظم « المتبرجزة » في العالم الإسلامي .

٢ - الفاطميون :

قامت الدولة الفاطمية في بلاد المغرب سنة ٢٩٧ هـ . وكان قيامها تتويجا لجهود دعاة الحركة الإسماعيلية الثورية التي ما فتئت تمارس نشاطها السري في العالم الإسلامي ؛ متبنية طموحات القوى البورجوازية والطبقات الكادحة . وهذا يفسر سر توسع الإمبراطورية الفاطمية لتشمل بلاد المغرب ومصر والشام وبعض أقاليم شبه الجزيرة العربية .

وينم بدء قيامها في بلاد المغرب عن مواتاة الظروف الموضوعية في الأقاليم المتطرفة لإنجاح الحركات الثورية الاجتماعية . وتحليل تلك الظروف يكشف عن فعالية العامل السوسيو - اقتصادي في توجيه التاريخ السياسي . فالتناقضات الاقتصادية - الاجتماعية المعقدة التي أفرزتها الإقطاعية المرتجعة في بلاد المغرب - لا العصبية - هي التي مهدت لظهور الفاطميين . حقيقة أن قبيلة صنهاجة تبنت توسعها في المغربين الأوسط والأقصى ، وأن قبائل زناتة تصدت لمعارضتها [٢] ؛ بما يظهر دور العصبية كعامل مؤثر في قيام الدولة .

---

(١) المقريزي : خطط : ١ : ٣٣٥ ,

(٢) Gautier : **Les Sicecles obscurs du Maghreb**. Paris, 1954 , P. 355 .

لكن استكناه أسباب موقف العصبيات ؛ تعضيدا أو مناهضة ؛ يكشف عن الأساس السوسيو - اقتصادي لتلك المواقف . فمعلوم أن قبيلتي كتامة وصنهاجة من البربر البرانس[1] ، أي من أهل الحضر . كما أن زناتة البترية من أهل الوبر ؛ أي من البدو الرعاة ؛ كما ذكر ابن خلدون . ومعلوم أيضا أن أهل الحضر تعرضوا لبطش أهل الوبر إبان «الإقطاعية المرتجعة» ، بل كان أهل الوبر سببا في انتكاسة الصحوة البورجوازية السابقة وإحياء الإقطاعية . واستعراض مواطن كتامة وصنهاجة يفصح عن استقرارها في المثلث الواقع جنوبي إفريقية حتى شرقي الجزائر . وهي منطقة زراعية غنية بالمعادن ، وهي « سرة » بلاد المغرب وموئل تجارة العبور شرقا وغربا ، كذا شمالا وجنوبا . بينما ضربت القبائل الزناتية في الصحراء الكبرى «من غدامس حتى المحيط» ؛ كما ذكر ابن خلدون . وكان تطاول زناتة على مضارب كتامة وصنهاجة في العصر السابق ؛ يعني تخريب الزراعة وكساد الصناعة وتهديد تجارة العبور ؛ وبالتالي تكريس الإقطاعية العسكرية . كما كان تبني كتامة وصنهاجة الدعوة الفاطمية ؛ دليلا على رد فعل بورجوازي . لقد تغلغل العامل الاقتصادي في البنى القبلية ؛ فشكل مواقفها وصراعها وصيرورته ؛ بما يؤكد أن العصبية كانت غطاء خارجيا لحوافز سوسيو - اقتصادية ليس إلا .

ونفس الشيء يقال عن العامل الإديولوجي . فليس جزافا أن تتبنى قوى التغيير إديولوجية ثورية اجتماعية ؛ ممثلة في الدعوة الإسماعيلية . وليس صدفة انتشار الدعوة في معظم أقاليم العالم الإسلامي في هذا العصر بالذات . لقد جسدت الدعوة « للمهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا » طموحات القوى البورجوازية والمنتجة في الخلاص من الإقطاعية . وتسربها إلى بلاد المغرب ونجاحها المذهل في إقامة « دولة نواة » تحولت سراعا إلى « إمبراطورية عظمى » ؛ لا يعني أن رياح التغيير هبت من الخارج . فوحدة الظواهر التاريخية في العالم الإسلامي برمته حقيقة لا مراء فيها . وليس الحال - كما تصور بعض الدارسين المغاربة - حدوث « قطيعة تاريخية » بين الشرق والغرب إبان القرون الوسطوية .

---

(١) ذكر جوتييه أن دور صنهاجة في نصرة الفاطميين إقترن دائما بدور كتامة . مصداق ذلك خلط المراجع بينهما ؛ فبينما ذهب السلاوي إلى أن كتامة هي التي آزرت الفاطميين ، ذكر ابن عذاري وابن خلدون أن الفضل يعزى إلى كتامة . ولا نجد تناقضا في ذلك ؛ إذا أدركنا أن كتامة احتضنت الدعوة في طورها الإفريقي . بينما برز دور صنهاجة في الطور المغربي . أنظر Les siécles obscurs: P. 322 ، *الاستقصا* : ١ : ١٨٢ ، *البيان المغرب* : ٢٢٢ ، *العبر* : ٦ : ٣١٢ ،

فقد انطلقت كافة الدعوات السياسية الاجتماعية من قلب العالم الإسلامي إلى أطرافه شرقا وغربا . واتخذت في القلب شكل السرية والكتمان ؛ لتظهر في الأطراف وتحاول الزحف إلى القلب - أو تشرع - فتستولي عليه أو تكاد أو تحبط . وتاريخ الدعوة العباسية في خراسان ، ثم « الدولة » العباسية في العراق ، وأخيرا « الخلافة » العباسية في معظم أقاليم العالم الإسلامي ، مصداق على ذلك وبرهان . ونفس الشيء جرى بالنسبة للخوارج . ولم تخرج مسيرة الدعوة فالدولة فالإمبراطورية الفاطمية عن نفس المنظومة .

وفي كل الأحوال ؛ إرتبط النجاح أو الإخفاق بالظروف الموضوعية ؛ أي اتساق «الإديولوجيات» - أو تناقضها - مع الواقع السوسيو - اقتصادي . خلاصة القول إن الأساس « التحتي » هو المحرك الدينامي للصيرورة التاريخية ، وأن الإديولوجيا مجرد غطاء خارجي لهذا الأساس .

وقيام الدولة الفاطمية في المغرب شهادة على ما نذهب ، ورصد الملامح العامة كافة للدلالة [1] .

فقد تركزت الدعوة الإسماعيلية السرية في مدينة سلمية بالشام . ومنها انطلق الدعاة إلى كافة أقاليم العالم الإسلامي ؛ ومنها بلاد المغرب . ولا نعلم عن أوائل الدعاة إلا أن اثنين نزلا أرض كتامة ، ومهدا السبيل للداعية التالي أبي عبد الله الشيعي أو « المحتسب » . وقد وفد أبو عبد الله إلى المغرب صحبة جماعة من التجار المغاربة ؛ التقى بهم في موسم الحج . وشرع يدعو سرا « للمهدي المنتظر » . وراجت دعوته بين الكتاميين الذين عانوا من عسف العسكر الأغلبي ، وتهددت مصالحهم التجارية مع السودان بسبب إغارات البدو الزناتيين ؛ لذلك صدق كاهن [2] حين ذهب إلى أن كتامة آزرت الدعوة « لأسباب اقتصادية أكثر منها مذهبية » .

واستطاع الداعي تكوين جيش من الكتاميين تمكن بفضله من إسقاط الإمارة الأغلبية . واتبع سياسة مالية عادلة - سبق أن عرضنا لها - كانت من أسباب نجاحاته المظفرة . وبعث إلى المهدي في سلمية يستحثه الحضور لإعلان « دولة الظهور » .

ورحلة المهدي إلى المغرب ، وعروجه على قسطيلية ، واستقراره بسجلماسة ؛ لا تخلو

---

(١) راجع التفصيلات : في : محمود إسماعيل : الأغالبة ، الخوارج ، مغربيات .
(٢) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ١٨٩ ,

من دلالة سوسيولوجية . فمن الطبيعي أن يهبط مدنا له فيها أنصار وأعوان . ومعلوم أن قسطيلية - قصبة بلاد الجريد - مدينة تجارية أمها التجار من الشرق والغرب ؛ لصلتها بتجارة السودان . ونفس الشيء يقال عن سجلماسة ؛ أشهر منافذ تجارة الذهب والرقيق . وانتشار التشيع بين سكان المدينتين ؛ دليل على اتساق طموحاتهم مع الإديولوجية الإسماعيلية .

ولا غرو ؛ فقد كان التجار همزة الوصل بين المهدي في سجلماسة وداعيته في إفريقية . وما ذكر عن وشاية يهود سجلماسة بالمهدي ، وسجنه ، وبطشه باليهود بعد تحريره (١) ؛ لا يخلو من مغزى اقتصادي . ذلك أن اليهود احتكروا التجارة في بعض السلع ، وأوكل إليهم المدراريون استغلال مناجم الفضة في درعة ، فضلا عن اشتغالهم بالربا وتلاعبهم في العملة .

على كل حال - نجح الداعية في إسقاط إمارة الرستميين وفتح سجلماسة وتحرير المهدي من سجنه . ثم رحلا إلى رقادة حيث أعلن قيام الدولة . وفي إبقاء المهدي حامية بسجلماسة ، ومداومة إنفاذه الحملات إليها ؛ ما ينم عن حرصه على أهم مدن التجارة مع السودان (٢) . وقد اتبع السياسة ذاتها إزاء كافة المدن المغربية ذات الصلة بموارد تلك التجارة . فلم يحفل بدعم نفوذه السياسي ؛ إلا بالقدر الذي يضمن السيطرة على التجارة عبر الصحراء . ولا غرو ؛ فقد أقام حامية في أودغشت ؛ المنطلق الأخير لذهب السودان ورقيقه .

وقد سبق أن تناولنا سياسة الفاطميين الاقتصادية في بلاد المغرب ، وما ترتب عليها من نهضة اقتصادية ؛ زراعية وصناعية وتجارية . وهذا يفسر ندرة الثورات الاجتماعية المناوئة . وقد وقف كاهن على تلك الحقيقة حين قال : « لم تشهد بلاد المغرب ثورات اجتماعية تذكر ضد الفاطميين » . وما شجر من خلاف بين المهدي وداعيته ؛ كان لأسباب اقتصادية قحة (٣) . فنظرا لحاجة المهدي إلى المال لدعم دولته الفتية ؛ إتبع سياسة « الاقتصاد الموجه » فاحتكر - وخلفاؤه من بعده - زراعة وتصنيع وتسويق بعض السلع ؛ بقصد الحصول على الأموال اللازمة لإعداد الجيوش لفتح مصر .

---

(١) مجهول : الاستبصار : ٢٠٢ , وقد ذكر هذا المؤرخ أن « المهدي تحصل من أموال اليهود والأسرة المدرارية من التبر ومن الحلي ، وقر مائة وعشرين جملا » . نفسه : ٢٠٤ ,

(٢) ابن عذاري : ١ : ٨٦ ,

(٣) ذكر المقريزي أن أبا عبد الله الشيعي خاطب أصحابه بقوله : « . . . إن المهدي ما جازاكم على ما فعلتم ؛ بل هو أخذ الأموال من إيكجان ، ولم يقسمها فيكم » . أنظر : إتعاظ الحنفا : ٧٠ ,

وكان ذلك من أسباب اندلاع حركات تمرد ؛ التأمت فيها فلول الإقطاعية من أفراد الأسرات الحاكمة السابقة ، والأرستقراطية الثيوقراطية التي صودرت إقطاعاتها . هذا فضلا عن قيام ثورة اجتماعية متطرفة ؛ إستهدفت تحقيق مزيد من العدالة .

والملاحظ أنه في الحالين معا ؛ آزر حكام قرطبة حركات المتنزين والثوار لأسباب اقتصادية ؛ مؤداها الحفاظ على مصالحهم التجارية في بلاد المغرب والسودان ؛ التي هددها التوسع الفاطمي في المغربين الأوسط والأقصى .

أما حركات التمرد التي قادتها فلول الأسرات الحاكمة في تاهرت وسجلماسة وفاس ؛ فقد حدثت على إثر توجيه الفاطميين جهودهم العسكرية نحو مصر ؛ وبتحريض من أمويي الأندلس . ومعلوم أن الفاطميين أسندوا حكم المغربين الأوسط والأقصى إلى أفراد من الأسرات الحاكمة السابقة في ظل حاميات عسكرية فاطمية لضمان السيطرة على منافذ تجارة السودان . فلما شغل الفاطميون بأمور إفريقية ؛ أعلنوا العصيان . لذلك أنفذ الفاطميون الجيوش لمحق تمردهم ، وأسندوا حكم النواحي إلى عمال من قبلهم .[1] .

غير أن تعزيز النفوذ الأندلسي في المغرب الأقصى - بعد استيلاء الناصر على سبتة ومليلية ، وتحالفه مع القبائل الزناتية - أتاح الفرصة للأمراء السابقين كي يستردوا نفوذهم المفقود . فعاود الفاطميون إرسال حملات لاستئصال شأفتهم ؛ من أشهرها حملة جوهر التي أنفذها المعز إلى تاهرت وسجلماسة وفاس سنة ٣٤٧هـ[2] والتي نجحت في تحقيق أهدافها [3] . إلا أن انشغال الفاطميين بفتح مصر ، ثم انتقالهم إليها ؛ أتاح لأمويي الأندلس والقوى المحلية الموالية إحكام السيطرة على المغرب الأقصى . أما إفريقية والمغرب الأوسط ؛ فقد أسندها الفاطميون إلى بني زيرى . لذلك أسفر الصراع حول منافذ تجارة السودان عن سيطرة الأمويين على الطرق الغربية ، وهيمنة الفاطميين على الطرق الوسطى والشرقية [4] .

وقد تطلبت السيطرة الفاطمية على الطرق والمنافذ الوسطى ؛ جهودا ضخمة . فبرغم سقوط الأسرة الرستمية في تاهرت سنة ٢٩٧ هـ ؛ تابع الإباضية - التجار - مناهضة الفاطميين من جبل نفوسة وواحة وارجلان . وأسفرت الحملات الفاطمية عن بقاء هذين « الجيبين » في حوزة الإباضية ، في مقابل إتاوات مالية سنوية [5] .

---

(١) ابن عذاري : ١ : ٢١٣ ,
(٢) المصدر نفسه : ٢٨٣ ,
(٣) ابن حيون : ٢٥ ,
(٤) لومبار : ٥٨ ,
(٥) الشماخي : السير : ٢٧٥ : القاهرة : طبع حجر .

أما أخطر الثورات التي هددت الفاطميين في المغرب ؛ فكانت انتفاضة النكار ، أو حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد « صاحب الحمار »[1] . ومعلوم أن فرقة النكار من أكثر فرق الإباضية تطرفا ؛ فقد حوت كافة الطبقات المستضعفة والناقمة على الحكم الرستمي الإباضي الوهبي . وبرغم إخفاق حركاتهم طوال العصر الرستمي ؛ لم يفقدوا الأمل في تأسيس دولة إباضية تسودها العدالة الاجتماعية . وكان قيام الدولة الفاطمية بمثابة إحباط لتلك الآمال . وإذ رضخ الإباضية الوهبية للسيادة الفاطمية ، وارتضوا دفع المغارم ؛ أصر النكار على الثورة . فطفق أبو يزيد يستميل كافة القوى المناهضة للفاطميين إعدادا للثورة .

فقد انضم إلى حركته قطاعات من البورجوازية التجارية التي راعتها سياسة الاحتكار الفاطمية . ولا غرو ؛ فقد كان أبو يزيد تاجرا[2] . ولم يجد غضاضة في التعاون - مرحليا - مع الأرستقراطية الثيوقراطية المالكية التي صادر الفاطميون ضياعها[3] . وفي ذلك دلالة على هشاشة الجانب الإديولوجي في الثورة ؛ بالقياس إلى الحافز الاقتصادي . كذلك لم تكن الحركة عنصرية كما ذهب جوتييه[4] ؛ الذي اعتبرها حلقة في سلسلة الصراع بين زناتة وصنهاجة ؛ إستنادا إلى كون زعيمها زناتيا . فقد احتوت الشرائح المستضعفة من صنهاجة ، بينما ناهضتها الشرائح الأرستقراطية من زناتة . وحسبنا أن مصالة بن حبوس الزناتي كان من أعدي أعداء الثوار ؛ إذ استعان الفاطميون به لمناجزتهم[5] كما ضمت أخلاطا شتى من سائر البربر ؛ بترا وبرانس .

ونحن في غنى عن سرد تفاصيل الصراع ، وما يعنينا أنه كان مريرا وشاقا ، ودار لصالح الثوار في معظم أطواره ؛ وإن انتهى بالقضاء على الثورة[6] .

وبرغم إخفاقها ؛ فقد تمخضت عن نتائج هامة على الصعيد السوسيو - اقتصادي . إذ اتبع الفاطميون سياسة تنطوي على مزيد من الإصلاح ؛ فأعادوا تنظيم الجهاز الإداري بعد تنحية الجائرين من العمال ، وخففوا من المغارم والجبايات ، وحسنوا أحوال « العامة »[7] .

---

(١) التفصيلات في : محمود إسماعيل : الخوارج : ٢٣٦ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٠ ,

(٣) استهدف أبو يزيد من إشراكهم في الحركة ضرب عدوين في وقت واحد ، وقد نجح في الإيقاع بهم في إحدى معاركه ؛ حين استشعر أن النصر وشيك . أنظر : الخوارج : ٢٤٦ , (٤) . Les siecles obscurs : 354

(٥) ابن خلدون : ٦ : ١٤٥ ,

(٦) محمود إسماعيل : الخوارج : ٢٤٣ وما بعدها .

(٧) المصدر نفسه : ٢٥٣ ,

وهذا يفسر عدم اندلاع ثورات اجتماعية أخرى [١] «ولم يعد الإباضية يعرقلون سير القوافل الفاطمية إلى السودان » [٢] .

صفوة القول ، أن قيام الدولة الفاطمية في بلاد المغرب وتطور أوضاعها الداخلية ؛ عبر عن البعد السياسي للصحوة البورجوازية . فإلى أي حد ينطبق القول على أحوال المغرب في ظل الزيريين ؟؟ .

ينتمي الزيريون إلى صنهاجة الشمال ؛ التي ناصرت الفاطميين كما هو معروف . وقبل رحيل المعز إلى مصر أوكل أمر المغرب إلى بلكين بن زيرى بن مناد الصنهاجي سنة ٣٦١ هـ . واضطلع بلكين وأخلافه بالحفاظ على النفوذ الفاطمي ، واتبعوا سياسة إصلاحية على غرار السياسة الفاطمية ، سبق أن عرضنا لها .

والواقع أن الفاطميين لم يحفلوا إلا بالجانب الاقتصادي في علاقتهم مع الزيريين ؛ وخاصة تجارة السودان ؛ التي أمنها الزيريون بالتعاون مع بني جلدتهم من صنهاجة اللثام[٣] . وليس أدل على ذلك من حرص الفاطميين على ضرب العملة في المغرب باسمهم[٤] ، وتنصيب عمال الجباية من قبلهم[٥] ؛ وكانت حصيلتها تبعث سنويا إلى القاهرة[٦] . ولم يتقاعسوا عن ردع المنصور بن بلكين حين كف عن إنفاذها [٧] .

وفي عهد المعز بن باديس وقعت جفوة بين الطرفين . فقد حاول الاستقلال بالمغرب ووضع حد للنفوذ الفاطمي . والمؤرخون يعزون ذلك إلى أسباب مذهبية ؛ فذهبوا إلى أن الفقهاء المالكية كانوا وراء تلك القطيعة [٨] . ونعتقد أن عوامل اقتصادية حفزت إلى محنة الشيعة بالمغرب . فمعلوم أن الفقهاء المالكية شكلوا شريحة إقطاعية ثيوقراطية ؛ تعرضت للبطش والمصادرة على يد الفاطميين . وظهورهم على مسرح الأحداث آنئذ ؛ إرتبط بأفول الصحوة البورجوازية وعودة الإقطاعية في العالم الإسلامي برمته . وقد سبق أن أشرنا إلى

---

(١) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ١٩١ ,

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) ابن خلدون : ٦ : ١١٤ ,

(٤) Lane-Pool : **Catalogue of the collection of Arabic Coins presented in the khedevial library of Cairo**. London, 1879 , pp. 152 - 187 .

(٥) حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٢٥٢ ,

(٦) نفس المصدر والصفحة .

(٧) ابن عذاري : ١ : ٢٤٢ ,

(٨) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٢٥٤ ,

ذلك بصدد تداعي وسقوط البويهيين . وسنكرر نفس المقولة بصدد انهيار الخلافة الفاطمية وسقوط الخلافة الأموية بالأندلس .

والقاسم المشترك في أسباب الانتكاسة البورجوازية ؛ تهديد تجارة العبور من قبل قوى خارجية ، وظهور قوى بدوية طرفدارية عسكرية سيطرت على قلب الدولة . وفي بلاد المغرب تفاقم خطر النورمان في القطاع الأوسط من البحر المتوسط [(١)] ؛ فهددوا تجارة العبور بين الشرق والغرب . كما هيمن البدو الملثمون على تجارة السودان ؛ بعد قيام الدولة المرابطية ؛ التي سيطرت على المغربين الأقصى والأوسط .

وبديهي أن تتأثر الأحوال الداخلية في الدولة الزيرية بتلك المعطيات . فعلى إثر تقلص موارد تجارة العبور ؛ أمعن الزيريون في فرض الضرائب والمكوس ، فاندلعت الثورات الداخلية . ولجأ الأمراء إلى الاستعانة بالعسكر المأجور لقمعها ؛ وكان من العبيد والنصارى المرتزقة [(٢)] . وأدى تطاول العسكر إلى إضعاف النظام الزيرى ؛ فشجرت الصراعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، واستقل بنو حماد ببعض أقاليم المغرب الأوسط ؛ وتمزقت إفريقية إلى كيانات إقطاعية إقليمية عصبية ؛ فاستقل بنو خراسان بتونس ، وبنو الرند بقفصة ، وبنو جامع بقابس [(٣)] ؛ « فتشتت الناس بالمغرب كفعلهم بالأندلس ، وانتزى بعضهم على بعض » ؛ كما ذكر ابن عذاري . ولاقت الأساطيل الزيرية هزائم متوالية أمام النورمان ؛ فآل نشاطها إلى أعمال القرصنة [(٤)] .

وبديهي أن تسفر تلك الأوضاع عن سطوة الإقطاعية في قلب الدولة ؛ وخاصة الشريحة الثيوقراطية منها ؛ ممثلة في الفقهاء المالكية . وبديهي أيضا أن يوجهوا السياسة الزيرية نحو القطيعة مع الفاطميين ، واضطهاد العناصر البورجوازية الشيعية في إفريقية .

وتمثل رد الفعل الفاطمي في « الاستنجاد » بقوى بدوية هامشية لردع الزيريين في إفريقية . فقد أوعز المستنصر بالله الفاطمي إلى القبائل الهلالية بالانتقام من الزيريين « فمناهم بامتلاك أراضي إفريقية » [(٥)] . واجتاح العرب الهلالية بلاد المغرب ، فأمعنوا قتلا ونهبا

(١) ابن عذاري : ١ : ٤٥١ ,
(٢) المصدر نفسه : ٣٤٥ ، ابن الأثير : ٩ : ٦١٧ ,
(٣) ابن خلدون : ٦ : ١٦٣ - ١٧٠ ,
(٤) ابن عذاري : ١ : ٤٥١ ,
(٥) ابن الأثير : ٩ : ٨٠ ,

وتخريبا ، « وانتقلوا بالبلاد إلى طور من أطوار البداوة »[١] . وفي ذلك برهان على انتكاسة الصحوة البورجوازية وعودة الإقطاعية .

ومن نفس المنظور نتعقب مسيرة التاريخ السياسي الفاطمي في الشرق .

ذكر الدارسون أن الفاطميين انتقلوا إلى مصر بعد إحباط مخططاتهم في الاستقرار بالأندلس ، وتفاقم الحركات المناهضة في بلاد المغرب . والحقيقة أن الفاطميين لم يدر بخلدهم اتخاذ الأندلس مقرا لدولتهم ، كما غادروا المغرب وهم في عنفوان قوتهم . لقد استهدفت الدعوة الإسماعيلية منذ البدء تأسيس دولة كبرى ؛ تضم ما أمكن من بقاع العالم الإسلامي . لذلك بثوا الدعاة في كافة الأمصار ؛ من بلاد ما وراء النهر شرقا إلى الأندلس غربا[٢] .

وكانت مصر بحكم موقعها في موسطة العالم الإسلامي على مفترق الطرق العالمية ، وبمقدراتها الطبيعية والبشرية ؛ هدفا توخاه الفاطميون لتحقيق أحلامهم التوسعية . وساعد على ذلك تردي أحوالها في عصر الإخشيديين ؛ بما جعل فتحها من السهولة بمكان[٣] . وأثبتت وقائع الفتح ترحيب المصريين - والقوى البورجوازية على وجه الخصوص - بجوهر الصقلي ؛ بعد أن أعلن عهد الأمان المشهور ، الذي بشر فيه بتحقيق الاستقرار والرخاء وإقرار العدالة .

وقد صدق الفاطميون وعودهم ؛ « فحسنت السكة وأُلغيت السخرة وأمن الذميون»[٤] . وقد سبق عرض السياسة الفاطمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ؛ بما يغني عن اللجاج والتكرار . ونكتفي بحكم كاهن[٥] « بأن حكم الخلفاء الفاطميين الأوائل ظل في ذاكرة أهالي البلاد كأروع عصر في تاريخهم » .

واستنادا إلى موارد مصر ؛ تمكن الفاطميون من ضم الشام وتحقيق « الوحدة الشامصرية» ، وبث نفوذهم في الأقاليم الاستراتيجية بشبه الجزيرة العربية . ولا يعزى هذا التوسع « إلى الإديولوجية الإسماعيلية ودعوتها المنظمة التي لم يكن بوسع خصومها

---

(١) كاهن : **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية** ١٩٢ ,

(٢) حسن إبراهيم : المرجع لاسابق : ١٣٨ ,

(٣) مصداق ذلك ما ذكره المعز « . . . . والله لو خرج جوهر هذا وحده لفتح مصر ، ولتدخلن مصر بالأردية من غير حرب » . أنظر : **المقريزي : خطط** : ١ : ٣٧٨ ,

(٤) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ١٤٨ ,

(٥) **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية** : ٢١٦ ,

مجابهتها بإديولوجية مماثلة »[1] ؛ بقدما أهلهم الاستقرار بمصر للسيطرة على « عنق الزجاجة » في حركة التجارة بعيدة المدى . فقد هيمنوا على شرق وموسطة البحر المتوسط ، وسادوا مياه البحر الأحمر دون مدافع .

وشهدت الإمبراطورية الفاطمية عهدا من الإستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والازدهار الثقافي ؛ حتى خلافة المستنصر بالله الفاطمي ؛ التي تعتبر حدا فاصلا بين القوة والانهيار . ويعزى الازدهار في الحقبة الأولى إلى الصحوة البورجوازية ، وكمن سبب الانهيار في الردة الإقطاعية .

لقد كانت « روح البورجوازية » وراء قيام نظام « متبرجز » ؛ قوى ومستنير ؛ رسخ سطوة الحكومة المركزية[2] ، وأتاح للولايات نوعا من الفدرالية في ذات الوقت . كما حفزت إلى إقرار جهاز إداري دقيق ومقتدر ، ومراقب من قبل الدولة . ولا غرو فقد اقتصرت سلطات الوزراء على الصلاحيات التنفيذية ليس إلا[3] . ولم يجد الفاطميون غضاضة في الاستعانة بأهل الذمة ؛ حتى لقد تولى الوزارة عناصر قبطية ويهودية . وتفانوا في تكوين جيش قوى يتقاضى الرواتب والأعطيات بدلا من الضياع والإقطاعات[4] ؛ فضلا عن أساطيل كفلت سيادتهم البحرية على مياه البحرين الأحمر والمتوسط .

وليس أدل على ما أنجزته الصحوة البورجوازية من إصلاحات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ من خلو العصر من ثورات اجتماعية .

كما انسحب تأثيرها على سياسة الفاطميين الخارجية ؛ فطبع العصر برمته بإقرار «السلام العالمي» ، وسادت روح التعاون محل الخصومة والعداء . وما شجر من صراعات جرت بسبب التنافس الاقتصادي ، ومحاولات السيطرة على البحار .

وقد سبق أن عرضنا للعلاقات البويهية الفاطمية ، وكذا العلاقات الفاطمية الأندلسية . وانتهينا إلى أن الخلاف مع البويهيين لم يصل قط إلى امتشاق الحسام ، وكمنت أسبابه في التنافس على طرق التجارة الشرقية . وتمحور التنافس الفاطمي الأندلسي حول طرق التجارة

---

(١) المصدر نفسه : ٢١٧ ,

(٢) قال المعز في إحدى خطبه « . . . انا كلمات الله الأزليات وأسماؤه التامات وأعلامه النيرات . . لا يخرج منا أمر ، ولا يخلو منا مصر » .

(٣) غدت الوزارة منذ خلافة المستنصر « وزارة تفويض » بمقتضاها استلب الوزراء سلطات الخلفاء .

(٤) شاع إقطاع العسكر في الحقبتين الإقطاعيتين السابقة واللاحقة للصحوة البورجوازية .

السودانية ، وانتهى بتقسيم ضمني لمناطق النفوذ .

كما ألحنا إلى العلاقات مع القرامطة في إطار المنظومة ذاتها . ونضيف أن الطابع الودي غلب عليها . فقد انبثقت الدولة القرمطية أصلا من الدعوة الإسماعيلية . وهذا يفسر مناجزة القرامطة « الطغمة العسكرية » في سامرا ، لشغلها عن عرقلة الغزو الفاطمي لمصر [١] . كما أثخنوا في الإخشيديين - بإيعاز من الخليفة المعز - ليمهدوا الطريق للنفوذ الفاطمي [٢] على بلاد الشام .

على أن محاولة الفاطميين التسرب إلى الخليج الفارسي على حساب النفوذ القرمطي ؛ حدا بالقرامطة إلى مناهضتهم إلى حد محاولة غزو مصر [٣] . وفي ذلك قرينة على هشاشة الجوانب الإديولوجية بالقياس إلى الدافع الاقتصادي في توجيه العلاقات السياسية .

ولما توقفت المخططات التوسعية الفاطمية ؛ عادت العلاقات الودية إلى سابق عهدها ، وظل قرامطة البحرين موالين للفاطميين [٤] ؛ حتى سقطت دولتهم على يد السلاجقة سنة ٤٧١ هـ .

وتتبع العلاقات الفاطمية البيزنطية ؛ شاهد آخر على فعالية معطيات الصحوة البورجوازية . وقد سبق أن عرضنا للصراع بين الطرفين في البحر المتوسط ، وكيف انتهى بإقرار السيادة البحرية الفاطمية . لذلك حرص البيزنطيون على مهادنة خصومهم ؛ حفاظا على مصالحهم التجارية . وليس أدل على رجحان كفة الفاطميين ؛ من ذكر اسم الخليفة العزيز بالله على منبر جامع القسطنطينية [٥] ، وصياغة شروط الاتفاقيات التجارية بين الطرفين لصالح الفاطميين [٦] . ولا غرو ؛ فقد تحكم الفاطميون في تجارة العبور بين الشرق والغرب . وكانت بيزنطة في أمس الحاجة إليها ، كما كانت سوقا رحبة لتصريف البضائع الفاطمية . وتشهد وثائق « الجنيزة » الشهيرة على دعم العلاقات التجارية بين الفاطميين والمدن الإيطالية ؛ بعد تحررها من وصاية بيزنطة وسياستها الإحتكارية .

الخلاصة - أن سياسة الفاطميين الخارجية اتسمت عموما بالطابع الودي ؛ حفاظا على

---

(١) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٣٩٣ ,

(٢) المصدر نفسه : ٣٩٥ ,

(٣) O'leary de Lacy : A short history of the Fatimid Kaliphate, London. 1923, p. 108 .

(٤) ابن خلدون : ٤ : ٩١ ,

(٥) ابن تغري بردي : ٤ : ١٥٢ ,

(٦) المصدر نفسه : ١٥١ ، المقريزي : خطط : ١ : ٣٥٥ ,

المصالح الاقتصادية التي تجاوزت الخلافات السياسية والاختلافات الإديولوجية ؛ وهو أمر بالغ الدلالة على تأثير الصحوة البورجوازية .

وسنلاحظ - في الفصل التالي - كيف كان انهيار وسقوط الفاطميين نتيجة انتعاش الإقطاعية حول منتصف القرن الخامس الهجرى ؛ ومن مظاهرها ضعف نظام الخلافة ، واستبداد الوزراء ، واندلاع الثورات الاجتماعية ، وتفاقم الأخطار الخارجية .

٣ - أمويو الأندلس :

يمكن تقسيم التاريخ السياسي الأندلسي إبان عصر الصحوة إلى حقبتين متمايزتين ؛ وإن سادتهما رياح البورجوازية ؛ لتطبع بطابعها العصر برمته . تشمل الحقبة الأولى خلافتي الناصر والمستنصر ؛ وتتسم بتحقيق وحدة الأندلس والتمكين لسطوة الحكومة المركزية ، وفل شوكة نصارى الشمال ، والسيادة على غربي البحر المتوسط وسواحل المحيط ، ودعم النفوذ الأندلسي بالمغرب الأقصى .

وتبدأ الحقبة الثانية بعهد المنصور بن أبي عامر ، لتنتهي بسقوط الخلافة وظهور دويلات الطوائف ؛ وتتسم بتقلص سيادة الحكومة في الداخل ، وزعزعة نفوذها الخارجي . وبرغم ذلك أفرزت الصحوة معطياتها في بلورة البناء الطبقي ، وتحديد مسيرة الصراع بين الطبقات ، بما يكشف عن هزال دور البورجوازية على الصعيد السياسي ، وتعاظم دور القوى المنتجة « العامة » وإخفاق كافة القوى في حسم الصراع ، وتدخل قوى بدوية طرفدارية لحسمه لصالحها .

فبفضل الصحوة البورجوازية ، وما ترتب عليها من نهضة اقتصادية ؛ تمكن حكام قرطبة من بناء جيش قوى وأسطول ضخم ؛ كفلا تحقيق وحدة الأندلس ، وإعلان الخلافة الأموية بقرطبة للمرة الأولى في عهد الناصر ؛ فضلا عن السيادة البحرية المطلقة غربي البحر المتوسط وسواحل الأطلسي .

ففي عهد عبد الرحمن الناصر ؛ جرى إخضاع أمراء الإقطاع المتنزين ؛ فبطش بزعامات البربر في الشمال [١] واستأصل شأفة حركات المولدين [٢] ، وأوقع بأمراء العرب المتمردين

---

(١) ابن عذاري : ٢ : ١٥٩ .

(٢) ابن حيان : المقتبس : مخطوطة المكتبة الملكية بالرباط : ٤٧ ، ٤٨ .

في البيرة وإشبيلية [١] ، وأثخن في إمارات الثغور [٢] وعزل بعض قوادها ، وأبقى على البعض الآخر بعد إرغامه على دفع الأموال السنوية [٣] .

وجنى الحكم المستنصر ثمار جهوده ؛ فتفرغ للعمل خارج الحدود . وتمكن من قهر نصارى الشمال ، ودعم النفوذ الأندلسي في المغرب الأقصى . وإذ بالغ أحد الدارسين [٤] فقال «صارت الأندلس في عهده أقوى دولة في العالم» ؛ فلا يخلو الحكم من دلالة على نقلة البلاد من الإقطاع إلى طور «الصحوة البورجوازية» .

على أن الخلافة «المتبرجزة» عجزت عن الاحتفاظ بمكانتها ؛ فتفجر صراع القوى للظفر بالسلطة ؛ وإن أبقت على نظام الخلافة كرمز شكلي ؛ كما فعل البويهيون بالشرق . وتمثلت القوى المتصارعة في الطبقة البورجوازية ؛ بشريحتيها البيروقراطية والتجارية ، وفلول الأرستقراطية الإقطاعية من قادة العسكر والفقهاء ، والطبقات الكادحة «العامة» . ويخيل إلينا أن ظفر المنصور بن أبي عامر بالحجابة واستبداده بالسلطة [٥] في خلافة هشام المؤيد ؛ تحقق بعد صراع مع فلول الإقطاعية العسكرية وبيروقراطية البلاط والأرستقراطية الثيوقراطية ؛ خرج منه ظافرا بفضل تأييد العامة [٦] . فعلى إثر نجاحه ؛ تخلص من قواد العسكر الصقلبي وبطش بصاحب الشرطة وصاحب المدينة وبدد شمل الفقهاء المالكية [٧] .

وبديهي أن يتسم عهده بالإصلاح «فقسا على أهل الفسق والدعارات ، وسد باب الشفاعات» ، وصادر إقطاعات الجند والفقهاء ، وشيد مدينة الزاهرة ، وخفف المغارم والجبايات ، ودعم النفوذ الأندلسي في المغرب الأقصى ، فأنفذ حملاته لتأمين تجارة السودان .

واتبع خلفه في الحجابة - ابنه عبد الملك المظفر - نفس السياسة ؛ «فألغى الكثير من الضرائب والمكوس» [٨] ، ومحق حركة مناوئة تزعمها رجال البلاط [٩] .

---

(١) ابن عذاري : ٢ : ١٨٦ وما بعدها .
(٢) المصدر نفسه : ٢٠٢ وما بعدها ، ابن حيان : المرجع السابق : ١٠٠ ، ١٠١ ,
(٣) العذري : ٢٥ وما بعدها .
(٤) أحمد بدر : **تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري** : ٢ .
(٥) ابن عذاري : ٢ : ٢٧٩ .
(٦) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٤ .
(٧) ابن الأبار : ١ : ٢٧٨ .
(٨) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٦ .
(٩) ابن بسام : ١ : ١ : ١٠٢ ، ١٠٧ .

وحين حاول خلفه عبد الرحمن شنجول الخروج عن نفس السياسة ؛ انتهى الأمر بقتله . فقد استعان بالعسكر للتحرر من نفوذ العامة ، وتطلع إلى الخلافة ، «وأكثر أنواع النكر والزيادات والإسعاف بالمحاولات ، حتى تفاقم أمر النفقات»[1] . وفي ذات الوقت «وعد عسكره بالوعود ، وعقد لهم الإنزالات على أموال القرطبيين ، وأسلمهم الخطط»[2] .

لذلك تخلت العامة عن مؤازرة الحجابة العامرية ، ودعي «العوام وأهل الأسواق» [3] والحرفيين - الذين اقتحموا محلات التراسين ونهبوا الأسلحة - إلى «مهدي منتظر» من البيت الأموي ؛ يدعى محمد بن هشام بن عبد الجبار . وتوجه الثوار إلى دار الخلافة ؛ فأرغموا هشاماً على التنازل لابن عبد الجبار ولقبوه بالمهدي[4] . ثم أثخنوا في العسكر الصقلبي ، وقتلوا صاحب الشرطة [5] .

وقصدوا مدينة الزاهرة ؛ فبطشوا بالحزب العامري ، وقتلوا الحاجب شنجول ، واستباحوا المدينة . وحق لأحد الدارسين [6] القول بأن « حكم المهدي يمثل حكم العامة » . ولا غرو ؛ فقد استعان بهم في الجهاز الإداري ، ورتب لخمسين ألف منهم أعطيات ثابتة «حتى لم يعدَ يوجد بقرطبة حجام ولا كناف ولا ذو مهنة ذليلة » [7] .

وبديهي أن يتصدى العسكر لمناهضة « حكم العامة » . وفي هذا الصدد برز دور الأرستقراطية العسكرية من بربر صنهاجة الوافدين إلى الأندلس فضلا عن العسكر الصقلبي .فلم يتقاعس المهدي عن إذلال شيوخ صنهاجة ، وحظر عليهم حمل السلاح ، وأكره أجنادهم على احتراف الفلاحة [8] . لذلك تآمروا عليه ، وهاجموا قرطبة بقيادة زاوي بن زيرى ؛ فهرب المهدي إلى الثغور . ونصب زاوي أحد أفراد البيت الأموي خليفة ؛ لقب بالمستعين سنة ٤١٥ هـ . لكن ثورة عامة قرطبة عليه انتهت بتنحيته ؛ فهرب وأعوانه من العسكر الصنهاجي إلى قلعة ببشتر ، وطفقوا يغيرون على أحوازها .

---

(١) ابن عذاري : البيان المغرب : ٣ : ٤٧ : باريس ١٩٣٠ .
(٢) أحمد بدر : المرجع السابق : ٥١ .
(٣) المصدر نفسه : ١٩٩ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٠٠ .
(٥) ذكر ابن الخطيب أن صاحب الشرطة كان في قلة من جنده ، لأنه « أرسل معظمهم لاحتفار كرومه » . أنظر : أعمال الأعلام ٣ : ١٠٩ .
(٦) أحمد بدر : المرجع السابق : ٢٠٤ .
(٧) ابن الخطيب : ١١٠ .
(٨) ابن عذاري : ١ : ٨٦ .

أما العسكر الصقلبي ؛ فقد تزعمه الفتى واضح ؛ الذي استعان بالنصارى ، وتمكن من قتل المهدي والاستيلاء على قرطبة . وبالمثل عاودت العامة ثورتها . وأمعن العسكر الصقلبي في قمعها بقسوة ووحشية ؛ فعمت الفوضى وغلت الأسعار وانتشرت المجاعات والأوبئة .

وأتاح اضطراب الأمور في قرطبة للعسكر الصنهاجي معاودة الكرة ؛ فدخل المدينة ؛ واحتدم الصراع بين العسكريين . كما انشق العسكر الصقلبي على نفسه . فقد تشبث الصنهاجيون بخلافة المستعين ، ونصب الفتى مجاهد الصقلبي أمويا آخر ؛ بينما دعا الفتى خيران لعلي بن حمود سليل الأدارسة . وتفاقم الصراع بين « الطغمات » العسكرية ، وكثر اغتيال الخلفاء وتنصيبهم وعزلهم . فقتل المستعين وعلي بن حمود ، وعزل أخوه القاسم ، ثم نصب المرتضى وعزل ، وعين القاسم بن حمود مرة أخرى ثم عزل ، وخلفه ابن أخيه يحيي وخلع [1] .

وفي ذلك دليل على فشل العسكر في إقرار الأمور بقرطبة ، وعجز العامة عن مناجزة العسكر ، وغياب البورجوازية عن الساحة . وهذا يفسر عقد هدنة موقتة بين أطراف الصراع ؛ فاجتمعت « الخاصة والعامة والجند » لاختيار خليفة جديد . وينم اختيار عبد الرحمن بن عبد الجبار - المستظهر بالله - عن رجحان كفة العامة من جديد [2] .

وانحاز المستظهر في سياسته للعامة ؛ فأثار استياء العسكر الصقلبي ؛ فتمرد عليه وخلعه ، ونصب خليفة آخر عرف بالمكتفي . ولم يحظ الأخير بتأييد العسكر الصنهاجي ولا بمؤازرة العامة فعزلوه . ونصب الصنهاجيون يحيي بن حمود خليفة ، عزل أيضا لسخط العامة عليه ، وتمرد الصقالبة ضده .

وترتب على صراع العسكر عودة نفوذ العامة من جديد ؛ فنصبوا خليفة لقب بالمعتمد على الله سنة ٤١٨ هـ . واتخذ الخليفة من العامة وزيرا يدعى حكم القزاز . واستبد الوزير بالسلطة وتطاول على الخليفة ؛ فعارضه العسكر والخاصة والعامة على السواء . عندئذ اتفقت كافة القوى على تعطيل الخلافة ، وأوكلوا إدارة قرطبة إلى رجل محايد هو أبو الحزم بن جهور سنة ٤٢٢ هـ .

وإذ تمخض الصراع في قرطبة عن تعطيل الخلافة ؛ انفرطت وحدة الأندلس ، وتجزأت البلاد إلى دويلات طائفية إقطاعية إقليمية ، كان أشهرها بنو عباد في إشبيلية وبنو ذي النون

(١) التفصيلات : في : ابن عذاري : ٣ : ١٢١ ما بعدها .

(٢) ابن بسام : المرجع السابق : ٣٤ وما بعدها .

في طليطلة وبنو حمود في مالقة ، وبنو عامر في بلنسية ، وبنو زيرى في غرناطة . وفي ذلك يقول ابن الخطيب [١] .

« وذهب أهل الأندلس من الانشقاق والانشعاب والافتراق . . . ليس لأحدهم في الخلافة إرث ولا في الإمارة سبب ولا في الفروسية نسب ولا في شروط الإمامة مكتسب . . . اقتطعوا الأقطار ، واقتسموا المدائن الكبار ، وجبوا العمالات والأمصار . . . وهم ما بين محبوب ، وبربري مجلوب ، ومجند غير محبوب وغفل ليس في السراة بمحسوب » .
وهذا النص - على اقتضابه - بالغ الدلالة على انحسار المد البورجوازي وعودة الإقطاعية ؛ لتعكس معطياتها السياسية في التجزئة الإقليمية والإثنية .

وعلى الصعيد الخارجي ؛ صيغت علاقات الأندلس بتأثير معطيات التطور السوسيو - اقتصادي . فتحقيق وحدة الأندلس في أوائل عصر الصحوة ورخاؤها الاقتصادي ؛ مكنا حكام قرطبة من ردع النصارى في الشمال واسترداد ما استولوا عليه من أقاليم في العصر السابق ؛ بل نقلوا ميدان الصراع إلى أراضيهم وأرغموهم على دفع الجزية .

كما تمخضت السيادة البحرية الأندلسية عن إضعاف القوى النصرانية الكبرى ؛ فاندلعت بينها الخلافات ، وسعت إلى كسب ود قرطبة ، وتخلت عن مؤازرة نصارى الأندلس . كذلك تدعم النفوذ الأندلسي في المغرب الأقصى ؛ وخاصة بعد رحيل الفاطميين إلى مصر ؛ فأمنوا مسالك التجارة السودانية عن طريق القوى الموالية في المغرب .

وهاك ذاك مفصلا .

فيما يتعلق بنصارى الشمال ؛ شهد عصر الصحوة تمزق القوى النصرانية ؛ فانقسمت إلى ممالك أربع ؛ هي قشتالة وليون وبنبلونة والثغر الإسباني . وسهل ذلك على خلفاء قرطبة وحجابها أمر غزوها ؛ فطفقوا ينفذون الحملات المتوالية ؛ تستولي على الحصون والمعاقل وتعود محملة بالأموال والسبي . ولا غرو ؛ فقد اشتهرت الأندلس آنذاك بتصدير الرقيق الأبيض من أسرى النصارى إلى سائر ربوع العالم الإسلامي .

ففي سنة ٣٠٨ هـ استولى الناصر على حصن مويش ، وأثخن في مملكة ليون قتلا وتخريبا وسبيا . ولما تحالف أميرها مع أمير بنبلونة وأوقعا به في معركة الخندق ؛ أسس الناصر مدينة سالم سنة ٣٣٥ هـ ، واتخذها قاعدة تنطلق منها الإغارات إلى أراضي خصومه

---

(١) أعمال الأعلام : ١٤٤ ، ٤٥ .

« فكانت شجا في حلوق الكافرين » [١] . ولا غرو ؛ فقد أذعن ملك ليون وقشتالة لشروط الناصر ؛ فتعهد بدفع الجزية والتخلي عن بعض أقاليم مملكته [٢] .

وفي خلافة المستنصر ؛ عقدت الممالك النصرانية الأخرى اتفاقيات مشابهة [٣] . وحين أزمعت العصيان ؛ ردعت بالقوة . وهذا يفسر تخصيص المستنصر سفراء متجولين في الممالك النصرانية ، للتجسس على أخبارها ومتابعة تنفيذ الإتفاقيات المبرمة معها . يقول ابن حيان [٤] : « وكان الخليفة الحكم قد رتب المعروف بابن عمروس العريف وسعيدا صاحبه ؛ المسلمين الماهرين بالخدمة ، المعروفين بصدق اللهجة ؛ للسفارة بينه وبين ملوك جيليقية ، ولقاء قواميسها ، والتردد إليهم كل وقت ؛ لتعرف أخبارهم والتجسس لأنبائهم ، وحمل الكتب إليهم كل وقت ، وصرفها عنهم ؛ فيصح الصحيح وتحسن الفائدة » .

وفي حجابة المنصور بن أبي عامر ؛ كانت حملاته على جيليقية أشبه «بالنزهات العسكرية» . فقد أمعن في إذلال النصارى ، وعاث في بلادهم تخريبا وقتلا . وقيل بأنه استطاع في غزوة واحدة أن « يدمر ألف قرية معروفة الأسماء ، كثيرة البيع والديارات . ووصل قرطبة ومعه أربعة آلاف سبية » [٥] . وهذا يفسر إنفاذ أمراء بنبلونة وليون بناتهم إلى بلاطه كدليل على رضوخهم .

وتفرغ المنصور لغزو قشتالة ؛ فعزل أميرها وعين ابنه بدلا منه ، وأقام الحاميات والثغور داخل بلاده . كما استولى على برشلونة سنة ٢٧٥ هـ .

كانت غزوات المنصور التالية من قبيل «الاستظهار العسكري » و « الحرب النفسية » لإذلال النصارى من ناحية ، واكتساب مشاعر عامة قرطبة التي باركت حكمه من ناحية أخرى . هذا فضلا عن الحصول على الرقيق الأبيض أهم سلع تجارة الأندلس [٦] .

لم يكن رجحان كفة حكام قرطبة في صراعهم مع نصارى الشمال إلا نتيجة تأثير الصحوة البورجوازية . فلما انتكست وعادت الإقطاعية ، وانفرطت وحدة الأندلس ؛ تغير الوضع لصالح النصارى ؛ فتعاظمت حركة الاسترداد Reconquesta على حساب دويلات

---

(١) ابن عذاري : ٢ : ٣١٢ .

(٢) أحمد بدر : المرجع السابق : ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) ابن خلدون : ٢ : ١٤٥ .

(٤) المقتبس (قطعة الحجي) : ٧٦ : بيروت ١٩٦٥ .

(٥) ابن عذاري : ٢ : ٢٩٧ .

(٦) المقدسي : ٢٤٢ .

الطوائف المتناحرة [١] .

وفي نفس الإطار يمكن تفسير الصلات بين قرطبة وكل من القسطنطينية وآخن . إذ حرص البيزنطيون والفرنجة على مهادنة أمويي الأندلس لأسباب سياسية واقتصادية ؛ فأنفذوا السفارات إلى قرطبة . وحيث فشلت في تحقيق أهدافها السياسية ؛ أسفرت عن توثيق عرى التبادل التجاري .

فقد ارتبط البيزنطيون من قبل بعلاقات مودة مع أمراء قرطبة لمواجهة التقارب العباسي - الكارولنجي . وفي عصر الصحوة ناشدوا خلفاءها القيام بعمل مشترك ضد النشاط الفاطمي في البحر المتوسط . والمراجع [٢] تتحدث عن سفارات متبادلة في هذا السبيل ؛ لم تسفر عن عمل إيجابي على الصعيد السياسي أو العسكري . على أنها نجحت في عقد اتفاقيات تجارية وتبادل ثقافي ؛ فوجدت السلع الأندلسية رواجا في أسواق بيزنطة ، كما زودت مكتبة قرطبة بنوادر المخطوطات اليونانية .

ونفس الشيء يقال عن الصلات بين الفرنجة وأمويي الأندلس ؛ فقد استهدف الإمبراطور أوتو الكبير مناشدة الناصر كي يضع حدا لنشاط جماعات البحريين الأندلسيين ؛ الذين طفقوا من قاعدتهم في فراكسينت يغيرون على أملاكه جنوبي فرنسا وشمالى إيطاليا . وأنفذ سفارة إلى بلاط الناصر سنة ٣٣٩ هـ ؛ رد عليها الناصر بسفارة حملت كتابا ندد فيه بعقيدة التثليث المسيحية [٣] .

وبالمثل أوفد الإمبراطور سفارة إلى الناصر للتشكيك في نبوة محمد . فأصر الناصر على عدم استقبالها إلا بعد اعتذار الإمبراطور ؛ فأجابه إلى طلبه . ومع ذلك لم يتورع الناصر على التنويه لرسل أوتو بجلال حكومة قرطبة [٤] والتعريض بإمبراطورية الفرنجة ؛ لما سادها من مظاهر الإقطاعية [٥] .

ومع ذلك ؛ توثقت عرى التبادل التجاري بين الطرفين ؛ فاستقرت جالية فرنجية تجارية في الأندلس ، كما تاجر الأندلسيون في الرقيق الأبيض المجلوب من إمبراطورية الفرنجة .

---

(١) التفصيلات في : محمود إسماعيل : مقالات : ٧٦ وما بعدها .

(٢) راجع : ابن خلدون : ٤ : ١٤٢ ، المقري : ١ : ١٧٣ ، . Provencal : Op. Cit. Vol.. 2. P. 150

(٣) حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي : ٣ : ٢٤٢ .

(٤) ابن عذاري : ٢ : ٢١٨ .

(٥) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٢٤٣ .

هكذا غلبت المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية والاختلافات الدينية ؛ لتوجه العلاقات السياسية بين قرطبة وكل من القسطنطينية وآخن .

وقد سبق أن عرضنا لبعض جوانب العلاقات الأندلسية الفاطمية . وانتهينا إلى أن التنافس بين الدولتين لا يعزى إلى الاختلاف الإديولوجي ؛ بقدر ما تمركز حول السيادة البحرية والاستئثار بموارد تجارة السودان .

ونضيف أن الصراع البحري كان سجالا . فحيث أوقع أمويو الأندلس بالأسطول الفاطمي في مياه صقلية ؛ غزا الفاطميون ميناء المرية وأحرقوا بعض قطع الأسطول الأندلسي . ولعل توافر الندية كان من أسباب الكف عن الصراع البحري ؛ فارتضى الطرفان تقسيم مناطق نفوذهما . إذ سيطر الفاطميون على شرقي وموسطة البحر المتوسط ، بينما ساد الأمويون قطاعه الغربي .

ونفس الشيء يقال عن الصراع حول تجارة السودان . فقد ارتبط نفوذ كل منهما بمدى ما أنفذوا من حملات عسكرية تضمن ولاء القوى المحلية في المغربين الأوسط والأقصى . وأسفر الصراع في النهاية عن تقسيم ضمني لمناطق النفوذ ؛ فسيطر الفاطميون على منافذ وطرق المغرب الأوسط ، وهيمن الأندلسيون على المنافذ والطرق الغربية في المغرب الأقصى .

ولا بأس من الاستطراد في تتبع مراحل الصراع ؛ لتبيان طبيعته السوسيو - اقتصادية .

في سنتي ٣١٤ ، ٣١٦ هـ احتل عبد الرحمن الناصر ثغري مليلية وسبتة [١] . وكسب ولاء القبائل الزناتية في المغرب الأقصى ؛ مستغلا فرصة انشغال الفاطميين بمواجهة ثورة النكار . ولما تطاول على بعض نواحي المغرب الأوسط ؛ أنفذ الفاطميون عدة حملات ؛ تمكنت من استرداد نفوذهم في المغرب الأوسط والتوغل في المغرب الأقصى [٢] .

وحين تفاقمت أخطار الحركة النكارية - حتى حوصر الفاطميون في المهدية - شجع أمويو الأندلس حركات الانتزاء ضد الفاطميين في إفكان وتلمسان وسجلماسة وفاس [٣] . لكن القضاء على الثورة أتاح للفاطميين إنفاذ حملات ضخمة لاسترداد نفوذهم ؛ كان أشهرها حملة جوهر التي أقرت النفوذ الفاطمي مرة أخرى ؛ فتقلص النفوذ الأندلسي ولم

(١) ابن عذاري : ١ :٢٠٣ .
(٢) ابن حيون : ٢٥ .
(٣) ابن عذاري : ٢ :٢٠٣ .

يتجاوز مدينة سبتة [1] .

لذلك لجأ الحكم المستنصر إلى دعم علاقاته ببورغواطة المسيطرة على طريق تارودانت إلى السودان ؛ فاستقبل سفارة بورغواطية في قرطبة ؛ للقيام بعمل مشترك ضد الفاطميين ؛ حفاظا على ذهب السودان ورقيقه[2] .

وبرحيل الفاطميين إلى مصر ؛ نيط الزيريون بالتصدى للخطر الأندلسي ؛ الذي تفاقم بعد أن أعلنت قبائل زناتة ولاءها لقرطبة . وهذا يفسر إنفاذ حملة بلكين بن زيرى التي أثخنت في زناتة ، وأرغمت فلول الأدارسة على الولاء للفاطميين بدلا من أمويي الأندلس[3] .

وتمثل رد الفعل الأندلسي ؛ في إنفاذ حملة بحرية احتلت طنجة وأصيلا سنة ٣٦٢ هـ ، وأخرى برية أرغمت الأدارسة على الولاء لقرطبة[4] من جديد .

وأسفر المد والجزر في حركة الصراع عن إتاحة الفرصة لقوى محلية كي تعمل لحسابها . فاستقل خرزون بن فلفول بسجلماسة سنة ٣٦٧ هـ وسيطر على طريق سجلماسة - السودان ، كما تمكن زيرى بن عطية من مد نفوذه إلى مشارف المغرب الأوسط ؛ مهددا النفوذ الزيرى والأندلسي في آن .

ولم يستطع الزيريون بعد تكدر علاقاتهم بالفاطميين مواجهة التطورات الجديدة ؛ بينما اغتنم المنصور بن أبي عامر الفرصة لدعم نفوذه في المغرب على حساب الزيريين والقوى المحلية معا . فغادر قرطبة إلى الجزيرة الخضراء ليباشر العمليات العسكرية بنفسه [5] . وتمكنت جيوشه من البطش بالأدارسة واسترداد تبعيتهم لقرطبة . كما قهرت زيرى بن عطية ، ووطدت النفوذ الأندلسي كلية في المغرب الأقصى . فضمن بذلك سيولة تجارة السودان إلى الأندلس ، بينما احتفظ الزيريون بطرق ومنافذ المغرب الأوسط متعاونين في ذلك مع صنهاجة اللثام .

على أن اقتسام مناطق النفوذ لم يمنع كلا الطرفين من الكيد للآخر . فقد حرض حكام

---

(١) ابن حيون : ٢٦ وما بعدها .

(٢) التفصيلات : في : محمود إسماعيل : مغربيات : ٣٣ وما بعدها .

(٣) ابن حيان : (قطعة الحجى) : ٩٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٨١ وما بعدها .

(٥) ابن عذاري : ١ : ٣٢ .

قرطبة حركة تمرد ضد الفاطميين ؛ انطلقت من برقة وهزمت على مشارف القاهرة . كما اندلعت حركة أخرى في الرملة بتشجيع من قرطبة كذلك . وتبارى الطرفان في التجسس[1] على بعضهما البعض ؛ فبث الفاطميون العيون والجواسيس - المتسترين بالعلم والتجارة - للوقوف على ما يجرى في المغرب والأندلس . وجاراهم خصومهم عن طريق التجار الأندلسيين الذين استقرت جالية منهم في القاهرة . وتنم سيولة النشاط التجاري على أن الخصومة السياسية والخلافات الإديولوجية والصراع العسكري ؛ لم يحل دون وجود صلات اقتصادية بين الفاطميين وأمويي الأندلس .

ولا تنبو وقائع وأحداث تداعى وسقوط الخلافة الأموية بالأندلس ، وظهور دويلات الطوائف ؛ عن ظاهرة سقوط « النظم المتبرجزة » على صعيد الرقعة الإسلامية ؛ نتيجة انتكاس الصحوة البورجوازية .

فكما جرى في الشرق وبلاد المغرب من « الاستنجاد » بقوى خارجية بدوية «طرفدارية» عسكرية تدخلت لحسم الصراع « المائع » لصالحها ، واستولت على السلطة وكرست الإقطاعية ؛ وقع نفس الشيء في الأندلس . فقد « استنجد » ملوك الطوائف بقبائل الملثمين المرابطين ؛ فاجتازوا البوغاز ، وأسقطوا حكم الطوائف ، واستولوا على السلطة . وهو ما سنوضحه مفصلا في الفصل التالي .

صفوة القول - أن تاريخ العالم الإسلامي خلال الحقبة الممتدة من حول منتصف القرن الرابع الهجرى إلى قرابة منتصف القرن الخامس ، كان إفرازا للصحوة البورجوازية ، وأن انتكاستها كانت نهاية لعصور الازدهار وبداية لعصور التخلف والانحطاط .

(١) أحمد بدر : المرجع السابق : ١٠٧ وما بعدها .

٥

نهاية الصحوة البورجوازية

لا ننكر وفرة الدراسات الكلاسيكية عن سقوط البويهيين على يد السلاجقة الرعاة ، وإرث الأيوبيين الأكراد إمبراطورية الفاطميين ، ونهاية الخلافة الأموية بالأندلس على يد البربر الوافدين .

كذلك حظيت دراسة الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى - وخاصة عصرها الذهبي - باهتمامات المؤرخين التقليديين ودارسي الفكر الإسلامي ؛ كل في دائرة اهتمامه . وما أكثر الدراسات والأبحاث التي أفردت « لوصف » الحياة الاقتصادية و ، « مظاهر » الحياة الاجتماعية .

كما اهتم مؤرخو الكلام والفلسفة الإسلامية بالرصد « الظاهراتي » لنزاع الملل والنحل وخلاف المذاهب والفرق ، وأرخوا لعقائدها وأعلامها ، واهتموا بتأصيل نشأتها ؛ بما انطوت عليه من أسس إسلامية ومؤثرات أجنبية .

غير أن أحدا من دارسي التاريخ السياسي لم يفطن إلى ما يثيره توافق توقيت وكيفية سقوط الدول الثلاث الكبرى في الشرق والغرب ؛ من بحث العلل والأسباب ؛ وإن أجمعوا على النتائج ، فذهبوا إلى أن العالم الإسلامي عاش قرونا طويلة من العزلة والانحطاط .

كما لم يقدم أي من دارسي الحضارة على بحث أسباب تفشي الإقطاعية كنمط سائد في الإنتاج ؛ برغم الإجماع على تدهور الأحوال الاقتصادية على امتداد الرقعة الإسلامية .

وبالمثل ؛ عزف - بل عجز - دارسو الفكر الإسلامي عن استكناه أسباب سيادة الإديولوجية السنية النصية ، وغلبة النزعات الصوفية الغيبية ؛ على أنقاض العقلانية المجهضة ؛ التي تبناها التشيع والاعتزال والخارجية . ومن الغريب أن البعض لا زال يعتبر ما جرى ؛ عودة صحيحة لطريق « السلف الصالح » ، ودحرا للعقائد الهدامة وبدع أهل الضلالة .

ومن تحصيل الحاصل ألا يقف باحث على شمول ظاهرة انتكاسة الصحوة البورجوازية ؛ بكافة بنياتها التحتية والعلوية ، وفي وقت بعينه . ولو حدث ؛ لبطل الجدل والخلاف الذي أثير ولا يزال ؛ عن علل وأسباب تخلف العالم الإسلامي و «سكونية» تاريخه منذ منتصف القرن الخامس الهجرى .

فقد أثيرت القضية في النصف الثاني من القرن الحالي من قبل المستشرقين الماركسيين ؛ في محاولة للتعرف على طبيعة البنيات السوسيو - اقتصادية في العالم الإسلامي المعاصر . وقادهم البحث إلى تقصي أصولها التاريخية . وأجمعت الآراء - رغم تباين التحليلات[1] - على أن ثورة بورجوازية - على غرار ما حدث في أوربا - لم تقع في العالم الإسلامي ، لتنقله من الإقطاع إلى الرأسمالية . وفسروا القصور في ضوء النصوص الماركسية عن « نمط الإنتاج الأسيوي » ؛ دون فهم أولي لمجريات التطور التاريخي .

وعلى غرارهم جرت محاولات متفرقات من لدن المفكرين العرب الماركسيين - لا المؤرخين !! - بشرت بضرورة البحث عن إجابة للسؤال : لماذا لم تنجز البورجوازية الإسلامية تحولا رأسماليا ؟ . فتصدى البعض لطرح تأويلات إنطباعية تأملية بمعزل عن الرصد العياني لحركة تاريخ الصراع الاجتماعي .

واستنادا إلى هذه الدراسة وسابقتها ؛ نحاول الإجابة عن السؤال الملغز . وننوه بأنها كامنة ضمنيا في العرض السابق . ولا بأس من استخلاصها ؛ بعد عرض كيفية انتكاسة الصحوة البورجوازية ، وآراء الدارسين بصدد تفسيرها .

جزافا لم تبدأ الصحوة في شرق العالم الإسلامي وغربيه حول ذات التاريخ . ولم تكن الصدفة سببا في تجانس طبيعة الأحداث واتساقها - إن لم يكن تماثلها - وفي كافة أبعادها

(١) راجع : محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي : ١ : المقدمة ٢٠ وما بعدها : الدار البيضاء ١٩٨٠ .

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [1] . ومن المحال كذلك أن تنتكس الصحوة بكافة جوانبها ، وعلى امتداد الرقعة نفسها ، وحول ذات التاريخ ؛ نتيجة صدف عفوية وعشوائية .

إن انهيار وسقوط البويهيين والفاطميين وأمويي الأندلس - وما دار في أفلاكهم من دول وإمارات - ارتبط بتغيرات في الأساس السوسيو - اقتصادي ؛ نتيجة معطيات خارجية وداخلية ؛ تضافرتا - في جدلية - على إجهاض الصحوة البورجوازية ، وتكريس الإقطاعية كنمط سائد للإنتاج .

وقد ظهرت المعطيات المستجدة في أواخر سني الصحوة وبواكير الردة . ومن ثم يكتسي عرض مظاهرها في مرحلة الانتقال والتحول ؛ أهمية منهجية لازمة للكشف عن أسبابها .

ففي الشرق ، كان انهيار وسقوط البويهيين والقرامطة والسامانيين والغزنويين على يد السلاجقة ؛ بعد تذوب الخطر الصيني شرقا والبيزنطي غربا . إذ ترتب على تهديد موارد ومنطلقات ومسارب التجارة الشرقية نتائج هامة داخل الكيانات السياسية « المتبرجزة » .

فلما فقدت الدولة معظم مواردها المالية التجارية ؛ عولت على الاستعاضة عنها باتباع سياسة مالية جائرة ، فأسرفت في فرض المكوس والجبايات على الطبقتين البورجوازية والمنتجة ، كما تخلت عن رعاية المرافق الاقتصادية ؛ كتأمين الطرق وخدمات الري وتوفير المواد الأولية اللازمة للصناعة . وبديهي أن يفضي ذلك إلى نقص الإنتاجية ؛ خاصة بعد اندلاع الثورات الاجتماعية وتفشي الفوضى السياسية .

وكان اعتماد الدولة على العسكر لقمع الحركات المناهضة من أسباب تفاقم المشكلات . فنظرا لعجز الدولة عن دفع الرواتب والأعطيات ؛ تحول العسكر الرسمي إلى مناوأتها . فازداد شغبه وتدخله في شؤون الحكم ؛ بمناصرة أمير على آخر ؛ طالما أشبع نهمه إلى المال .

ولجأ الأمراء المتنافسون إلى تجنيد عسكر جديد من العامة والجند المرتزق . وشجر الصراع بين « الطغمات » العسكرية ، ليسفر عن تفوق العسكر الوافد ؛ ومعظمه من الأتراك . وهذا يفسر تطاول العسكر التركي وإرغامه الدولة على إقطاعه الأرض مقابل الخدمة العسكرية . وترتب على ذلك ضعف الحكومة المركزية في القلب وتجزئة الأطراف إلى

---

(١) نكتفي بالإشارة إلى الجانب الثقافي ؛ حيث سنتناوله بعد مفصلا في المجلد التالي من هذا الجزء .

كيانات إقطاعية عسكرية إثنية وإقليمية . وأتاح ضعف الدولة فرصة للعناصر التركية الرعوية « الطرفدارية » كي تنتقل من طور « القبلية البطريركية » إلى طور « دولة نواة » استفحلت على أنقاض « الدولة الهرمة » وتربصت للإجهاز عليها .

وهذا ما وقع بالفعل . فقد تجمعت قبائل الأوغور التركية في إقليم ما وراء النهر ؛ مستغلة ضعف السامانيين والخانيين والغزنويين ؛ ثم انطلقت إلى خراسان بقيادة زعيمها أرطغرل . ثم ضمت إيران ووقفت على مشارف العراق .

وجرى ما جرى من « استنجاد » الخلافة العباسية بأرطغرل ؛ ليدخل السلاجقة العراق ، ويسقطون النظام البويهي . ثم تابعوا الزحف إلى الشام وآسيا الصغرى ؛ بل حاولوا غزو مصر الفاطمية ؛ دون طائل . وفي كافة تلك الأقاليم أقام السلاجقة إمبراطورية سادها الإقطاع العسكري . وأفرز النمط السائد أبنيته العلوية على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي . فقد قسمت الإمبراطورية السلجوقية إلى إقطاعات كبرى بين أفراد الأسرة الحاكمة ؛ فكان هناك سلاجقة إيران والعراق ، وسلاجقة كرمان ، وسلاجقة الروم ، وسلاجقة الشام . وعملت التجزئة عملها في إضعاف النظام السلجوقي ؛ الأمر الذي مهد لسقوطه نتيجة خطرين خارجيين ؛ المغول في الشرق والصليبيين في الغرب [1] .

وعلى الصعيد الاجتماعي اقترنت الإقطاعية بغلبة الإثنيات البدوية الرعوية ؛ كالأتراك الأوغوز في العصر السلجوقي ، والأكراد في العصر الأيوبي ، ثم الأتراك العثمانيين فيما بعد . وتم ذلك على حساب الفرس المتحضرين .

كما سادت الإديولوجيات السنية النصية على أنقاض الإديولوجيات الليبرالية الثورية ؛ التي تبناها التشيع والاعتزال من قبل . كما تفشت النزعات الصوفية الهروبية والطرقية المتشعوذة على ركام الفكر العقلاني الفلسفي المحاصر والمضطهد .

واستقصاء انهيار وسقوط الفاطميين ؛ يؤكد وحدة الظاهرة ؛ ليس فقط في الطابع العام ؛ بل حتى في التفصيلات . فمن حيث التوقيت ، بدأت مظاهر الانهيار في خلافة المستنصر (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ) التي شكلت في جملتها مرحلة النكوص إلى الإقطاعية .

كذلك توحدت الأسباب التي أودت بالصحوة ؛ وهي فقدان السيادة على البحار نتيجة أخطار خارجية ؛ حالت دون تدفق موارد التجارة بعيدة المدى . فقد استقل الصليحيون

---

(١) ابن تغري بردي : ٥ : ١٤٦ - ١٤٨ .

باليمن ، وتحول ولاء أمراء مكة والمدينة إلى السلاجقة [1] ، وتهددت الملاحة الفاطمية في البحر الأحمر ، وتحولت تجارة الشرق من البحر الأحمر إلى الخليج الفارسي [2] بعد إغلاق طريق عيذاب سنة ٤٦٠ هـ [3] .

كما هيمن البيزنطيون على شرقي البحر المتوسط بعد هزيمة الأسطول الفاطمي سنة ٤٤٧ هـ [4] ، وتوغلوا في بلاد الشام ، وأحكموا علاقات ثنائية مع السلاجقة ضد الفاطميين . يقول المقريزي [5] «وفسدت من حينئذ ما بين الروم والمصريين ؛ حتى استولوا على بلاد الساحل كلها» .

أما موسطة البحر المتوسط ؛ فقد سادها النورمان ، واحتكرت المدن الإيطالية دور الوساطة بين الشرق والغرب [6] . وتلى ذلك استيلاء الصليبيين على الشام . وكان الزيريون قد استقلوا عن الفاطميين ، وابتلع المرابطون المغربين الأوسط والأقصى ، وهيمنوا على تجارة السودان .

لا شك أن تطاول الأخطار الخارجية في الشرق والغرب ؛ حرم الفاطميين من موارد التجارة الدولية التي هيمنوا عليها في عصر الصحوة . وفي ذلك يقول لومبار [7] «إنفصم الوثاق الاقتصادي والسياسي بين الغرب والشرق ، وورثت قوى أجنبية دور الوساطة الإسلامية في التجارة الدولية» .

لذلك اختنق الاقتصاد الفاطمي ؛ بعد انقطاع موارد التجارة الدولية كما تدهورت الزراعة لإهمال مشروعات الري والصيانة والاستصلاح ، وتقلص النشاط الصناعي بعد توقف استيراد المواد الأولية [8] .

ولم تجد الدولة مخرجا من الضائقة المالية غير الإسراف في فرض الضرائب والمكوس [9] ، ومصادرة التجار وأرباب الحرف . ولما اندلعت الثورات الاجتماعية ؛ قمعها

---

(١) حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : ٢٥٧ .
(٢) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ٢١٦ .
(٣) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٥٩٧ .
(٤) نفس المصدر والصفحة .
(٥) خطط : ١ : ٣٣٥ .
(٦) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ٢١٨ .
(٧) الإسلام في عظمته الأولى : ٥٩ .
(٨) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٥٨٨ .
(٩) المصدر نفسه : ٦٠٣ .

العسكر بوحشية مفرطة [١] . وإذ تطاول العسكر الرسمي ، جند الفاطميون المرتزقة من ترك وسودان وأرمن وأعراب [٢] . ولعجز الدولة عن الوفاء بالرواتب والأعطيات ؛ أقطعت العسكر الأرض ؛ فآلت ملكيتها عمليا إلى المقطعين برغم إشرافها على ديوان القطع ؛ لأن حق استغلال الإقطاع سرى لمدة ثلاثين سنة . كما تجاسر العسكر على الديوان واغتصبوا الأرض قسرا في معظم الأحوال . لقد كانت الإجراءات الفاطمية المستحدثة إرهاصا لسيادة الإقطاع العسكري في العصر الأيوبي [٣] .

وقد دب الصراع بين طوائف العسكر لاحتياز الأرض . فشجر في البداية بين الأتراك والسودان حتى أضعفهما . فتمهد الطريق لسطوة العسكر الأرمني ؛ وخاصة بعد تقلد بدر الجمالي - الأرمني - الوزارة ، واستبداده بالسلطة دون الخلفاء [٤] . وأدى ذلك إلى شغب الجند السوداني والتركي ؛ فأغاروا على الأسواق والمزارع ؛ بحيث عجز الفلاحون عن استزراع الأرض سنة ٤٥٩ هـ [٥] .

بديهي - والحال كذلك - أن تعم الفوضى وتتداعى الخلافة . فاستقلت بعض الولايات ، واستولى الصليبيون على معظم الشام ، واستبد الوزراء بمقدرات الحكم ، وتحكم العسكر في تنصيبهم ؛ حتى أن أربعين وزيرا تقلدوا المنصب خلال أعوام تسعة زمن الشدة المستنصرية .

ولا غرو ؛ فقد كان سقوط الخلافة الفاطمية مرتبطا بالتنافس بين الوزراء على السلطة . وعلى غرار سقوط البويهيين في الشرق والزيريين في المغرب والأمويين بالأندلس ؛ تكررت ظاهرة « الإستنجاد » لتضع نهاية الفاطميين . فقد استنجد الوزير شاور بالصليبيين ضد منافسه ضرغام ؛ الذي استنجد بدوره بأتابكية الموصل . ومعلوم أن الإقطاع فشي في الشام والموصل آنذاك . وأسفر « الإستنجاد » عن إنفاذ نور الدين محمود أتابك الموصل حملة شيركوه المشهورة ؛ لتقضي على الخلافة الفاطمية ، وتؤول إمبراطوريتها إلى الأيوبيين الأكراد السنة ؛ الذين كرسوا فيها الإقطاعية العسكرية .

ولا ينبو انهيار وسقوط الزيريين في المغرب عن نفس المنظومة . أعني ضعف الدولة

---

(١) لومبار : ١٣٥ .
(٢) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ٢٢٠ .
(٣) الدوري : ١٠٢ .
(٤) كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ٢٢١ .
(٥) حسن إبراهيم : المرجع السابق : ٥٨٠ .

نتيجة متغيرات دولية أفضت إلى تقلص الموارد المالية المستمدة من التجارة الدولية ، وتدخل قوى بدوية هامشية ؛ لتقضي على الحكومة المركزية وتكرس الإقطاعية .

وقد عرضنا سلفا إلى استقلال بني زيرى عن الفاطميين ، واضمحلال دولتهم وتجزئتها . وربطنا بين الاضمحلال وانتكاس الصحوة البورجوازية ؛ بعد فقدان السيادة على موسطة البحر المتوسط ، وتهديد المرابطين تجارة السودان .

كما أن سقوط الدولة الزيرية ارتبط بإغارات عناصر بدوية هامشية - وفقا لقاعدة الإستنجاد - أجهزت على الدولة ، وكرست الإقطاعية . فبعد القطيعة مع الفاطميين ؛ لم يكن بوسع الخليفة المستنصر تجنيد حملة لاسترداد نفوذه في المغرب . فاستنجد بالقبائل العربية البدوية الضارية في صحراء مصر الشرقية ، ورمى بهم بلاد المغرب ؛ فيما عرف بالغزوة الهلالية .

ونحن في غنى عن سرد ما حل بالبلاد من خراب ودمار . فقد دأب الغزاة على إحراق المدن وتخريب المزارع ؛ بحيث شل النشاط الاقتصادي تماما . كما شاعت اللصوصية والقرصنة برا وبحرا ، وعانت إفريقية « فراغا سياسيا » بعد سقوط بني زيرى [(١)] .

وبالمثل تعرضت بلاد المغرب الأوسط والأقصى لإغارات البدو الزناتيين ؛ الذين تحكموا في طرق التجارة السودانية ؛ فتدهورت المدن التجارية كسجلماسة وأودغشت وتارودانت حول منتصف القرن الخامس الهجرى [(٢)] .

ومعلوم أن البلاد عانت فراغا سياسيا كذلك ، بعد اضطراب الأمور في إفريقية والأندلس ؛ ما لبث المرابطون أن شغلوه .

وقد سبق أن عرضنا للحركة المرابطية ؛ من حيث استنادها على عصبية بدوية طرفدارية ، وإديولوجية سنية مالكية متعصبة . ونكتفي بمقارنة قيام وتوسع المرابطين ، بقيام وتوسع السلاجقة في الشرق ، وأثر ذلك في انتكاس الصحوة البورجوازية وعودة الإقطاعية .

فالمرابطون في الأصل ، مجموعة من القبائل البدوية الملثمة ، كانت تضرب في الصحراء الكبرى بالمغرب الأقصى وحتى منحنى النيجر جنوبا ؛ محترفة حراسة القوافل بين بلاد المغرب والسودان . وقد تهددت أرزاقهم بتوقف حركة التجارة ؛ بعد تطاول مملكة غانة

---

(١) البكري : ٣٣ ، كاهن : ١٩١ .
(٢) الجنحاني : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

وإشاعة الفوضى في المغرب الأقصى على يد قبائل زناتة البدوية . واستثمر الملثمون تلك الظروف ؛ فشرعوا في تكوين أحلاف قبلية ، تحولت إلى دولة نواة بزعامة قبيلة لمتونة ؛ قدر لها أن تقهر مملكة غانة وتسيطر على منابع التجارة السودانية وطرقها إلى المغرب الأقصى[1] .

ثم انطلقوا شمالا فاستولوا على المدن الواقعة على مشارف طرق التجارة ؛ كسجلماسة وتارودانت . وبسقوطها دانت لهم كل أقاليم المغرب الأقصى دون عناء . وبالمثل توسعوا شرقا ؛ فضموا المغرب الأوسط . ثم انطلقوا إلى الأندلس وقضوا على دويلات الطوائف . وأصبحت الإمبراطورية المرابطية أعظم قوة في الغرب الإسلامي ؛ كما كان معاصروهم السلاجقة القوة العظمى في الشرق .

لم تكن الصدفة وراء تماثل ظروف قيام وتوسع الإمبراطوريتين ، فضلا عن تماثل النتائج التي ترتبت على قيامهما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا . فكلاهما شعب بدوي طرفداري ؛ عاش على هامش مناطق استراتيجية تجارية . وكلاهما حقق حلفه القبلي بزعامة القبيلة الأقوى ؛ التي لمت شمل العصبية قسرا .

وكلاهما أفاد من ضعف القوى المحيطة في تكوين دولة - نواة ؛ تطلعت للسيطرة على موارد ومسالك وأسواق تجارة العبور . وكلاهما أسقط « دولة القلب » عن طريق «الإستنجاد» ؛ فكما استنجدت الخلافة العباسية بالسلاحقة لإنهاء حكم البويهيين ؛ إستنجد ملوك الطوائف بالمرابطين لصد الخطر النصراني . وكلاهما تجاوز دعوة « الإنقاذ » إلى السيطرة الإمبراطورية . فبعد إسقاط النظام البويهي توسع السلاجقة شمالا وغربا ، وكونوا إمبراطورية امتدت من بلاد ما وراء النهر شرقا إلى البحر المتوسط غربا . وبالمثل أسقط المرابطون دويلات الطوائف واستولوا على السلطة في الأندلس ، وكونوا إمبراطورية تضرب من البرانس شمالا حتى غانة جنوبا . كما تشابهت أسباب سقوط الإمبراطوريتين ؛ وتكمن في عجزهما عن مواجهة الخطر الصليبي ؛ صليبيي الشام شرقا وصليبيي الأندلس غربا .

وعلى الصعيد الاجتماعي ؛ نرى تماثلا تاما في الأصول الإثنية والأساس القبلي . فالسلاجقة مجموعة قبائل بدوية رعوية تركية ؛ توحدت تحت زعامة قبيلة « الأوغوز » . والمرابطون مجموعة قبائل بدوية تنتمي إلى صنهاجة اللثام ؛ أشهرها جدالة ولمتونة ولمطة ومسوفة ؛ توحدت بزعامة لمتونة . وقد انعكس الطابع القبلي البدوي على أحوال

---

(١) محمود إسماعيل : مقالات : ٦٦ وما بعدها .

الإمبراطوريتين ؛ من حيث الطابع العسكري ، والتجزئة السياسية ، والصراع بين العصبيات ، وغلبة العصبية المؤسسة . . إلخ .

وبالمثل ؛ تطابقت الأوضاع الاقتصادية ؛ فقد سادهما الإقطاع العسكري . وكان إقطاعا مركزيا ؛ حازت الدولة وعصبيتها المسيطرة جل الأرض وأقطعتها العسكر . ناهيك بالسياسة المالية الجائرة التي استنها السلاجقة والمرابطون ؛ والتي تمخضت عن ثورات اجتماعية عملت عملها في إضعافهم ، ومهدت لسقوطهم في النهاية .

وعلى الصعيد الإديولوجي والثقافي ؛ ساد المذهب السني على حساب الإديولوجيات الشيعية والخارجية والإعتزالية . كذلك أجهضت التيارات العقلانية الليبرالية وتفشت الطرق الصوفية ، وراجت « بضاعة » الغزالي شرقا وغربا . ويخيل إلينا أن الدعوة المرابطية نهلت من فكر الغزالي أصلا . ولا غرو ، فقد بارك الحركة المرابطية ، وكان على صلة بيوسف بن تاشفين .

قصارى القول - أن انتكاسة الصحوة البورجوازية في المغرب ؛ كانت حلقة في سلسلة انتكاساتها في العالم الإسلامي بأسره . وحق لكاهن [1] القول « إن العالم الإسلامي شرقا وغربا قد عاد إلى حال البداوة » .

وكان انهيار وسقوط الخلافة الأموية بالأندلس حول ذات التوقيت ، ولنفس الأسباب وبعين الكيفية ؛ تتمة لانتكاسة الصحوة ، وقرينة على شمولية الظاهرة .

وقد فطن موريس لومبار [2] إلى تأثير العوامل الخارجية في هذا الصدد حين ربط بين سيطرة قوى أجنبية على طرق تجارة العبور ، وبين انتكاسة البورجوازية . وتمثلت الأخطار الخارجية في نصارى الشمال ؛ الذين ساعدهم النورمان والفرنجة والبرجنديون والبابوية والنظام الديراني الكولوني ؛ لبدأ حركة الاسترداد Reconquesta ، وكذلك الخطر المرابطي المتربص بالأندلس تحت ستار « الإستنقاذ » . وكما أدت السيطرة النورمانية على موسطة وغربي البحر المتوسط إلى حرمان الأندلس من موارد تجارة العبور بين الشرق والغرب ؛ أفضت السيطرة المرابطية على بلاد المغرب إلى توقف موارد الأندلس من تجارة العبور بين الشمال والجنوب .

---

(١) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ١٩٢ .

(٢) الإسلام في عظمته الأولى : ٧٧ .

وفي ضوء ذلك يمكن تفسير تقلص تجارة الرقيق الأبيض التي احتكرها الأندلسيون ؛ بطرد «جماعات البحريين» من إمارة بروفانس ، وتوقف تجارة الذهب والرقيق الأسود المجلوب من السودان بظهور المرابطين .

ونجم عن ذلك - ما سبق شرحه - من إسراف الدولة في سياسة التغريم والمصادرة ، وتفاقم الثورات الاجتماعية ، وضعف الخلافة ، وتفشي التجزئة الإقليمية الإثنية ، وشيوع الإقطاع العسكري ، وتحكم قادة العسكر في مقاليد السياسة بالأندلس ؛ حتى لقد وصفهم ابن عذاري [(١)] بأنهم «أزمة الملك وقوام الخدمة ومصالح الأمة» . ولم يكن هذا النفوذ السياسي إلا نتيجة إقطاعهم الكور في خلافة المستعين [(٢)] .

وبديهي أن يتم ترسيخ الإقطاع العسكري بأفول الصحوة البورجوازية . وليس أدل على ذلك من تفشي الخراب الاقتصادي وتدهور العمران . فقد حفل العصر بالضائقات إلى حد المجاعة ، وأفل نجم قرطبة عمرانيا وبشريا [(٣)] ، وتحولت المدن التجارية المزدهرة إلى قلاع وحصون عسكرية [(٤)] .

وحيث عجزت القوى البورجوازية عن مواجهة تسلط العسكر ، وأخفقت حركات العامة في حسم الصراع لصالحها ، وسقطت الخلافة سنة ٤٢٢ هـ ، وعانت الأندلس فراغا سياسيا وعجزا في مواجهة الخطر النصراني المتطاول في الشمال ؛ تكررت ظاهرة «الاستنجاد» بقوة بدوية عسكرية فتية ، لتتدخل - بدعوى الجهاد - وتحسم الموقف لصالحها . فكان الزحف المرابطي على الأندلس واستيلاؤهم على السلطة ، بمثابة إجهاز على الصحوة البورجوازية ، وتكريس الإقطاعية بشكل نهائي .

هكذا شهد العالم الإسلامي بأسره إنتكاس الصحوة البورجوازية حول منتصف القرن الخامس الهجرى . فما هي الأسباب والعلل التي أفضت إلى الانتكاسة ؟ أو بالأحرى ، لماذا عجزت القوى البورجوازية في أوج قوتها عن إنجاز تحول رأسمالي ؟

من المفيد أن نعرض لإجابات بعض الدارسين - من المستشرقين والعرب - من أمثال كلود كاهن وموريس لومبار وإيف لاكوست والحبيب الجنحاني ، قبل البت في الموضوع .

---

(١) البيان المغرب : ٢ : ٢٧٢ .
(٢) أحمد بدر : تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري : ٢١٦ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٤٢ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٤٢ - ٢٤٥ .

ونوه بأن أحدا لم يفرد للموضوع دراسة مرجعية مستقلة ؛ إنما أدلوا بآراء مبعثرة في ثنايا كتبهم . واقتصرت الآراء على بعض أقاليم العالم الإسلامي ؛ دون أن تفسر الظاهرة في شمولها وامتدادها . كما غلب عليها الإجتهاد الانطباعي والتأمل النظري ؛ مفتقرة إلى التحصيل الاستقرائي من واقع التطور العياني التاريخي . ومع ذلك لاتخلو من فائدة في إلقاء أضواء على بعض جوانب الموضوع بصورة أو بأخرى .

فكلود كاهن [1] ؛ نثر آراءه في مواضع متفرقة من كتابه « تاريخ العرب والشعوب الإسلامية » نلخصها على نحو لا يخل بمنظوره العام . وحصاد هذا المنظور أن العالم الإسلامي ذو طبيعة خاصة ؛ زراعية ورعوية ؛ تشكل فيها الأرض دعامة الإنتاج الثابتة . وعلى مواردها تتخلق أنماط النشاط الاقتصادي من زراعة ورعي وصناعة وتجارة . ومن ثم ؛ لا يقيم كاهن وزنا للازدهار التجاري ، وما صحبه من ظواهر التبادل المكثف والتعامل النقدي والازدهار المديني ؛ باعتبارها عوارض موقتة وعابرة . وعلى العكس ؛ يعتقد أن امتداد العالم الإسلامي على خطوط عرض متشابهة ؛ جعل غلة الأرض تفتقر إلى التنوع ؛ فانتفت الحاجة إلى التبادل التجاري المكثف . كما أن وفرة السكان في المجتمعات النهرية الفيضية ، وكثرة الأيدي العاملة المجلوبة عن طريق الحروب والغزوات ؛ كانت من أسباب إعاقة التقدم التقني .

وتأسيسا على ذلك ؛ صاغ البناء الأجتماعي ، وصور الصراع داخله وفق مقولة «الحضر ضد الوبر» ؛ أي أهل المدن من التجار والحرفيين في مواجهة البدو الصحراويين . ولم يحفل في منظومته بالقوى الفلاحية على اعتبار أن الريف يخدم المدينة ، وأن الإنتاج في الريف والمدن على السواء ؛ يصب في خزانة الدولة على شكل حيازات خاصة ، واحتكارات زراعية وصناعية وتجارية ، فضلا عن حصيلة الخراج والمكوس والعشور .

وهذا يعني - في نظره - انتفاء البنيات الطبقية ؛ ومن ثم رفض مقولة الصراع الطبقي . فالتناقض الأساسي قائم بين السهل والصحراء ، والصراع الفعلي بين أهل المدن والبدو ، ونتائجه في كل الأحوال تكرس الإقطاع ؛ وإن أنكر القول بوجود إقطاع إسلامي في مواضع متفرقة من دراسته .

تنطوي تلك الرؤية على عدد من الأخطاء ؛ أهمها ما أثبته رصد الأساس الاقتصادي من

(١) أنظر الصفحات : ١١٨، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٦ .

تنوع الإنتاج الزراعي لتنوع المعطيات الطبيعية الإقليمية . كذلك تعميم القول بوفرة السكان وكثرة الأيدي العاملة عن طريق الغزو والتوسع . فكثيرا ما حصدت الطواعين والأوبئة ملايين البشر ، وتوقفت الفتوحات تقريبا منذ منتصف القرن الثالث الهجرى . والحوليات زاخرة بالإشارات عن عدم استزراع الأرض - في أحيان كثيرة - نتيجة نقص في الأيدي العاملة . ونفي وجود الطبقات دليل جهل تام بمعالم التطور الاقتصادي . وابتسار الصراع واختزاله بين « الحضر والمدر » تبن ساذج لدعاوى جغرافيي القرن التاسع عشر في تفسير التاريخ بالجغرافيا . ومع ذلك ؛ تبدو وجاهة رأيه في احتياز الدولة لقدر كبير من « فائض قيمة » الإنتاج ؛ بما يودي إلى ميوعة الصراع .

أما موروريس لومبار [١] ؛ فقد أثار بعض جوانب الموضوع بآرائه حول هزال البورجوازية التجارية . فذهب إلى أن افتقار العالم الإسلامي إلى المواد الأولية اللازمة للصناعة ؛ حال دون استثمار الأموال المتراكمة في مشروعات صناعية . كما أن إهمال مشروعات الري فت في الإنتاجية الزراعية ؛ بحيث لم تتوافر سلع بضائعية ثابتة وكافية لتنامي التجارة الداخلية . لذلك تعاملت البورجوازية التجارية في السلع الكمالية ؛ وهي أيضا غير ثابتة لارتباطها بموازين الصراع الدولي . وعلى ذلك استند ازدهار التجارة العابر على تدفق الذهب . ولما كانت موارد الذهب في الغرب الإسلامي ، وكان الشرق يستنفدها ؛ تمحور الصراع بين الشرق والغرب ليشكل منظومة التاريخ الإسلامي . وكان ذلك من أسباب تدهور البورجوازية شرقا وغربا ؛ مما أتاح للقوى الخارجية والشعوب البدوية الطرفدارية الإجهاز عليها ؛ ومن ثم تكريس الإقطاعية والحيلولة دون حدوث تحول رأسمالي .

ونحن نقر بصحة آراء لومبار عن عجز موارد الإنتاج الطبيعة عن تخليق بورجوازية تنجز تحولا رأسماليا . كما نوافقه شمول النظرة في تتبع حركة التاريخ الإسلامي من خلال جدلية العلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب ، وتأثيرها في صياغة البنيات الاجتماعية داخل دار الإسلام ؛ وبالتالي تحديد صيرورتها التاريخية . لكنه تجاوز الحقائق التاريخية العيانية ؛ حين ابتسر الصراع وقصره على جناحي العالم الإسلامي ، وحمل نتائجه مسؤولية عجز البورجوازية عن إنجاز تحول رأسمالي .

وقد برر إيف لاكوست [٢] هذا العجز بتدخل الدولة كشريك ومراقب لحركة التجارة .

---

(١) **الإسلام في عظمته الأولى** : ٩٤، ١٧٧، ٢٠٢، ٢٠٥ .

(٢) العلامة ابن خلدون : ٢٢، ٢٣، ١٤٨ .

وهو أمر حد من طموح البورجوازية من جهة ، وربط بين مصالحها ومصالح الدولة من جهة أخرى . فتحدد موقفها في تكريس الوضع الراهن Status - quo . كما رأى أن النظم « المتبرجزة » استنفدت طاقاتها في الصراع والتنافس فيما بينها حول التجارة ومنافذها . وبالتالى انتفي الصراع الأساسي بين البورجوازية والسلطة القائمة ؛ فلم تقم بدورها التاريخي في إنجاز التحول الرأسمالي . وأضاف أن إضعاف النظم المتبرجزة - نتيجة صراعاتها الأفقية - مكن الشعوب البدوية من الإجهاز عليها وإقامة إقطاعية « الناقمين المبعدين » .

ونعتقد بوجاهة تلك الآراء التي استخلصها إيف لاكوست من استقراء وتحليل تاريخ المغرب الوسيط ؛ مفيدا من الفكر الخلدوني في تحميل أهل المدن مسؤولية خراب العمران . لكنها عاجزة عن تعميم معطياتها على صعيد العالم الإسلامي برمته . فضلا عن اختصاصها بشريحة البورجوازية التجارية وحدها ؛ دون اعتبار للشرائح الأخرى ، وخاصة أرباب الحرف والصناعات . ناهيك بتخبط لاكوست في تحليلاته وتناقض أحكامه في كثير من الأحيان . فتارة يعترف بوجود الطبقات ، ويرى حركة التاريخ المغربي في ضوء صراعها ، وأخرى يقطع بانتفائها أصلا ، ويفسر تاريخ المغرب في كافة أطواره وفق مقولة « الديموقراطية العسكرية » .

وقد أسهم الدارسون العرب في السنوات الأخيرة بدور في بحث الموضوع . فكثر اللجاج وأثير النقاش حول طبيعة البنيات السوسيو - اقتصادية في العالم العربي المعاصر [١] . وقليل ما هم من حاول استقصاء أصولها التاريخية ، واقتصروا في ذلك على إقليم بعينه أو دولة بمفردها . فظهرت أخيرا دراسة لأحمد صادق سعد حاول فيها تفسير التاريخ المصري القديم والوسيط بمقولة « نمط الإنتاج الأسيوي » . وقد سبق لنا تفنيد انطباقها على أوضاع العالم الإسلامي [٢] . ومن ثم نكتفي بعرض آراء الحبيب الجنحاني التي ضمنها دراسة عن تاريخ المغرب الوسيط حتى نهاية القرن الرابع الهجرى [٣] .

يعترف الباحث بأنه « من الصعب تفسير انتكاسة البورجوازية حول منتصف القرن الخامس الهجرى في بلاد المغرب » . ويرى أن اجتهادات لاكوست وغيره لا تنطبق على

---

(١) نذكر في هذا الصدد بدراسات أنور عبد الملك وسمير أمين .

(٢) راجع : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي : ١ : ٢٧ وما بعدها .

(٣) تاريخ المغرب : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

المعطيات التاريخية والحضارية المغربية ؛ لجنوحها نحو التنظير الإنطباعي . كذلك رفض التعليل - التقليدي - على حد قوله - الذي يعزو الانتكاسة إلى الزحف المرابطي والغزوة الهلالية . وفي المقابل ؛ قدم فرضية نظرية مؤداها أن الغرب الإسلامي شهد بنية اقتصادية اجتماعية ذات طابع رأسمالى ؛ إستنادا إلى تجارة كبرى تستغل رؤوس أموال نقدية ضخمة ؛ مستقلة كل الاستقلال عن الملكية العقارية . لكنه عاد فنفي وقوع تحول رأسمالى ؛ «لأن تكديس الثروات في يد التجار لا يمثل ظاهرة رأسمالية تستند إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى» . وما جرى لا يتعدى تكوين ملامح جينينية لميلاد « قطاع رأسمالي تجاري» له ملامحه الخاصة المميزة ؛ إستنادا إلى آراء ماركس في أن المال والتجارة أقدم من الرأسمالية . وانتهى إلى أن عدم حدوث تراكم رأسمالى تجاري صناعي يفسر عجز البورجوازية المغربية عن إنجاز تحول رأسمالى . وفي الأخير نصح بتأجيل درس الأسباب ريثما تتوافر المادة التاريخية .

وإذا ما علمنا أن التحفظ في القطع برأي - بصدد تاريخ المغرب الوسيط فحسب - صادر عن مؤرخ مدقق ومتخصص في التاريخ المغربي ، ذي ولع شديد بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي ؛ أدركنا خطورة القضية والحسم برأي فيها على صعيد العالم الإسلامي بأسره .

غير أن استقراء تاريخ العالم الإسلامي - وفق الرؤية السوسيولوجية - حتى انتكاسة الصحوة البورجوازية الأخيرة ؛ قمين بإلقاء أضواء جديدة تنير جوانب الموضوع .

لقد أسفر الاستقراء عن قاعدة ارتباط الصحوة البورجوازية بمعطيات داخلية وخارجية تضافرتا - في جدل - على تداعي الإقطاعية ومهدتا لانتعاش القوى البورجوازية . كما تمخض عن قاعدة ارتهان النكسة بسيطرة قوى خارجية على تجارة العبور العالمية ، وظهور قوى إسلامية بدوية طرفدارية عسكرية أجهزت على النظم « المتبرجزة » وكرست الإقطاعية

وفي مرحلة الإقطاعية السابقة للصحوة ؛ قامت القوى البورجوازية بدور فعال في قيادة القوى المنتجة لمناهضة النظم الإقطاعية ؛ فأضعفتها ومهدت لسقوطها ، وحلت محلها نظم اصطلحنا على أنها « متبرجزة » . وهذا يعني أن البورجوازية لم تصل إلى السلطة ؛ وإنما ساندت نظما عمتها « روح البورجوازية » . لذلك كانت العلاقة بين النظم الجديدة والقوى البورجوازية أقرب إلى الاتساق والتوافق منها إلى التناقض والصراع .

فلما ضعفت تلك النظم نتيجة تغير المعطيات الخارجية ، وتسلط القوى الإقطاعية العسكرية ؛ كان دور البورجوازية مائعا على الصعيد الصراعي بينما تصدت القوى المنتجة

لمعارضة كافة الأطراف المتصارعة ؛ أي النظم « المتبرجزة » والقوى الإقطاعية ، وحتى البورجوازية . وتعاظمت المعارضة حتى استولى « العوام » على السلطة في بعض الأحيان ؛ لأمد موقت ومحدود . وكان « غياب » البورجوازية عن ساحة الصراع من العوامل التي أدت إلى فشل « العوام » في الاحتفاظ بالسلطة ، وبالتالى إتاحة الفرصة لقوى بدوية هامشية كي تحسم الصراع لصالحها وتكرس الإقطاع .

نخرج من ذلك بعدة دلالات هي :

أولا : أن تشكيل وتطور البنيات الاجتماعية جرى في نطاق تجاوز حدود العالم الإسلامي ؛ بمعنى أن العوامل الخارجية ليست خارجة عن المعطيات التاريخية الإسلامية ؛ بقدر ما اعتمل تأثيرها في صياغة المعطيات الداخلية القحة .

ثانيا : أن القوى البورجوازية الإسلامية تجارية بالدرجة الأولى ، وأن انتعاشها وأفولها ارتبطا بالسيطرة على موارد التجارة الدولية أو فقدانها .

ثالثا : أن فعاليتها على الصعيد السياسي الداخلي تعاظمت إبان سيادة الإقطاعية وأفلت بأفولها . وفي الحالتين لم تستول البورجوازية على السلطة ؛ إنما مهدت السبيل لنظم «متبرجزة » وليست بورجوازية قحة .

رابعا : أن تعاظم دور العامة - المنتجين - إلى حد الوصول إلى السلطة أحيانا ؛ يعني انطواء النظم « المتبرجزة » على بعض سمات وخصائص الرأسمالية .

خامسا : أن استمرارية النظم « المتبرجزة » وإبقاء الأطراف المتصارعة عليها - حتى بعد تجريدها من فعاليتها - مؤشر على ميوعة الصراع - لميوعة البنيات الطبقية - من ناحية ، واستناد النظم القائمة إلى فعاليات اقتصادية واقعية ، وفعاليات « روحية تراثية » من ناحية أخرى .

سادسا : أن تداول السلطة بين النظم الإقطاعية والنظم «المتبرجزة» و«البروليتاريا» الداخلية أحيانا والخارجية في معظم الأحيان ، دليل على هزال وكساح البورجوازية التي لم تستأثر قط بالسلطة .

والسؤال المطروح ، لماذا كانت البورجوازية كسيحة ؟ أو بالأحرى ما هي جذور هزالها في الواقع الاقتصادي ؟ .

والإجابة ؛ لأن أهم شرائحها كانت بورجوازية تجارية تستند إلى مقومات خارجية ؛ أي على سلع التجارة الدولية المرتهنة بالسيطرة على طرق ومنافذ التجارة العالمية . ولما كان هذا

الدور منوطا بالدولة ؛ فقد شاركت بنصيب وافر في التجارة بعيدة المدى ، كما حاز التجار الأجانب نصيبا آخر ؛ على حساب التجار المسلمين .

معنى ذلك أن البورجوازية التجارية الإسلامية - حتى في فترات ازدهارها - كانت مغلولة الحركة محدودة النشاط .

وهنا يطرح سؤال آخر ؛ لماذا افتقرت البورجوازية التجارية الإسلامية إلى مقومات إنتاج سلعي زراعي وصناعي قار ودائم ؟

والإجابة تقتضي تحصيل خلاصة ما سبق عرضه عن طبيعة الإنتاج في العالم الإسلامي إبان عصر الصحوة . وقد أثبت البحث أن وضعية الأرض لم تحسم حسما قاطعا يرسخ قواعد الملكية بشكل ثابت . فبرغم مصادرة الإقطاعية ؛ لم تستأصل جذورها تماما ، وظلت فلولها في ضياع الدولة وجهازها الإداري وقادة العسكر ؛ فضلا عن إقطاع التجار . أما الأراضي الزراعية المملوكة للأفراد ؛ فقد أفرزت طبقة «كولاكية» - إن صح الاقتباس - وهي تاريخيا معوقة للتطور الاجتماعي والسياسي . كما أن اختصاص الدولة بالضريبة الخراجية وتحكمها في نظم الري ؛ كان من أسباب سطوتها ، وبالتالي رضوخ القوى الفلاحية للدولة . وقد اتسعت قاعدة هذه الطبقة ، نتيجة استثمار البروجوازية التجارية أموالها في اقتناء الأرض عن طريق الإستصلاح .

لذلك ؛ ارتبطت مصالح الطبقة الوسطى من ملاك الأرض والتجار المقطعين بمصالح الدولة ، وأصبح التناقض الأساسي بينهما معا وبين الفلاحين الأجراء . وهذا يفسر انخراطهم في حركات المعارضة إلى جانب صغار التجار والحرفيين ، وفشلهم في النهاية ؛ لتخلي البورجوازية عن قيادة حركاتهم في الصراع مع الدولة .

والخلاصة - أن المعطيات الزراعية تقود على الصعيد الاجتماعي إلى تخليق قوى معوقة للثورة البورجوازية . وفي ذلك يقول دوب [1] : «إن الإنتاج الزراعي الذي قد يسهل في مراحل مبكرة ثورات المنتجين يلعب في مرحلة تالية دورا كابحا لنمو العلاقات البورجوازية» .

أما لماذا لم تستثمر البورجوازية التجارية رؤوس أموالها في مشروعات صناعية ؛ فذلك راجع إلى نقص المواد الأولية المحلية وبدائية الطاقة اللازمة لقيام صناعات تنتج سلعا للسوق .

(١) راجع : مجموعة من الدارسين : **الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية** : ٢١٢ .

فمعظم المواد الأولية كانت تستورد من الخارج ، وارتبط توافرها أو نقصها بالسيطرة أو عدمها على التجارة الدولية . فإقدام البورجوازية التجارية على القيام بمشروعات صناعية كبرى ينطوي على مغامرة غير مأمونة العواقب ؛ ومن ثم آثرت استثمار أموالها في تجارة الترف واقتناء الأرض ؛ وهو أمر حال دون تنامي نشاطها وتعاظم فعالياتها على الصعيد الاقتصادي وبالتالي قصور دورها السياسي .

لذلك لم يشهد العالم الإسلامي ثورة صناعية ؛ كركيزة أساسية للتحول الرأسمالي . حقيقة ازدهرت الصناعة في عصر الصحوة البورجوازية ؛ لكن غالبية الإنتاج اقتصر على الصناعات التحويلية . وكانت الدولة تحتكر بعض السلع وتفرض المكوس على البعض الآخر . ومن ثم لم يتفجر تناقض بين العمال وأصحاب العمل ؛ بقدر ما كان بينهما معا وبين الدولة . وهذا يفسر لماذا اقتصر دور النقابات على التنسيق بين مصالح أصحاب العمل ومصالح الدولة .

وحيث جرى تسويق معظم السلع المصنعة في الداخل ، والقليل الذي صدر إلى الخارج بعضه كان عن طريق الدولة وبعضه بواسطة البورجوازية التجارية ؛ لم يتوافر إنتاج بضائعي مكثف يتيح مزيدا من تنامي نشاط البورجوازية التجارية . لذلك كان من صالحها أن تهادن الدولة التي تتحكم في مقدرات نشاطها التجاري . وهذا يفسر عدم تخليق بورجوازية قادرة على القيام بدورها الطبيعي في الوساطة بين المنتجين والسوق ؛ وهو شرط أساسي لقيام «ثورة» بورجوازية كما ذهب فردريك إنجلز .

والخلاصة - أن النشاط الصناعي كان مغلولا بمعوقات طبيعية وخارجية وسلطوية ؛ حالت دون إنجاز ثورة صناعية ؛ ومن ثم تكوين طبقة من أصحاب العمل ونقيضها من الطبقة العمالية . كذا طبقة تجارية وسطة ترتبط مصالحها بأصحاب العمل ؛ بحيث تتوحد مواقفهما معا ضد الدولة .

ومن أسباب هزال البورجوازية التجارية على صعيد النشاط التجاري الداخلي ؛ إشتراك البيروقراطية في هذا النشاط ، واستغلال نفوذها الإداري في تسويق بعض السلع ، وإسرافها في فرض المكوس على الأسواق ؛ وخاصة في أواخر عصر الصحوة . ناهيك عن كساد الإنتاج عموما وتحوله إلى الاستهلاك في أواخر سني الصحوة ، وتطاول العسكر وإغارته على الأسواق ومصادرة التجار . وكلها أمور أفضت إلى كساد التجارة الداخلية ؛ ومن ثم إضعاف البورجوازية التجارية .

أما التجارة الخارجية ؛ فكانت في الغالب تخدم حياة الأرستقراطية . إذ اعتمدت على المواد الكمالية وسلع الترف في المحل الأول ، بحيث أصبحت الدولة هي « السوق الأعظم » لتلك السلع ، كما ذكر ابن خلدون . وهذا يقود إلى التوافق بين مصالح التجار ومصالح الدولة . يضاف إلى ذلك أن التجار الأجانب من الروم والأرمن والفرنج والرهادنة والإيطاليين ؛ شاركوا التجار المسلمين في هذا الصدد . وترتب على ذلك أيلولة قطاع من رأس المال التجاري إلى الخارج ؛ كان الأولى استثماره في مشروعات إنتاجية بالداخل . كما كان بعض المشتغلين بتجارة الكماليات من أهل الذمة الذين كانوا في وضعية لا تؤهلهم للقيام بدور سياسي فعال . كذلك كانت التجارة الخارجية عموما « تجارة أطراف » ؛ الأمر الذي فت في فعالية دور البورجوازية السياسي في قلب الدولة . فإذا أضيف إلى ذلك كله تدخل الدولة والبيروقراطية في النشاط التجاري ؛ أدركنا لماذا كانت البورجوازية التجارية كسيحة ومهجنة ومحاصرة ، وبالتالي عاجزة عن إنجاز تحول رأسمالي .

إن تضافر الظروف الطبيعية والاستيراتيجية والسياسية وربما الدينية [1] - داخل العالم الإسلامي وخارجه - على « خنق » القوى البورجوازية يفسر - في التحليل الأخير - « طفولة الإنتاج الرأسمالي » في عصر الصحوة و « حلزونية » تكوين الطبقة البورجوازية ، وعجزها عن الاستيلاء على السلطة كي « تعمل على تسريع واحتضان عملية تحويل نمط الإنتاج الإقطاعي إلى نمط رأسمالي » [2] .

إن أقصى ما وصلت إليه البورجوازية الإسلامية لم يتجاوز « تفسيخ عرى الإقطاعية ، لكنها كانت أعجز من أن تسقطها » [3] . وعلى النقيض أسهمت - بميوعة موقفها - في استرجاع الإقطاعية وتكريسها ؛ لتسود طوال القرون التالية ؛ وحتى مطلع العصر الحديث .

وبديهي أن يفرز الواقع السوسيو - تاريخي بنياته الإديولوجية والثقافية ؛ لترتبط في مدها وجزرها ، في تنوع تياراتها وأشكال صراعاتها ، في ازدهارها وأفولها ؛ بحركة القوى والطبقات الاجتماعية على الصعيد التحتي . وحسبنا أن الصحوة البورجوازية أنجزت النهضة الثقافية التي بلغت أوجها في تلك الحقبة ؛ بما يؤكد صحة مقولة سوسيولوجية الفكر . ذلك ما يتضمنه المجلد التالي من المشروع .

---

(١) معلوم أن الإسلام يحرم الربا ، وربما أدى ذلك إلى تعويق النشاط التجاري . كذلك أثر الطابع «الثيوقراطي» للنظم الإسلامية في إضفاء نوع من القوة على الحكومات القائمة ؛ ساعدها على مواجهة الحركات الثورية المناهضة .

(٢) الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية : ١٠٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٥ .

المراجع

١ - إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ : ١ : الدار البيضاء : ١٩٦٥ .

٢ - ابن الآبار : الحلة السيراء : ١ : القاهرة : ١٩٦٣ .

٣ - ابن أبي دينار : المؤنس في أخبار إفريقية وتونس : تونس : ١٩٦٧ .

٤ - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس : الرباط : ١٩٣٦ .

٥ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ : بولاق : ١٢٧٤هـ .

٦ - ابن بسام : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة قسم : ١ : مجلد : ١ : قسم : ٤ : مجلد : ١ : القاهرة : ١٩٣٩ .

٧ - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ٤ ، ٥ : القاهرة : ١٩٦٣ .

٨ - ابن حوقل : صورة الأرض : ليدن : ١٩٣٦ .

٩ - ابن حيان : المقتبس في أخبار بلد الأندلس : تحقيق الحجي : بيروت : ١٩٦٥ .

١٠ - ابن حيان : المقتبس في تاريخ رجال الأندلس : تحقيق ملشور : باريس : ١٩٣٧ .

١١ - ابن حيان : المقتبس من أنباء أهل الأندلس : تحقيق مكي . بيروت : ١٩٧٣ .

١٢ - ابن حيان : المقتبس من أبناء أهل الأندلس : مخطوط المكتبة الملكية : الرباط .

١٣ - ابن حيون : المجالس والمسايرات : مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة : ٢٤٣٤٦ح .

١٤ - ابن الخطيب : **أعمال الأعلام** : ٣ : الدار البيضاء : ١٩٦٤ .

١٥ - ابن خلكان : **وفيات الأعيان** : ٢ : بولاق : ١٢٨٣ هـ

١٦ - ابن الداية : **سيرة أحمد بن طولون** : برلين : ١٨٩٤ .

١٨ - ابن دحية : **المطرب من أشعار أهل المغرب** : بيروت ؟

١٩ - ابن دقماق : **الانتصار لواسطة عقد الأمطار** : ٤ : القاهرة ١٨٣٩ .

٢٠ - ابن رسته : **الأعلاق النفيسة** : ليدن : ١٨٩١ .

٢١ - ابن سعيد : **المغرب في حلي المغرب** : ليدن : ١٨٩٨ .

٢٢ - ابن الصغير : سيرة الأئمة الرستميين : نشر Motylinski بعنوان :

Chronique d'Ibn Saghir sur les Imams Rostimides de Tahert. Actes du 14 Congres internationales des Orientalistes Vol. 3, Part. 2 Alger. 1905 .

٢٣ - ابن عذاري : **البيان المغرب في أخبار المغرب** : ١ ، ٢ : بيروت : ١٩٥٠ .

٢٤ - ابن عذاري : **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** : ٣ : باريس : ١٩٣٠ . ٢٥ - ابن القوطية : **تاريخ افتتاح الأندلس** : بيروت : ١٩٥٧ .

٢٦ - ابن مماتي : **قوانين الدواوين** : القاهرة : ١٩٤٣ .

٢٨ - أبو زكريا : **السيرة وأخبار الأئمة** : **مخطوط** بدار الكتب المصرية : ٩٠٣٠ح .

٢٩ - أبو شجاع : **ذيل كتاب تجار الأمم** : ٣ : أكسفورد : ١٩٢١ .

٣٠ - أبو عبيد بن سلام : **كتاب الأموال** : القاهرة : ١٩٧٥ .

٣١ - أبو العرب تميم : **طبقات علماء إفريقية** : تونس : ١٩٦٨ .

٣٢ - أحمد بدر : **تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجرى** : دمشق : ١٩٧٤ .

٣٣ - أحمد بدر : **تاريخ الأندلس وحضارتها** : دمشق : ١٩٧٢ .

٣٤ - Idris : **La Berberie Orientale sous les Zirides**, Paris, 1922 .

٣٥ - الإدريسي : **صفة المغرب وأرض السودان ومصر** : ليدن : ١٨٩٤ .

٣٦ - Ostrogorsky : **History of the Byzantine state**, New jercy, 1957 .

٣٧ - الإصطخري : المسالك والممالك : القاهرة : ١٩٦١ .

٣٨ - الأصفهاني : مقاتل الطالبيين : النجف الأشرف : ١٣٥٣هـ .

٣٩ - Oleary : **Ashort history of the Fatimid kalifate,** London, 1923 .

٤٠ - البرادي : الجواهر المنتقاة : مخطوط بدار الكتب المصرية : ٨٤٥٦ح .

٤١ - Braudel : **Civilisation materielle et Capitalisme** , Paris, 1967 .

٤٢ - Provencal : **Histoire de l'Espagne Musulmane,** Vol. 1, Alger, 1950

٤٣ - البكري : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب : بولاق : ١٢٨٤هـ .

٤٤ - بل (ألفرد) : الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي : بنغازي : ١٩٦٩ .

٤٥ - بلبابيف : العرب والإسلام والخلافة العربية : بيروت : ١٩٧٣ .

٤٦ - البلوي : سيرة أحمد بن طولون : دمشق : ١٣٥٨هـ .

٤٧ - Brunschvig:**La Tunisie dans le haut moyen äge,** Le Caire, 1948

٤٨ - Grohman : **Arabic papyri in the Egyptian library,** Vol. 1, 2, Cairo, 1933 , 1936 .

٤٩ - Gautier : **Les siecles obscurs du Maghreb,** Paris, 1954 .

٥٠ الجوذري : سيرة الأستاذ جوذر : القاهرة : ١٩٥٤ .

٥١ - الحبيب الجنحاني : تاريخ المغرب - الحياة الاقتصادية والاجتماعية : تونس : ١٩٧٧ .

٥٢ - حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي : ٣ : القاهرة : ١٩٦٥ .

٥٣ - حسن إبراهيم : تاريخ الدولة الفاطمية : القاهرة : ١٩٥٣ .

٥٤ - حسن حسني عبد الوهاب : ورقات عن الحضارة العربية : ٢ : تونس ١٩٧٦ .

٥٥ - الخشني : طبقات علماء إفريقية : القاهرة : ١٣٧٢هـ .

٥٦ - الدباغ : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان : ٢ ، ٣ : القاهرة : ١٩٦٨ .

٥٧ - الدمشقي : محاسن التجارة : القاهرة : ١٣١٨هـ .

٥٨ - الدوري (عبد العزيز) : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي : بيروت : ١٩٧٨ .

٥٩ - Dozy : **Histoire des Musulmanes d'Espagne,** Vol. 2. Leyde, 1932.

٦٠ - رودنسون (مكسيم) : **الإسلام والرأسمالية** : بيروت : ١٩٦٨ .

٦١ - سعيد بن بطريق : **التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق** : بيروت : ١٩٠٥ .

٦٢ - السلاوي : **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى** : ١ : القاهرة : ١٣١٠ هـ .

٦٣ - تاريخ الخلفاء : القاهرة : ١٣٥١ هـ .

٦٤ - الشماخي : **السير** : القاهرة : طبع حجر .

٦٥ - الصابي : **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** : بيروت : ١٩٠٤ .

٦٦ - الصولي : **أخبار الراضي والمتقي** : القاهرة : ١٩٣٥ .

٦٧ - ضياء الدين الريس : **الخراج والنظم المالية الإسلامية** : القاهرة : ١٩٦١ .

٦٨ - الطبري : **تاريخ الرسل والملوك** : ١٠ : ١١ : القاهرة : ١٩٣٩ .

٦٩ - عبد العزيز بن عبد الله : **تاريخ الحضارة المغربية** : ١ : الدار البيضاء : ١٩٦٢ .

٧٠ - عبد الله العروي : **العرب والفكر التاريخي** : بيروت : ١٩٧٣ .

٧١ - العذري : **ترصيع الأخبار وتفريع الآثار** : مدريد : ١٩٦٥ .

٧٢ - Fournel : **Les Berbers**, Vol. 1, Paris, 1895 .

٧٣ - Vasiliev : **A history of the Byzantine Empire**. Vol. 1, Madison, 1928.

٧٤ - قدامة بن جعفر : **الخراج وصنعة الكتابة** : ليدن : ١٨٨٩ .

٧٥ - القلقشندي : **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** : ٣ : القاهرة : ١٩١٣ .

٧٦ - كاهن (كلود) : **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية** : بيروت : ١٩٧٧ .

٧٧ - الكندي : **الولاة والقضاة** : بيروت : ١٩٠٨ .

٧٨ - Lavoix : **Catalogue de monnaies Musulmanes de la bibliotheque nationale**, Vol. 1, Paris, 1889 .

٧٩ - لاكوست (إيف) : **العلامة ابن خلدون** : بيروت : ١٩٧٤ .

٨٠ - لومبار (موريس) : **الإسلام في عظمته الأولى** : بيروت : ١٩٧٧ .

٨١ - لويس (ارشيبالد) : القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط : القاهرة : ؟

٨٢ - Lane-Pool: **Catalogue of the collection of Arabic coins presented in the khedivial library of Cairo**, London, 1897 .

٨٣ - المالكي : رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية : ١ : القاهرة : ١٩٥١ .

٨٤ - الماوردي : الأحكام السلطانية : القاهرة : ١٩٦٠ .

٨٥ - مجموعة من الدارسين : الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية : بيروت : ١٩٧٩ .

٨٦ - مجهول : أخبار مجموعة في فتح الأندلس : مدريد : ١٨٦٧ .

٨٧ - مجهول : الاستبصار في عجائب الأمصار : الإسكندرية : ١٩٥٨ .

٨٨ - محمد عبد الله عنان : دولة الإسلام في الأندلس : لاقاهرة : ١٩٦٠ .

٨٩ - محمود إسماعيل : الأغالبة : فاس : ١٩٧٨ .

٩٠ - محمود إسماعيل : الحركات السرية في الإسلام : فاس : ١٩٧٦ .

٩١ - محمود إسماعيل : الخوارج في بلاد المغرب : الدار البيضاء .

٩٢ - محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي : ١ : الدار البيضاء : ١٩٨٠ .

٩٣ - محمود إسماعيل : قضايا في التاريخ الإسلامي : بيروت : ١٩٧٤ .

٩٤ - محمود إسماعيل : مغربيات : فاس : ١٩٧٧ .

٩٥ - محمود إسماعيل : مقالات في الفكر والتاريخ : الدار البيضاء : ١٩٧٩ .

٩٦ - المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر : ٢ ، ٣ القاهرة : ١٣٤٦ هـ ، ١٩٦٤ .

٩٧ - مسكويه : تجارب الأمم : ١ ، ٢ ، ٣ القاهرة : ١٩٢٠ ، ١٩٢١ .

٩٨ - المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم : ليدن : ١٩٠٩ ، لايذا : ١٩٠٦ .

٩٩ - المقري : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : ٤ أجزاء : القاهرة : ١٩٤٦ .

١٠٠ - المقريزي : إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا : القاهرة : ١٩٤٨ .

١٠١ - المقريزي : الخطط ١ : ٢ : بولاق : ١٢٧٠ هـ .

١٠٢ - موسى لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب : الجزائر : ١٩٧١ .

١٠٣ - ميتز (آدم) : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى : ٢ : بيروت : ١٩٦٧ .

١٠٤ - نجاة باشا : التجارة في المغرب الإسلامي : تونس : ١٩٧٦ .

١٠٥ - النفوسي : الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية : ٢ .

١٠٦ - النويرى : نهاية الأرب في فنون الأدب : ٢٣ : مخطوط بدار الكتب المصرية - معارف عامة ٥٤٩ .

١٠٧ - Hopkins : **Medieval Muslim government in Barbary**, London, 1958 .

١٠٨ - Heyd : **Histoire du commerce du Levant au moyen âge**, Vol. 1., Paris, 1949 .

١٠٩ - ياقوت : **معجم البلدان** : ١ : بيروت : ١٩٥٧ .

١١٠ - اليعقوبي : **البلدان** : ليدن : ١٨٨١ .

١١١ - اليماني : **سيرة جعفر الحاجب** : مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مجلد : ٤ : جزء ٢ : القاهرة : ١٩٣٦ .